المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت

معهد العلوم القانونية والإدارية

قسم العلوم السياسية

دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية السياحية

دراسة حالة ولاية ـ تيسمسيلت ـ

الحظيرة الوطنية لثنية الحد

مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة محلية

من تإعداد الطالبتين:

د/ سعدي كافية ختنان

– قوشام أمال

السنة الجامعية: 2018 – 2019

المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت

معهد العلوم القانونية والإدارية

قسم العلوم السياسية

دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية السياحية

دراسة حالة ولاية ـ تيسمسيلت ـ

الحظيرة الوطنية لثنية الحد

مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة محلية

من تإعداد الطالبتين:

د/ سعدي كافي هائخنان

– قوشام أمال

السنة الجامعية: 2018 – 2019

إهداء

إلى من تبدأ الحياة لهم ... إلى من علماني خطواتي وكلماتي الأولى... إلى من أنحني أمامها حبا وإجلالا وإكراما...إلى من لاتكفي كلماتي ولا صفحاتي ولا سنوات عمري لتعبير لهما عن مدى حبي وامتناني لهما

والدي حفظهما الله وحماهما.

إلى النجوم في سمائي أحب كل منهما حبا خاصا ينتمي إلى روحه.... إلى من في ظلهم لايسير العمر ...إلى من في ظلهم أبقي الطفلة المدللة التي لم تمر عليها سنوات العمر

إخوتي وأخواتي حماهم الله

إلى الصبايا التي منحتني إياه الحياة .... إلى من يستحقون لقب صديق في زمن أسيء فيه استخدام هذا اللقب ....إلى من يعرفون أنفسهم ....اختلفت أسمائهم ونفسياتهم وخصالهم وطباعهم وفرص لقائي بهم توحدت محبتي لهم

أصدقائي ورفاق دربي

إلى كل من كان عونا في إنجاز هذا العمل وساهم فيه من بعيد أو قريب

حنان

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى:

فيض الحنان الذي دوما يغمرني .....**أمي الغالية**

إلى قلبه الكبير الذي أعطاني بلا حدود ..... **أبي**

الحنون

إلى عوني وسندي في حياتي ..... **أختي وإخوتي**

حكيمة وحيد عبد السلام نبيل

إلى النور الذي يضيء ويملأ حياتي..... **صديقاتي**

نادية أماني حنان صبرينة خديجة زينب

وأصدقائي

إبراهيم أنور خالد محمد

إلى كل من أحبه

أمال

شكر

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك... ولايطيب النهار إلا بطاعتك

...ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك...ولاتطيب الآخرة إلا

بعفوك...ولاتطيب الجنة إلا برؤيتك

الهي جل جلالك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة.... إلى نبي الرحمة

ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

كما يشرفنا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة

سعدي التي قبلت الإشراف على سير دراستنا

كل الشكر إلى المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي متمثل

بإدارة معهد العلوم القانونية والإدارية وأساتذتي الأفاضل في قسم

العلوم السياسية على كل ما قدموه خلال مدة إنجاز البحث

كما يسعدنا أن نتقدم بفائق الاحترام والتقدير للأعضاء مدرية السياحة

والصناعات التقليدية على رأسهم رئيس المصلحة الأستاذ جطي

كما يسعدنا أيضا أن نتقدم بفائق الشكر إلى كل من قدم لنا يد

العون في بلدية ثنية الحد وعلى رأسهم الزملاء حياة ماضوي

ومحمد بن سهيل وخالد مازغو وكل أعضاء الحظيرة الوطنية للمداد

وإلى كل الأصدقاء الذين لم يجمعنا بهم إلا العالم الافتراضي في

مواقع التواصل الاجتماعي إلا أنهم لم يبخلوا في مد يد العون لنا

شكرا

الملخص

خلصت هذه الدراسة إلى أن السياحة أصبحت من الضروريات التي تعتمد عليها الدول في تحيق الاقتصاد الوطني والعالمي،لكن إذا تحدثنا على الجزائر والتي برغم من إدراجها للمشاريع والاستثمارات في التنمية السياحية ذات المخطط التنموي الوطني،إلا أنها لم تسخر بالاهتمام الأمثل وألازم للسياحة بنفس القدرة التي سخرتها للقطاعات الأخرى،وهذا يستدعي اعتماد الجزائر على الريع.

ولكن في ظل الأزمات التي عرفتها الجزائر، وتأكدت وأدركت أن السياحة هي المنبع الوحيد، فبادرت إلى تحسسي الجماعات المحلية وضرورة إقحام قطاع السياحة لنهوض به، وخاصة أن الجزائر تملك مناطق سياحية وإمكانيات ومؤهلات وكذا تنوع بيئي،واستقرار أمني وتوفرها على المورد البشري الذي يساعدها أن تكون بلد سياحي بامتياز برغم من الدور الضعيف الذي تلعبه الجماعات المحلية باعتبارها عنصر مهم في ترقيت هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية – التنمية السياحية.

Abstract:

This study concluded that tourism has become one of the essentials that countries depend on for the national and global economy, but if we talk about Algeria, which, despite its inclusion of projects and investments in tourism development with a national development plan, it did not make the best interest It is necessary for tourism with the same capacity that it has harnessed to other sectors, and this calls for Algeria to rely on rents.

However, in the light of the crises that Algeria has experienced, and has ascertained and realized that tourism is the only source, it has taken the initiative of sensitizing local communities and the need to involve the tourism sector in order to promote it, especially since Algeria has tourist areas, possibilities and qualifications, as well as environmental diversity, security, stability and availability of the human resource that It helps it to be a tourist country par excellent despite the weak role played by local communities as an important element in the promotion of this sector.

Keywords: Local communities - tourism development.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	I
إهداء	II
شكر	III
ملخص الدراسة	IV
قائمة الأشكال	IX
قائمة الجداول	XI
المقدمة	أ - ز
الفصل الأول: ماهية الجماعات المحلية والتنمية السياحية	21
تمهيد الفصل	21
المبحث الأول: مفهوم الجماعات المحلية وتطورها التاريخي	22
المطلب الأول: مفهوم الجماعات المحلية	22 -25
المطلب الثاني: التطور التاريخي للجماعات المحلية في الجزائر	25-32
المطلب الثالث: خصائص وأهداف الجماعات المحلية	32-36
المطلب الرابع: مقومات الجماعات المحلية	36-40
المبحث الثاني:ماهية التنمية السياحية	41
المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية	41-45
المطلب الثاني: أهداف التنمية السياحية	45-49
المطلب الثالث: عناصر وأشكال التنمية السياحية	50-56
المطلب الرابع: مراحل التنمية السياحية وخطوات إعدادها	56-60
المبحث الثالث: المخططات التوجيهية للتهيئة السياحية في الجزائر أفاق 2025	60
المطلب الأول: مدخل للتخطيط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر	60-66
المطلب الثاني: الأهداف المسطرة لمخطط التهيئة التوجيهية للسياحة في الجزائر	66-70
خلاصة الفصل	71

الفصل الثاني: التنمية السياحية في الجزائر	**72**
تمهيد الفصل	**73**
المبحث الأول: التعريف بالسياحة الجزائرية	**74**
المطلب الأول: التعريف بالسياحة الجزائرية	**74 –77**
المطلب الثاني: نشأة السياحة الجزائرية وتطورها التاريخي	**77– 83**
المطلب الثالث: مقومات ومؤشرات التنمية السياحية	**83 –90**
المطلب الرابع: أنواع السياحة في الجزائر	**90 –95**
المبحث الثاني: أهمية السياحة الجزائرية	**96**
المطلب الأول: الأهمية الإقتصادية	**96 –101**
المطلب الثاني: الأهمية الاجتماعية والثقافية	**101 –103**
المطلب الثالث: معيقات السياحة الجزائرية	**103 –105**
خلاصة الفصل	**106**
الفصل الثالث: واقع السياحة في تسمسيلت دراسة حالة الحظيرة الوطنية للمداد ـ ولاية تسمسيلت ـ	**107**
تمهيد الفصل	**108**
المبحث الأول: تعريف ولاية تسمسيلت	**109**
المطلب الأول: بطاقة تعريف بولاية تسمسيلت	**109 –110**
المطلب الثاني: أنواع السياحة الممكن ترقيتها	**111**
المبحث الثاني: المؤهلات السياحية للولاية	**112**
المطلب الأول: المعالم والمواقع الأثرية	**112**
المطلب الثاني: المواقع السياحية الطبيعية	**113 –115**
المطلب الثالث: التنمية السياحية لولاية تسمسيلت أفاق 2030	**115 –117**
المبحث الثالث: الحظيرة الوطنية للمداد ثنية الحد	**117**
المطلب الأول: التعريف بالحظيرة الوطنية لثنية الحد	**117 –121**
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	**121– 122**
المطلب الثالث: أهم المشاريع المنجزة	**122– 123**
خاتمة	**ح– ط**

قائمة المراجع	133 –127
قائمة الملاحق	137–134

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 01	أهداف التنمية السياحية	49
الشكل 02	عناصر وأشكال التنمية السياحية	52
الشكل 03	هندسة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم	62
الشكل 04	الهيكل التنظيمي العالم للحظيرة الوطنية للمداد	118

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01	أهم القطاعات السياحية وكيفية توزيعها في الولايات الجزائرية	65- 66
الجدول رقم02	خطة عمل بالأرقام أفاق 2025	68
الجدول رقم03	المشاريع قيد الانجاز بالأقطاب السياحي للامتياز	69
الجدول رقم04	يوضح توزيع طاقات الإيواء السياحي سنة 1962	78
الجدول رقم05	يوضح تطور عدد الفنادق حسب الدرجة 1990-2000	86
الجدول رقم 06	يوضح عدد الأسرة حسب الدرجة خلال الفترة 1991-2000	87
الجدول رقم 07	يوضح تطور توافد السياح إلى الجزائر 1990- 2000	88
الجدول رقم 08	يوضح دخول السياح إلى الجزائر سنة 2001	88
الجدول رقم 09	مقارنة دخول السياح إلى دول المغرب خلال الفترة 1997 2000	89
الجدول رقم 10	تطور عدد عمال القطاع السياحي العمومي خلال الفترة 1990 - 2000	89
الجدول رقم 11	يوضح أسماء بعض الاشجار الموجودة في الحظيرة الوطنية	119
الجدول رقم 12	اسماء بعض النباتات الموجودة في الحظيرة	120

مقدمة

مقدمة

منذ منتصف التسعينيات كانت معظم المنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة تركز على مفهوم التمكين باعتباره أحد الركائز الأساسية للتنمية البشرية المستدامة لكن ذلك لا يتحقق إلا في ظل وجود الديمقراطية والحرية الاقتصادية، ومشاركة الخواص من الأفراد والجمعيات ومنظمات غير الحكومية في صنع القرار وتنفيذ الخطط وقياسا على ذلك ظهرت مصطلحات أثناء وضع هذه الإستراتيجية وهي: المشاركة الديمقراطية، المساءلة والشفافية، الإدارة الصالحة والفعالة، اللامركزية.

وقد احتل موضوع اللامركزية دورا هاما في أنظمة الحكم لكثير من الدول نظرا لما تقوم به هذه الأخيرة من دور فعال في تحقيق التنمية على المستوى المحلي لتصبح بعد ذلك على المستوى القومي، ويقصد بها توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الحكومة المركزية في العاصمة وهيئات إقليمية أومرفقية مستقلة نسبيا تعمل تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية.

وبذلك يهتم موضوع الجماعات المحلية أهمية خاصة في كل دول العالم نظرا لتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أثرة على الحكومة ففي الوقت الحالي لم يعد النظام المركزي قادرا على إشباع حاجيات المواطنين الذين يطمعون باستمرار وخصوصا كلما زاد وعيهم الثقافي لأكثر مشاركة في تسيير شؤونهم المحلية لمزيد من الخدمات.

وعليه نجد أن الدولة الجزائرية في أحكام دساتيرها ومختلف قوانينها على إثر انتهاج التعدد السياسي الذي ساهم في تسريع الخطى نحو النظام الديمقراطي نصت على ضرورة الأخذ بنظام الجماعات المحلية كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري في الجزائر وقد تبنت الجزائر هذا النظام منذ الاستقلال وقد ترجم ذالك دستور 1963 الذي أقر أن الجماعات المحلية هي البلدية كجماعة قاعدية ترابية والولاية كمستوى ثاني لتصدر القوانين ذات الصلة بالجماعات المحلية

لتؤكد ذالك كل الدساتير المتعاقبة وما نصت علية من قوانين متعلقة بالجماعات الإقليمية حيث منحت كل من الولاية والبلدية جملة من الصلاحيات باعتبارهما مجموعة محلية، وكذلك قصد إشراكها مع الدولة في تلبية حاجيات المواطنين، لكي تلعب الجماعات المحلية دورا بارزا في حياة المجتمع المحلي وتسيير شؤونه وفرت الدولة لها إمكانيات مادية وبشرية للقيام بذلك إلا انه ولكي تحقق الجماعات المحلية استقلاليتها على الحكومة المركزية في التسيير وتخرج من وطأة الرقابة الشديدة والتحكم في قراراتها وتنفيذها .

لذلك تعمل على إيجاد مصادر تمويل جديدة كالاهتمام بالمناطق السياحية وتعمل على تنميتها ومن هذه المصادر العمل على ترقية وتنمية الجانب السياحي .

حيث لعبت السياحة في القرن الماضي والحالي دورا هاما في كافة المجالات الإقتصادية والاجتماعية والإدارية حيث أصبحت بمعظم المقاييس أعظم الصناعات في العالم حيث صارت صناعة متصارعة النمو وغذاء الروح وبترول القرن الواحد والعشرين لذلك فإن الاهتمام بها يؤدي توفير العملة الصعبة وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتحقيق التكامل بين مختلف القطاعات.

كما شكلت سوق يضم كافة الأفراد والمؤسسات التي تسعى لإشباع حاجات ورغبات معينة، بالإضافة إلى ذلك يشكل النشاط السياحي أحد الأنشطة المعمول بها لتحقيق التنمية للأقاليم، والتي أصبحت الشغل الشاغل لمعظم الحكومات والدول وعلى رأسها الجزائر التي سعت إلى تحقيق ذلك من خلال توكيلها مهمة التنمية السياحية للجماعات المحلية على مستوى أقاليمها لتلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة لتحقيق تنمية مستدامة تسمح للأجيال الأخرى من التعرف على نفس الإرث و ضمان نفس المداخيل أو أفضل .

– إشكالية الدراسة:

من خلال كل هذه الحقائق التي دفعتنا إلى معالجة موضوعنا المتعلق بدور الجماعات المحلية في التنمية السياحية انطلاقا من الإشكالية الرئيسية الآتية:

– مامدى مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق تنمية سياحية فعالة وناجحة؟

لتتفرع هذه الإشكالية إلى الأسئلة التالية :

1- ماهي أهم الآليات المتاحة للجماعات المحلية من أجل تحقيق تنمية سياحية؟

2- ما واقع التنمية السياحية بولاية تسمسيلت؟

وللإجابة على هذه التساؤلات قمنا بصياغة الفرضيات الآتية :

1- للجماعات المحلية آليات فعالة في تحقيق التنمية السياحية.

2- تتوفر ولاية تسمسيلت على مقومات سياحية تدخل في التصنيف العالمي للمناطق السياحية.

– أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في شقين هما:

– إبراز أهمية الآليات التي تقوم الولاية والبلدية في الجزائر من أجل تحقيق التنمية السياحية ومحاولة توضيح مختلف الوسائل التي تفعل دورها في التنمية السياحية المحلية، وبالتالي تحقيق سياحة محلية ومنه سياحة وطني. – محاولة إثراء الدراسات السابقة المتعلقة بالتنمية السياحية كون هذه الدراسات ستحاول دراسة التنمية السياحية من زاوية كل من الولاية والبلدية، باعتبارهما هيئات محلية تسعى إلى تحقيق سياحة محلية هذا من جهة ومن جهة أخرى الإسهام في الدراسات لأخرى التي تتداخل معها في الموضوع وخصوصا أن لهذه الدراسات شقين تطبيقي يتعلق بدراسة ولاية تسمسيلت من أجل ربطه بالجانب النظري.

– أهداف الدراسة: تتمثل في مايلي:

– تقديم إطار نظري للتنمية السياحية والجماعات المحلية من خلال التطرق لمفهومها ومقوماتها وأهم عناصرها.

– كشف أسبات التي تحول دون تنمية هذا القطاع.

– تبيان أهم المخططات والمشاريع التنموية الوطنية المعتمد من قبل الدولة الجزائرية.

– التوصل إلى وجود مناطق سياحية ذات طابع عالمي.

– **أسباب اختيار الموضوع:** هناك العديد من الأسباب التي قادتنا إلى البحث في هذا الموضوع والتي نذكر منها على النحو التالي:

- الأسباب الذاتية :

– ميول شخصي للسياحة بصورة عامة.

– الرغبة في الاطلاع ومعرفة مكانة السياحة في الجزائر بصفة عامة وولايتي تسمسيلت بصفة خاصة.

– الفضول الشديد لمعرفة أهم ما تقوم به الجماعات المحلية في تحريك عجلة التنمية السياحية في ولاية تسمسيلت خصوصا أن هذه الأخيرة تسخر بمناطق سياحية تدخل في التصنيف العالمي للمناطق السياحية الأكثر جمالا.

– **الأسباب الموضوعية:** أما الأسباب الموضوعية فتكمن في مايلي:

– دراسة الجماعات المحلية بتعرف على أهم أهدافها والمقومات التي تقوم عليها.

– دراسة مفهوم التنمية السياحية ومعرفة اتجاهاتها وعناصرها وفيما تكمن أهميتها.

– إبراز أهم المعوقات التي تواجهها ولاية تسمسيلت لتحقيق التنمية السياحية فعالة وذو مرد ودية.

– ضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي وإعادة بعثه.

– إبراز مختلف الوسائل والآليات التي تستخدمها كل من الولاية والبلدية في مجال التنمية السياحية.

– أهمية الموضوع بالنسبة لتخصصنا خاصة انه يعالج دور الجماعات المحلية في التنمية السياحية والذي يعدمن المواضيع الحديثة في التخصص.

– كثرة الحديث في الآونة الأخيرة عن ضرورة الاهتمام بالتنمية السياحية لما أصبحت تحققه من نتائج إيجابية في كافة المناحي الداخلية والخارجية.

– **الإطار الزماني والمكاني:**

– **الحدود المكانية:** ولاية تسمسيلت (الحظيرة الوطنية للمداد ثنية الحد).

– **الحدود الزمانية:** تمت الدراسة من أفريل إلى غاية ماي 2019 .

– **الأدبيات السابقة:**

– **الدراسة الأولى:**

حمدي مريم، بعنوان دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر تخصص قانون إداري جامعة محمد بوضياف المسيلة سنة 2014 – 2015 منشورة والتي عالجت الإشكالية التالية : **هل توفر الجماعات المحلية مجالا فعلا لممارسة الديمقراطية تشاركية تعبر عن المبادئ المجسدة في الدستور وفي قوانين البلدية والولاية وهل التشريع الجزائري أعطى للجماعات المحلية دورا في تكريس الديمقراطية التشاركية ؟**

ومن النتائج المتوصل إليها اتضح لنا جليا مدى اهتمام المشرع وحرصه على سن نصوص قانونية تتلاءم مع التحولات الجذرية والعميقة التي شهدتها الإدارة المحلية في العالم، خصوصا في أواخر القرن العشرين والتي انعكست على دور الدولة بصفة عامة والجماعات المحلية من خلال مجالسها المنتخبة خصوصا، ومن خلال توفير فرص متساوية للمواطنين وجميع الفاعلين في المجتمع للمشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي بكل أبعاده.

-الدراسة الثانية:

ميساء داود أسبر، تفعيل دور السياحية في التنمية الريفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في الاقتصاد والتخطيط، جامعة تشرين سوريا سنة 2013 -2014 منشورة .

والتي عالجت الإشكالية التالية:**ما الدور الذي يمكن أن تلعبه السياحة في تحسين واقع المجتمعات الريفية وحل مشاكلها؟**

من أهم النتائج المتوصل إليها نجد أنه ولكي يتم تفعيل دور السياحة الريفية نحتاج مساهمة فعالة من جهات العمل المسؤولة عن السياحة من نواحي عدة، وكذلك للقطاع الخاص دور في تفعيل السياحة الريفية في تنمية المشاريع السياحية الريفية والقيام بتدريب وتنمية البنية التحتية إلى جانب ذلك نجد مساهمة المنظمات غير الحكومية في السياحة الريفية، كما لاننسى دور المجتمع المحلي في تفعيل السياحة الريفية من خلال قيامه بالجذب السياحي والتخطيط .

– العلاقة بين دراسات السابقة ودراستنا الحالية:

تتمثل العلاقة بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية في أن الدراسات السابقة التي عالجت دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في الدراسة الأولى، أما الثانية فتناولت دور السياحية في التنمية الريفية وتكمن علاقتها بدراستنا الحالية أن هذه الأخيرة ناقشنا فيها دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية السياحية.

- المنهج المتبع:

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على التساؤلات المطروحة والتحقق من صحة الفرضيات اعتمدنا على منهج دراسة الحالة،الذي يتلاءم مع طبيعة بحثنا وقد وظفناه في الجانب التطبيقي من أجل دراسة التنمية السياحية في بلدية ثنية الحد.

– تقسيمات الدراسة:

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول حسب معطيات ومتطلبات الموضوع، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري والمفهومي للجماعات المحلية والتنمية السياحية وقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الجماعات المحلية وتطورها التاريخي، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى ماهية التنمية السياحية، وكذا المبحث الثالث: المخططات التوجيهية للتهيئة السياحية في الجزائر أفاق 2025.

أما الفصل الثاني فكان عنوانه التنمية السياحية في الجزائر وقسم إلى مبحثين: المبحث الأول: التعريف بالسياحة الجزائرية، المبحث الثاني: أهمية السياحة الجزائرية.

ليأتي الفصل الثالث الموسوم بدراسة ميدانية للحظيرة الوطنية لثنية الحد، فهو الجانب التطبيقي وهو صلب الدراسة فقد نظم المنهج المتبع والتقسيمات المنهجية في جمع المعلومات وقسم إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول: تعريف ولاية تسمسيلت، المبحث الثاني: المؤهلات السياحية للولاية، أما المبحث الثالث: الحظيرة الوطنية للمداد ثنية الحد.

صعوبات الدراسة: واجهنا مجموعة من الصعوبات أثناء إعدادنا للمذكرة والتي نذكر منها:

– من بين الصعوبات التي واجهناها في الدراسة هي عدم وفرة المعلومات الكافية فيما يخص موضوعنا.

– عدم وجود مراجع بخصوص العلاقة بين المتغيرين التابع (التنمية السياحية) والمستقل (الجماعات المحلية) مما استلزم التنقل إلى مكتبات الولايات المجاورة لكن دون جدوى.

– تعقد دور كل من الولاية والبلدية في التنمية السياحية وعدو وضوح الدور الذي تقوم به كل واحدة منها.

– التحفظات وعدم تزويدنا المعلومات المتعلقة بموضوع بحثنا خاصة في ديوان الوالي حيث أنه لم نلقى أي ترحيب أو استقبال يليق بطالبات يؤدون رسالة علمية قد تعود بالمنفعة على الولاية.

الفصل الأول

الإطار المفهومي والنظري للجماعات المحلية والتنمية السياحية

تمهيد الفصل

حظي موضوع الجماعات المحلية باهتمام متزيد من طرف مختلف الدول، وذلك لما لها من أهمية كبيرة في المجتمع المحلي،حيث منحت الدول في إطار اللامركزية دور أكبر في عمليات التنمية المحلية بكل أبعادها المختلفة، وخاصة التنمية السياحية التي ترمي إلى إشباع الحاجيات البشرية عن طريق استثمار المصادر السياحية المتاحة، بما يؤمن على وتائر متصاعدة، وتجسدت هذه المشاريع من خلال مشاريع ومخططات تنموية أهمها المخطط الوطني التوجيهي أفاق 2030، والذي تسعى من خلاله الدولة إلى تحقيق تنمية سياحية.

الفصل الأول: ماهية الجماعات المحلية والتنمية السياحية

في هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم الجماعات المحلية والذي انبثق عن اللامركزية الإدارية، كما أننا سوف نتناول التطور التاريخي للجماعات المحلية، وكذا أهم المقومات التي ترتكز عليها، إضافة إلى أهدافها والخصائص التي تتميز بها.

المبحث الأول: مفهوم الجماعات المحلية وتطورها التاريخي:

تحتل الجماعات المحلية مركزا هاما داخل الدولة، كما تقوم بدور فعال في التنمية فهي تتميز بكونها إدارة قريبة من المواطن ونابعة من الشعب، وهي بمثابة أداة تنقل مشكلات المجتمع وحاجاته من جانب وتعيد إلى هذا المجتمع حل هذه المشكلات من جانب آخر،وبتالي فهي وحدة أساسية لابد منها.

المطلب الأول: مفهوم الجماعات المحلية:

وحدة جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات تتمتع بشخصية المعنوية والاستقلال المالي وقد اصطلح على تسميتها في بعض الدول باسم الحكم المحلي لتمتعها بالإستقلال المالي الواسع عن الحكومة المركزية إلى درجة تشبهها بالحكومة المحلية، ويمكن التفريق بين مصطلحي " الإدارة المحلية " "والحكم المحلي "كون أن هذا الأخير يتضمن مظاهر الحكم التقليدي من التشريع والقضاء، حيث ينحصر عمله في مجال الوضيعة التنفيذية في المرافق ذات الطابع المحلي.[1]

كما تعريفها ابتسام القرام: مقاطعات إدارية ذات الشخصية الاعتبارية تتمتع بميزانية واختصاصات ومجال خاص، تشرف على إدارة المجموعة المحلية والأجهزة التابعة لها، وهي مؤهلة لتقاضي أمام العدالة وإبرام عقود باسمها

[1]- زكريا عطا الله، **دور الجماعات المحلية في صنع وتنفيذ السياسة العامة المحلية الجزائر نموذج إدارة قانون البلدية والولاية 2012/2011**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة :كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012 2013)،ص ص. 10،11.

– ويعرفها Renard :بأنها الإدارة المحلية من شأنها تكييف الإدارة العامة مع حاجيات ورغبات كل منطقة وجهة محلية.[1]

– وقد عرفت أنها جماعات إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والإسقلال المالي، لها دور أساسي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لأنها تعمل على تنفيذ سياسة الدولة الاجتماعية والاقتصادية من خلال التنفيذ والتشريع والقضاء، بينما نظام الإدارة المحلية لاشأن له بتشريع ولا القضاء حيث ينحصر عملها في مجال الوظيفة التنفيذية بالمرافق ذات الطابع المحلي [2].

وتعرف كذلك على أنها: أسلوب من أساليب توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئاتها[3].

– وهناك عدة اتجاهات تعرف الجماعات المحلية حسب مفهومها وحسب نظرتها لدرجة استقلالية المجالس المنتخبة عن السلطة المركزية فنجد:

1– الاتجاه الإنجليزي:

تعرف على أنها مجلس منتخب ترتكز فيه السلطات المحلية ويكون مسؤول سياسي أمام الناخبين المحليين ويعتبرها مكملة لأجهزة الدولة، كما يعرفها على أنها ذالك الجزء من الحكومة الذي يهتم أساسا بالموضوعات التي تهم سكان منطقة معينة بالإضافة إلى المسائل التي تنظر ملائمة إدارتها بواسطة سلطات منتخبة تكمل الحكومة المركزية .

2 – الاتجاه الفرنسي:

يعرفها على أنها " عبارة عن هيئة محلية تقوم على إدارة نفسها بنفسها وتطلع بتصرفات شؤونها المحلية، بشرط توفرعنصرعدم خضوع هذه الهيئات لرقابة صارمة من جانب السلطات المركزية.[4]

---

[1]– خديجة فيلالي، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة بلدية بوسعادة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية منشورة(جامعة المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012 – 2013)، ص ص.5،6.

[2]– خديجة فيلالي، **المرجع نفسه**، ص 18 .

[3]– محسن يخلف، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية بسكرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012– 2013)،ص.10 .

[4]– محمد الديدموني، محمد عبد العالي، **الرقابة السياسية والقضائية على أعمال الإدارة دراسة مقارنة**(مصر: دار لفكر والقانون للنشر والتوجيه،د.ن.ط، 2002)،ص .20.

وتعرف الجماعات المحلية على أنها نظام حكم السكان المحليين أنفسهم، يقيمون من بينهم ممثلين يقومون على مصالح ويدعمون شؤونهم. – عرفها علماء الإدارة بأنها:

أسلوب إداري يتم بمقتضاه تقسيم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، يشرف على إدارة كل وحدة هيئة محلية تمثل الإدارة العامة، على أن تستقل هذه الهيئات بموارد مالية ذاتية وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون.

كما يمكن تعريفها بأنها: المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين، تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية.

فالجماعات الإقليمية المحلية عكس المركزية الإدارية حيث يتسع للمنتخبين بتسيير شؤون الإقليم المحلي ومشاركة المحليين في تسيير شؤونهم بأنفسهم عبر إختيار ممثلين وتفاعلهم مع السلطة المحلية في تسيير الشأن المحلي إضافة إلى ما سبق عرفها أحد المفكرين الإنجليز بأنها : " ذلك الجزء من الحكومة الأم أو الدولة الذي يختص أساسا بالمسائل التي تهم سكان منطقة معينة أو مكان معين، إلى جانب المسائل التي يرى البرلمان ملائمة إدارتها بواسطة سلطات محلية منتخبة تعمل عمل الحكومة المركزية [1].

وترتبط الجماعات المحلية بالعديد من المفاهيم المشابهة لها والتي نذكر منها:

– **عدم التركيز الإداري:** وهو تفويض بعض سلطات الجهات المركزية لممثلين لها على المستوى المحلى وهم معينين ويتصرفون وفقا لتفويض السلطة.

– **الحكم المحلي:** ويقصد به استقلالية الأقاليم عن الجهات المركزية في كل الشؤون، ويكرس اللامركزية السياسية عكس الإدارة المحلية التي تعبر عن اللامركزية الإدارية.

– **الحكم الإقليمي:**وهو نفسه المصطلح المتعلق بالحكم المحلي ويتميز باستقلالية إقليم في الدولة بكل شؤون هو تمتعه بكل السلطات التشريعية التنفيذية و القضائية الخاصة به[2].

[1]– يمينة طالبي،**الدور التنموي للجماعات المحلية دراسة حالة ولاية البيض**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر منشورة (جامعة الطاهر مولاي سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015– 2016)،ص ص. 18،19.

[2]– مسيكة رابح،**الجماعات المحلية في الجزائر بين متطلبات التنمية والياتها دراسة حالة ولاية الجلفة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر منشورة (جامعة زيان عاشور الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016– 2017)،ص.6.

وفي الجزائر استعملت مصطلحات من الإدارة المحلية والجماعات الإقليمية للتعبير عن مسمى واحد وهو الجماعات المحلية، كتطبيق لمفهوم اللامركزية الإدارية وتجسيدها[1].

كما يفضل البعض مصطلح " الجماعات المحلية المنتخبة " لأن جهازها التنفيذي ينتخب من قبل السكان ويطلق عليها في الجزائر باسم (البلديات و الولايات)، فإن عبارة الجماعات المحلية ظهرت لأول مرة في الجزائر بمقتضي المادة54 من قانون 20 سبتمبر 1947 والتي تنص على أن الجماعات المحلية في الجزائر هي البلديات والولايات، وذلك نتيجة التغيرات التي حدثت على الخريطة والإدارة الجزائرية.

أما بعد الاستقلال تم إنشاء جماعات محلية جديدة فنشأة البلدية بموجب الأمر 24/ 67 الصادر في 18 جانفي 1967،ونشأت الولاية بموجب الأمر 69/38 الصادر في 23 ماي 1969 وأصبحت الجماعات المحلية هي المسؤولة على تسيير الممتلكات التابعة لها [2].

المطلب الثاني: التطور التاريخي للجماعات المحلية في الجزائر:

لقد اعتبرت الجزائر بعد احتلالها من قبل المستعمر الفرنسي عام 1830 أرض أعداء محتلة حيث كانت قبل ذالك واقعة تحت حكم الانتداب العثماني، وقد أيدت هذا الاحتلال كل من روسيا وإسبانيا وأنجلتر وأغلب الدول الأوربية هذا القرار، وكانت المعارضة الوحيدة من قبل الدولة العثمانية لكن معارضتها لم تأتي بنتيجة وذلك لأنها كانت ضعيفة وليست لها قوة تسمح لها بالمعارضة، لكن كانت البلدية كغيرها من الهيئات الإدارية الأخرى أداة لتحقيق طموحات الإدارة الاستعمارية وفرض هيمنتها ونفوذها على المواطنين، وأحيانا تلجا للاستفادة من النظم التي كانت سائدة.

1 – المرحلة الأولى 1830 – 1887 الفترة الاستعمارية

– أقاليم مدنية يقيم فيها الأوربيون وتخضع لنفس النظام المعمول به في فرنسا.

– مناطق عسكرية يسكنها الجزائريون وتخضع للإدارة العسكرية.

---

[1] – يمينة طالبي،**مرجع سابق**،ص ص .6،5.

[2] – عبد القادر حمير،**الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة تطبيقية للميزانية بلدية أدرار**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجيستر منشورة (جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، 2013– 2014)، ص ص .44،43 .

– مناطق مختلطة تحتوي على العنصر الأوربي وعدد قليل من السكان الجزائريون يخضع فيها الأوربيون للإدارة المدنية والجزائريون للإدارة العسكرية، وقد أنشأت في هذه المرحلة المكاتب العربية بهدف تسهيل الاتصال بين الحاكم والمحكومين .

– اعتبرت الجزائر ملحقة بفرنسا حيث قسمت البلاد إلى ثلاث ولايات وهي الجزائر وهران قسنطينة وعلى رأس كل ولاية والي يساعده مجلس الولاية، ثم قسمت الولايات إلى بلديات حسب تواجد العنصر الأوربي، القسم الأوربي في الشمال حيث يرتكز العنصر الأوربي أقسمت المجالس البلدية ذات الصلاحيات الكاملة كما هوبفرنسا بالمدن الكبرى والمناطق الساحلية.

القسم الأول: وضم البلديات المختلطة والتي وجدة في المناطق التي يقل فيها تواجد الأوربيون وترتكز إدارة البلدية على هيئتين هما:المتصرف والذي يخضع للسلطة الرئاسية للحكام وللجنة البلدية،يترأسها المتصرف مع عضوية عددمن المنتخبين من الفرنسيين والجزائريين[1].

القسم الثاني: وضم البلديات الأهلية وقد تواجدت في مناطق الجنوب "الصحراء" وبعض الأماكن الصعبة والنائية في الشمال،وتميزت إدارة هذه البلديات بالطابع العسكري .

يلاحظ أن نشؤ وتطور الإدارة المحلية والمؤسسات البلدية بالجزائر تتحكم فيها عدة عوامل منها التغييرات التي حدثت في النظام الفرنسي، وتطور حركة الاستيطان والضغوط الممارسة من طرف المعمرين وردة فعل المقاومة الجزائرية .

أما من حيث دور البلديات فإنها لم تقم بأي دور لخدمة مصالح الشعب الجزائري بل كانت أداة إدارية فقط تسعى لتلبية المصالح الأوربية.

المرحلة الثانية: المجالس المحلية أثناء الثورة التحريرية

فكر قادة الثورة بعد عامين من اندلا ع ثورة أول نوفمبر 1954 في عقد مؤتمر الصومام سنة1956 للتنظيم وهيكلة الثورة، ومن القرارات الهامة التي جاء بها هذا المؤتمر إنشاء تنظيم إقليمي للبلاد، وخلق إدارة محلية خاصة بكل وحدة إقليمية حيث قسمت الجزائر إلى ست ولايات وبدورها الولاية قسمت إلى مناطق والمناطق إلى نواحي والنواحي إلي قسمات،وبذلك تجسدا لسلطة المحلية تأسيس التنظيم الإداري للولاية على مبدأ القيادة الجماعية من

[1]. – **المرجع نفسه**، ص ص .46 – 48

خلال إنشاء مجلس للولاية مهام موزعة على الشؤون السياسية والعسكرية والاتصال والأخبار وهومؤطر بهياكل ومكاتب وأجهزة إدارية .

أما المجالس الشعبية البلدية فقد أنشأتها قيادة الثورة لتأطير المدنيين وتنظيمهم وربطهم مباشرة بجيش وجبهة التحرير الوطني، ولقد غطت المجالس الشعبية أثناء الثورة كل الأرياف والقرى، وقد أصبحت تسيرها هيئة جماعية منتخبة يقودها رئيس يسمى شيخ البلدية يساعده مجلس بلدي، تنوعت اختصاصات المجلس الشعبي البلدي من الإشراف على التعليم ومحو الأمية والشؤون الدينية إلى الشؤون المالية، والتمويل وتنظيم شبكة الاستعلامات داخل القرى والأحياء،وأصبحت إدارة البلدية موازية للإدارة الاستعمارية .

المرحلة الثالثة: الإدارة المحلية بعد الاستقلال

بعد الاستقلال ورحيل المستعمر الفرنسي نمت الهجرة الجماعية للإطارات الأوربية عقب الاستقلال، تم تقليص عدد البلديات لإمكانية إدارتها وتسييرها، ولقد مر التنظيم الإداري للجماعات المحلية بعد الاستقلال بعدة مراحل كان أهمها:صدورا لقانون 08/90 المؤرخ في 04 أفريل 1990 المتعلق بالولاية، والقانون 09/90 المؤرخ في 04 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية .[1]

أولاً: الولاية:

الولاية هي جماعة عمومية تتمتع بشخصية المعنوية والاستقلال المالي[2].

تشكل مقاطعة إدارية وتنشأ بقانون 09/90 والمتعلق بالجماعات المحلية بأنها جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والإسقلال المالي وتشكل مقاطعة إدارية للدولة ولعل هذا ما يعبر عم الإدارة وكذا الشعبية للمواطنين في تسيير شؤون الولاية كما تسير من طرف الممثلين المنتخبين من سكان الولاية إضافة إلى الوالي، والجهاز التنفيذي المعين من طرف الإدارة[3].

---

[1]- **المرجع نفسه.**

2- بوتاتة عبدالحق،العايب عبد الهادي، **ديناميكية تفعيل الجماعات المحلية في تحقيقه التنمية الاقتصادية المحلية دراسة مشروع المخطط الخماسي2010-2014**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر(جامعة أحمد بوقرة بومرداس: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015-2016)،ص.11.

- المادة 01و02 من القانون 09/90 المؤرخ في 07 أفريل 1090 المتعلق بالولاية[3]

تنشأ الولاية بقانون تصدره الهيئة الإدارية المركزية يحدد فيها اسم الولاية ومركزها الإداري وحدودها الإقليمية ولأيتم تعديل هذه الأخيرة بموجب مرسوم يحدد بناءا على تقرير وزير الداخلية وباقتراح من المجلس الشعبي الولائي .

تعد الولاية كوحدة إدارية تتوفر فيها جميع الشروط السابقة الذكر حيث أنها تمتاز بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي الهيئات الإدارية وهي كالأتي:

– الولاية عبارة عن مجموعة إدارية لامركزية إقليمية وليست مصلحة فنية أو مرفقيه فقد منحت للاستقلال والشخصية المعنوية، ومنحت قسما من سلطة الدولة على أساس إقليمي جغرافي وليس على أساس فني موضوعي.[1]

الولاية همزة وصل بين ماتحتاج إليه الهيئات الإدارية المحلية من جهة وبين الهيئات المركزية من جهة أخرى، فهي بذلك تعبر عن صورة النظام اللامركزي النسبي لا صورة اللامركزية المطلقة مثل البلدية.

تعبر الولاية عن صورة اللامركزية النسبية بصورة واضحة وتتجسد هذه الصورة التي تمتاز بها الولاية في كونها تتكون من جهازين جهاز منتخب من طرف المواطن، ويتجسد ذلك في المجلس الشعبي الولائي وجهاز معين من طرف الإدارة المركزية ويتمثل في الوالي الجهاز التنفيذي للولاية.

2 – اختصاصات الولاية:

للمجلس الشعبي ألولائي عدة اختصاصات تتوزع بين اختصاصات عامة واختصاصات متعلقة بالجانب الاقتصادي على المستوى الولائي، وهي على النحو التالي :

أ – الاختصاصات العامة:

تتميز هذه الاختصاصات بكونها تشمل على جميع المهام التي بفضلها تمارس الولاية لمهامها مثل التداول في الأمور المتصلة بالحياة العامة للولاية، لذا فمن واجبات المجلس الشعبي الولائي متابعة هذه الأمور عن قرب وإبداع النصح والإرشاد للسلطات الإدارية المركزية خاصة في المسائل السابقة الذكر ومراعاة تنفيذها،إضافة إلى مشاركتها مع الأجهزة الإدارية الأخرى للولاية المتمثلة في الهيئة التنفيذية الولائية بمافيها الوالي في إدارة وتسيير شؤون الولاية في كلى الجانبين القانوني والإداري، وتنظيم وحماية أملاك الدولة على المستوى ألولائي، ولكي يتسنى للمجلس الشعبي

[1] – صحراوي بن شيخة،**تسويق الجماعات المحلية**،ملتقى حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، جامعة تلمسان(2005/2004)،ص.05.

الولائي القيام بهذه المهام على أحسن وجه يقوم بإنشاء لجان متخصصة تابعة لهاو مكاتب دراسة متمكنة تسدي لها المشورة في المسائل المختلفة بتقديمها للتقارير والتوصيات حول هذه المسائل[1].

. ب – اختصاصات التجهيز والإنعاش الاقتصادي :

يدخل تحت غطاء هذا التخصص جميع العمليات التي يقوم بها المجلس الشعبي الولائي من أجل تحقيق عملية التنمية الإقتصادية على المستوى المحلي، مثل وضع الخطط والبرامج التنموية على المستوى ألولائي، والمشاركة في أداء وتحضير وتنفيذ البرامج والسياسات العامة الوطنية في المجال الاقتصادي.

وبهذا يقوم بإنجاز العمليات الإقتصادية اللازمة، وتشجيع الاستثمارات على المستوى الولائي دون الخروج عن نطاق الخطط التنموية على المستوى الوطني، ويناط بالمجلس الشعبي الولائي مهمة الاستشارة في بعض المسائل المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، كالاستشارة في إعداد وتحضير الخطط العامة الوطنية وذلك عن طريق تقديم الآراء والاقتراحات التي يراها أجدر بالمساهمة وبطريقة فعالة في تحقيق النهضة التنموية على المستوى الولائي،لكونها الأقرب من الهيئات والسلطات الإدارية المركزية،وبهذا تكون الخطط التنموية المبرمجة على المستوى الوطني أكثر شمولية وأقرب من الواقع المعيشي .[2]

إضافة إلى استشارة في إعداد وتنفيذ الميزانيات وإعتمادات التجهيزات والاستثمارات المخصصة للولاية، ويقوم المجلس بدور المشاركة في تنسيق النشاط الاقتصادي الذي تقوم به المؤسسات والهيئات العامة الوطنية لممارسة نشاطها في نطاق الحدود الإدارية والجغرافية للولاية.

ج – الاختصاصات المتعلقة بالتنمية الزراعية :

يقوم المجلس في إطار اختصاصه بكافة أوجه النشاطات الإقتصادية المتعلقة بالجانب الزراعي والتي تهدف إلى التنمية الفلاحية على المستوى ألولائي، إذ يقوم بتشجيع كافة الاستثمارات الرامية إلى إحداث تطور في المجال ألفلاحي وإعداد وتهيئة المساحات والأراضي الزراعية واتخاذ كل الإجراءات التي تساعد في تحقيق ذلك، واتخاذ جميع التدابير الوقائية التي من شأنها المحافظة على الغطاء البنائي من كافة الأخطار المحدقة،من التصحر والانجراف إضافة

[1] - حمير، **مرجع سابق**،ص ص.51،52.

[2] – **المرجع نفسه**،ص.53.

إلى البحث عن الحلول المناسبة لاتخاذ مصادر البديلة لسقي المحاصيل الزراعية في حالة تعرضها إلى الجفاف كما يساهم المجلس في اتخاذ التدابير والإجراءات التي تساعد في زيارة الثروة الحيوانية .

د – الإختصصات المتعلقة بالتنمية السياحية :

وذلك بالعمل على ازدهار السياحة في الولاية بكل الوسائل وحتى ولو أستدعى ذلك تسيير وإدارة بعض المرافق التي عجزة بعض البلديات عن إدارتها نتيجة لضعف الإمكانيات المالية لديها والمخصصة لهذا الجانب [1].

ثانيا:البلدية

1 التعريف بالبلدية :

عرف مشروع البلدية بموجب المادة الأولى من القانون البلدي الصادر بالامر67/24 بتاريخ 1967/01/18 بأن: البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية و لاقتصادية والاجتماعية والثقافية .[2]

كما تعرفها المادة الأولى من القانون 10/11 بأن البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة تتمتع بشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة تحدث بموجب القانون[3].

وهناك من يعرفها أنها شخص حكمي له حق التصرف بالأموال المنقولة وغير المنقولة وهي مكلفة بالأعمال العمرانية والصحية وتامين الحاجات المدنية في المدن والقصبات وقيامها بإنشاء المتنزهات والساحات والمذابح والمجاري وإنارة البلدية وخصوصا أسواقها وشوارعها، أما الأعمال الصحية فتشمل الخدمات المتعلقة بالحاجات المدنية مثل إنشاء الأسواق البلدية وتهيئتها إضافة إلى تأمين النظافة العامة[4].

لقد جعل التشريع الجزائري من البلدية المحرك الأساسي للتنمية المحلية، حيث توسعت مجالات تدخلها وصلاحياتها بشكل كبير كما هو مبين في المواد من 84 الى108 من القانون 08/90 حيث ندرك الحقل الواسع لتدخلها.

---

[1] – **المكان نفسه.**

[2] – عبد الحق معمري،عبد المالك لكحل،**إصلاح الجماعات المحلية في ضل القانونين الجديدين (البلدية والولاية)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس منشورة (جامعة قاصدي مرباح ورقلة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012-2013)،ص.18.

[3] - المادة 01 من القانون 10/11 المؤرخ في 20رجب 1432 الموافق نوينو 2011 المتعلق بالبلدية.

[4] –محمد وليد ألعبادي، **الإدارة المحلية وعلاقاتها بالسلطة المركزية**(مكتبة دار الثقافة للنشروالاشهار والتوزيع،1998)، ص.22.

تستمد البلدية في النظام الإداري الجزائري سمتها من النموذجين الفرنسي واليوغسلافي،حيث نجدها أخذة من الأسلوب الفرنسي مبدأ إقرار النظام الخاص الموحد والمطبق على كل البلديات،إضافة إلى أنها استمدت منه مبدأ الوصايا الإدارية إي أن جميع البلديات تخضع إلى الرقابة المركزية والتي تمارسها السلطات المركزية، أما في الأسلوب اليوغسلافي فإنها استمدت منه مبدأ تولي العمل بنفسهم مهمة تسيير جميع الأمور.

2 – اختصاصات المجلس الشعبي البلدي:

تتمثل اختصاصات المجلس الشعبي البلدي في المصادقة على الميزانية التي يتم إعدادها من طرف الجهاز التنفيذي للبلدية وتشمل الميزانية الأولية والميزانية الإضافية، ويشرف المجلس الشعبي البلدي على إدارة الأعمال الإدارية المتعلقة بأملاك البلدية وهي:

أ– التخطيط والتنظيم: وذلك بإعداد المخططات الهندسية التي تنظم الشوارع والمباني والطرقات والأسواق والساحات والحدائق والمتنزهات وتنظيم تلك المباني بالشكل الذي يضفي الجمالية على البلدية.

ب– القيام بأعمال الرقابة والإشراف: على المحلات التجارية والنوادي والمقاهي الفنادق وجميع المنشات التي تقع ضمن حدودها الجغرافية، وذلك لضمان أدائها الدور المحدد لها قانونا والذي أنشأت من أجله.

ج – القيام بحملات التنظيف والإشراف على الحدائق والغابات

د – قبول الهيئات والتبرعات وإعادة الحقوق لأصحابها وإقرار الصفقات الخاصة بالبلدية– مساعدة الحماية المدنية في جمع الوسائل المساعدة لها على مزاولة نشاطها إضافة إلي تسيير ضبط الجنائز والمقابر

ومن بين الاختصاصات التي تقوم بها البلدية النشاطات التي تحمل الصيغة الإقتصادية والاجتماعية، وخصص لها القانون 08/90 عدة مواد مثل إمكانية إقامة المشاريع الضرورية خاصة في المجال الصناعي والتجاري،حيث نص صراحة على ذلك في المادة 135 والتي تنص على إن المجلس الشعبي البلدي يعد ضمن حدود ثروته والمصادر الموجودة تحت تصرفه برنامجه للتجهيزات المحلية،يحدد وفقا لخطة التنمية المحلية الأعمال الإقتصادية القادرة على تامين التطور البلدي ويضع تصور السبيل تحقيقنا[1].

وفي هذا الصدد يجب الاعتراف أن عدداً قليل من البلديات التي لها القدرة الكافية على القيام بهذه المهام، وذلك راجع أساسا إلى ضعف القدرات المالية لها إضافة قلة أو غياب الوسائل والتجهيزات والكفاءات المهنية الكفيلة

[1] – حمير، **مرجع سابق**،ص ص.54،55.

بتحقيق ذلك، مما يستدعي تدخل الدولة بمساعدة المجالس الشعبية لتأمين وإعداد وتنفيذ الخطط التنموية المبرمجة على مستواها، تقوم البلدية إضافة إلى مهمة التسيير بمهمة إيجاد الأموال الأزمة للقيام بخدمة المواطنين.

– وعليه يحدد القانون ستة قطاعات للنشاطات الممكنة للبلدية وهي :

في المجال الصناعي والحرف اليدوية: يمكن للمجلس أن يقيم مشروعا أو أن يشارك في مشاريع خاصة تحمل الصيغة العامة أو النفع العام.

في مجال التوزيع والنقل: يمكن للبلدية أن تدير المرافق الموجودة ضمن حدودها وأن تشارك في كل مشروع من هذا النوع للبلدية، وفي حالة تسويق المنتجات تعمل البلدية وبعدة طرق مهنا السماح وإقامة مخازن للبيع العامة أو إقامة تعاونيات استهلاكية ومؤسسات مكلفة بتسويق المنتجات التي تكون غالبا من احتكار الدولة كتسويق السلع الضرورية مثل السكر القهوة الزيت.

في المجال الزراعي: يمكن أن يشجع المجلس على إقامة المشاريع الزراعية مثل إقامة التعاونيات الزراعية والاستهلاكية.

المجال السياحي: ويتمثل دور البلدية في هذا المجال في تشجيع لكافة الأنشطة التي من شأنها دعم القطاع السياحي، وتنميته على المستوى المحلي.

ومن هنا توصلنا إلى التعريف الإجرائي للجماعات المحلية

وهي وحدات إدارية محلية تتكون من المجالس المنتخبة لها استقلالية إدارية ومالية وإدارية عن السلطة المركزية لتتمكن من تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها، مع بقاء حق الرقابة من السلطة المركزية [1].

المطلب الثالث: خصائص وأهداف الجماعات المحلية

سنقوم في المطلب بالتعرف على أهم الخصائص التي تقوم عليها الجماعات المحلية وكذا الأهداف الأساسية التي تقوم عليها:

[1]. – **المرجع نفسه**، ص، 55 .

1- خصائص الجماعات المحلية: تتميز الجماعات المحلية بمجموعة من الخصائص وأهمها هي:

أ-الاستقلالية الإدارية:

يتيح الاستقلال الإداري للجماعات المحلية من خلال الاعتراف بالشخصية المعنوية،وهو ما أكدته لنا المادة الأولى من القانون 08/90 المؤرخ في 1990/04/04 المتعلق بقانون البلدية،فلاستقلال الإداري هو الذي يجعل من الأجهزة الإدارية المحلية تتمتع بكل السلطات اللازمة لممارسة نشاطها بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية وذلك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطة المركزية للدولة،وتتمتع هذه الاستقلالية بعدة مميزات نذكر منها:

- تخفيف العبء عن الإدارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها
- تجنب المتباطئ وتحقيق الإسراع في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية
- تفهم أكثر وتكفل أحسن برغبات وحاجيات المواطنين من الإدارة المركزية
- تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطنين في تسيير شؤونه العمومية والمحلية

ب – الاستقلالية المالية للجماعات المحلية :

بما أن الجماعات المحلية تمتعه بشخصية المعنوية والاستقلال الإداري حسب مذكرنا سابقا، فإنه سيكون سبب يوجب لها الاستقلال المالي أو الذمة المالية المستقلة،وهذا يعني توفير للجماعات المحلية موارد مالية تكون ملكيتها للجماعات المحلية تمكنها من أداء الاختصاصات الموكلة لها،وإشباع حاجيات المواطن في نطاق عمله وتتمتع بحق التملك للأموال الخاصة فنص المادة 49 والمادة 60 من القانون 08/90 المؤرخ في 1990/04/07 المتعلق بقانون البلدية بأن يقوم المجلس الشعبي البلدي باسم البلدية وتحت رقابة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال و الحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية،ومن نتائج هذه الاستقلالية المالية انه تستطيع الجماعات المحلية، إدارة ميزانيتها في حدود مل تمليه عليها السياسة الإقتصادية للدولة، وهذا حتى لايكون لهذه الاستقلالية تأثير على مجرى النمو الاقتصادي للدولة[1].

[1] - عوابدي عمار، **مبدأ الديمقراطية الإدارية في الجزائر**(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1981)،ص. 246.

2- أهداف الجماعات المحلية

إن تطبيق أسلوب الإدارة المحلية في دورها يهدف إلى تحقيق عدة أهداف التي تحدد أساليب تشكل نظم الإدارة المحلية وهياكل بنائها،لأن تشكيل النظام لايغدو أن يكون وسيلة لتحقيق الأهداف المرجوة التي اقتضت تطبيقه من جملة أهداف الإدارة المحلية نذكر :

أ- الأهداف السياسية: وترتبط بمقومات الإدارة المحلية المتمثلة أساسا في مبدأ الانتخاب برؤساء المجالس المحلية وأنماط العمل السياسي الذي يتبع ذا المبدأ وفي إطار تلك الأهداف يمكن ذكر الأهداف الفرعية:

- التعددية: ويقصد بتعددية توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات والمصالح المتنوعة،وتعتبر المجالس المحلية من بين أهم الجماعات التي تشارك الحكومة المركزية اختصاصاتها وسلطاتها،فتعددية في صنع القرارات، تتيح للوحدات المحلية نفوذاً قوياً في المشاركة في صنع السياسات في ميادين مهمة كتعليم والصحة والإسكان والثقافة والأمن وغيرها[1].

- الديمقراطية: تعتبر الديمقراطية أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى لتحقيقها نظام الإدارة المحلية تلك الديمقراطية التي تتمثل في حريات المجتمع المحلية في انتخاب مجالسها المحلية لممارسة الديمقراطية، على هذا النحو تساعد على تحقيق:

- إن ممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي تدفع المواطن إلى الاهتمام بشؤون العامة وتوثيق الصلة بالحكومة،كما أن تلك الممارسة تنمي الشعور لدى الأفراد بالدور الذي يؤدنه تجاه محلياتهم وهذا الشعور من شأنه أن يرفع كرامتهم ويزيد في تحسيسهم بحقوقهم الوطنية وواجباتهم القومية.

- تتيح فرصة تدريب القيادات وإعدادها لشغل مناصب سياسية أعلى من المجالين التشريعي والتنفيذي على المستوى القومي .

- تسمح الإدارة المحلية بتحقيق التنمية السياسية من خلال تقوية الفهم السياسي لدى المواطن وتمكينه من التمييز بين الشعارات والبرامج الممكنة لاختيار التكافؤ ومناقشة القضايا المهمة مثل الإرادات النفقات الميزانية المحلية والتخطيط المستقبلي .

[1] عبد القادر لمير،**الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر منشورة (جامعة وهران :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013-2014)،ص ص .45،44.

– كما أن نظام الإدارة المحلية يفرز الديمقراطية والمشاركة من خلال الاختيار الحر لممثلي السكان على المستوى المحلى عن طريق الانتخاب،بما يكرس مبدأ حكم الناس أنفسهم وتدريب السكان المحليين مما يكسبهم خبر في إدارة الشأن العام،مما يؤدي إلى تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي ويحد من احتكار جهات سياسية معينة للعمل السياسي وتقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة[1].

ب – الأهداف الإدارية:

إن تطبيق اللامركزية في اتخاذ القرارات في الشؤون المحلية يحقق السرعة الدقة والكفاءة في الاستجابة للمتطلبات واحتياجات السكان المحليين بما يحقق الكفاءة في تزويد المناطق والأقاليم بالخدمة العامة لأنها بخلاف النمط المركزي في الإدارة فهو يتميز بالخاصية الحساسة أي تأثيره بأدواره بأداء وانتقادات السكان المحليين ويمكن تلخيص الأهداف الإدارية في مايلي :

– النهوض بمستوى الخدمات وأدائها في المجتمعات المحلية

– التخفيف من أعباء الأجهزة الإدارية المركزية والحد من ظاهرة التضخم التي منيت تنظيمات الأجهزة الإدارية في ظل الأسلوب المركزي

– إتاحة فرصة تجريبية نظم أدارية مختلفة على مستوى ضيق وحدود لبحث مدى إمكانية تعميمها في ضوء النتائج في دائرة الدولة المتسعة

– كما أنها تساهم في تحقيق الكفاءة الإدارية خاصة في النواحي الإقتصادية الملحة والتي غالبا ما تكون على جدول أولويات الشأن المحلي،والقضاء على البيروقراطية في الإدارات المركزية الحكومية،وخلق جو من التنافس بين مختلف الجماعات المحلية واستفادتها من تجارب بعضها البعض[2].

ج– الأهداف الاجتماعية:

يمثل نظام الإدارة المحلية فرصة لتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية نذكر منها :

– يحقق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية بما يتفق مع ظروفهم و أولوياتهم،حيث إن وجود مجلس محلي في رقعة جغرافية محددة يشعر بمسؤولية اجتماعية

---

[1] **- المكان نفسه.**

[2] – يخلف،**مرجع سابق**، ص ص.22 ،23.

تجاه المواطنين،إذ لآبد أن ينعكس ذالك على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم وارتفاع مستوى الصحة والتعليم والحد من تلوث البيئة والحصول على الخدمات المحلية بيسر وسهولة .

– شعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية مما يفرز ثقة بنفس،ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه،وهي خطوط أولى نحو تطوير روح المواطنة الحرة [1].

– كما تساهم الجماعات المحلية في ربط الحكومة المركزية بقاعدتها الشعبية وهو ما ينعكس أجابا على السكان المحليين وتلبية حاجاتهم،كما تساهم في ترسيخ الثقة في المواطن

واحترام رغباته في المشاركة في إدارة الشأن العام كما تنمي الإحساس بالانتماء للوطن لدى المواطنين[2].

د– الأهداف الاقتصادية:

وتضمن مساهمة الوحدات المحلية في إعداد خطط التنمية،وللاستغلال الأمثل للموارد ولإمكانيات التجارية والصناعية والسياحية،وتوجيهها نحو المشروعات الإنتاجية والخدماتية لخلق فرص عمل لمواطني الوحدات المحلية وتشجيع رؤوس الأموال المحلية وتوجيهها نحو المشاريع،وأيضا الارتقاء بالجوانب الاقتصادية وللاستثمار المحلي.[3]

المطلب الرابع: مقومات الجماعات المحلية

يعتبر نظام الجماعات المحلية أسلوب إداري بمقتضاه يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، فهذا النظام يقوم على عدة مقومات أساسية ويمكن إبراز كل مقوم من المقومات على النحو التالي:

1 – تقسيم إداري لإقليم الدولة :

يشير هذا المفهوم إلى ضرورة وجود تقسيم إداري لأقاليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي،ولا تكون إلا بتوفر وحدة المصلحة لدى سكانها ووحدة الانتماء بتوافق على نوع تقسيم إقليم الدولة على هدف من نظام الإدارة المحلية وعلى الظروف البيئية السائدة في إقليم الدولة، في هذا الإطار توجد عدة عوامل تكون دائما موضع الاعتبار عند تقسيم إقليم الدولة لأغراض الإدارة المحلية، وتكمن أهمية هذا العنصر في:

---

[1] **–المكان نفسه.**

[2] – أحمد بلجلالي،**إشكالية عجز البلديات** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر غير منشورة (تلمسان:جامعة أبو بكر بلقايد،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،2009–2010)، ص. 20.

[3] – ناجي عبد النور،**نحو تفعيل دور الادراة المحلية (الحكم المحلي)الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة**(عنابة:كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012–2013)،ص ص.6،7.

– تجانس المجتمعات المحلية والقوة المالية أي مدي قدرة الوحدة المحلية على الحصول على موارد مالية ذاتية تكفي لتغطية جزء كبير من نفقاتها فهذا يتطلب حجما ادني من السكان الذين يكفلون بأداء الضرائب والرسوم إلى السلطات المحلية المعنية

كما أن هناك أساليب يمكن استخدامها لتقسيم إقليم الدولة لأعراض الإدارة المحلية أهمها:

– الأسلوب الكمي: الذي يقسم إقليم الدولة إلى وحدات متساوية النطاق أي المساحة

– الأسلوب الوظيفي: يقسم إقليم الدولة إلى وحدات لخدمة التعليم وأخرى لخدمة الصحة ووحدات للخدمات الاجتماعية إلى جانب ذلك يوجد الأسلوب الطبيعي الذي يقسم إقليم الدولة على أساس وحدات ريفية وحضرية وهي واحدات أساسية للإدارة المحلية .

2 – المجالس المحلية المنتخبة:

من الضروري إدارة شؤون الوحدات المحلية من قبل مجالس منتخبة تمثل الإدارة العامة لموظفي الوحدة فالمواطنين أدري بتحديد مشاكلهم والعمل على حلها بالأسلوب الذي يرونه مناسبا، فالمجالس المحلية هي هيئات الإدارية العامة للمجتمعات المحلية.

الأصل أن تشكل المجالس المحلية المنتخبة يكون بالانتخاب المباشر،ذلك أن الباحث على نشأة نظام الإدارة المحلية باحث سياسي وهي الأقرب إلى الأهالي ماديا ومعنويا، بالإضافة إلى إن الانتخاب المباشر ضروري لدعم استقلالية السلطات المحلية في مواجهة الحكومة المركزية،ولأن التنمية الاجتماعية الإقتصادية المحلية تقوم أساسا على المشاركة الشعبية في التخطيط والتنفيذ[1].

3 – التمويل المحلي الذاتي بالموارد المحلية :

يكون استقلال الوحدات المحلية إداريا باستقلال المالي،وتبعاً لاستقلالها بموارد مالية ذاتية تكون لها ذمة مالية منفصلة عن ذمة الدولة وبالتالي تتمتع بحرية تامة في إنفاق أموالها،فلا يقتصر دور الاستقلال المالي على دعم الاستقلال الإداري لكنه يساهم أيضا في دعم مبادئ الإدارة المحلية،عن طريق تأكيد المسؤولية المالية لموطني الوحدات المحلية، وبالنسبة لأعضاء المجتمع المحلي تؤدي المسؤولية المالية إلى تعميق مفهوم الديمقراطية نظراً لارتباط

[1] – بسمة عولمي، **دور الجباية المحلية في تمويل التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة بلدية تبسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر منشورة(تبسة: المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، كلية العلوم التجارية، 2002– 2003)،ص.06.

عنصر التكليف بأداء الضريبة بحق التمثيل حتى يكون للممولين رأي في الطريقة التي تصرف بها أموالهم، هذه المسؤولية تجعلهم يشاركون مشاركة إيجابية في انتخاب ممثليهم في المجالس المحلي.

وقد تتعرض مسؤولية الأعضاء لحظر مؤكد إذ ما تضائل نصيب التمويل الذاتي في الميزانية المحلية،فتركيز على أهمية الموارد المالية الذاتية لدعم الاستقلال المالي للمجالس المحلية للدعوة إلى تغطية النفقات المحلية كاملة بالموارد الذاتية لايكفي فلابد من تدخل الدولة عن طريق الإعانات المحدودة وذلك للأسباب التالية:

-إخضاع السلطات المحلية للرقابة المركزية الذي يحقق حدا أدنى من مستوى الخدمات على صعيد الدولة.

- التفاوت في مستوى الخدمات من وحدة محلية إلى أخرى،إذ لا تستفيد الوحدات الغنية بإعانات لتحقيق لمستوى معيشي أفضل للسكان،وإنما تستفيد منها تلك الأقل ثراءاً.

-ارتفاع سعر الضريبة المحلية قد يؤثر سلبا على الوحدات الفقيرة،وبتالي يكون تدخل السلطات المركزية من خلال تقديم الإعانات اللازمة.[1]

4 – رقابة الحكومة المركزية على السلطات المحلية:

تقوم رقابة الحكومة المركزية على الوحدات المحلية على عدد من الأسس أهمها:

أن السلطات المحلية تتفاوت في القوة المالية تبعا لما يأتي كل منها من حصيلة الموارد المالية المقرر لها،الأمر الذي يتطلب مراقبة أعمال هذه السلطات بالإضافة إلى أن الجماعات المحلية تتفاوت في أحجامها،طبيعة اقتصادها ومستوى سكانها الاجتماعي والثقافي، أحيانا قدتعاني بعض السلطات المحلية من أسعار الضرائب المحلية للحصول على تكافئ لمواجهة الحاجيات المحلية،مما يستدعي الأمر تدخل الحكومة المركزية بتحديد حد أعلى لأسعار الضرائب المحلية وممارسة الرقابة على الأموال، تضمن تقارب أسعار الضرائب بين السلطات المحلية المختلفة.

5 – الوصايا الإدارية:

تقوم الجماعات المحلية في الجزائر على تكريس مبدأين أساسيين في تنظيمها الإداري وذلك من خلال الجمع بين اللامركزية وعدم التركيز الإداري هذا الجمع الذي تتجلى صوره في وجود سلطة محلية يتمتع بها مجلس شعبي منتخب

[1] – صالح ساكري، **المعوقات التنظيمية وأثارها على الجماعات المحلية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة (جامعة باتنة: كلية العلوم الاجتماعية الإسلامية،2007-2008)،ص ص.201 ،202.

يمثل الولاية والسكان المحليين في الأقاليم وذلك في إطار اللامركزية إضافة إلى سلطة يتم تعينها على مستوى الولاية والسكان المحليين في الإقليم وذلك في إطار اللامركزية إضافة إلى سلطة يتم تعيينها على مستوى الولاية كتنظيم له علاقة بكل الفواعل على مستوى الإقليم المحلي، وتتجسد في سلطة الوالي والتي تعكس صورة من صور عدم التركيز الإداري،وتخضع الجماعات المحلية في ممارسة وظائفها لنوع من الرقابة الإشراف تمارسه عليها السلطة المركزية ضمانا لوحدة وسلامة السلطة الإدارية والتنموية في الدولة،وهي ماتعرف "بنظام الوصاية الإدارية" والتي تعتبر عنصر من العناصر الأساسية في الإدارة المحلية وتمثل هذه الوصية الإدارية فيما تمتلكه السلطة الوصائية المختصة بالرقابة من سلطات محددة قانونيا تمارس على هيئات اللامركزية ذاتها وعلى أعمال هذه الهيئات أي على القرارات التي تصدرها،وهده الرقابة تكون على مدى المشروعية فقط هذا ولابد أن تتم بواسطة القوانين والتشريعات والنصوص التي تتصل بنظام الإدارة في الدولة ولاسيما القوانين والتشريعات المنشئة والمنظمة لهيئات الجماعات المحلية، وتستهدف الوصايا الإدارية تحقيق أمور ثلاثة وهي:

- تأكيد وحدة الدولة السياسية والإدارية.
- ضمان مشروعية أعمال السلطات المحلية.
- تأكيد مستوى أدني للخدمة التي تؤديها السلطات المحلية على صعيد الدولة،كما أن مبرراتها تتمحور حول احترام المشروعية وحماية المصلحة العامة[1].

5 – المشاركة الشعبية والمسألة:

يحتاج نظام الجماعات المحلية إلى نوع من الوعي السياسي الذي يساعد على إحساس المواطنين بأهمية دورهم في المشاركة (حماية المصلحة العامة الشعبية)فيما تتخذه المجالس المحلية من قرارات وما تقوم به من أعمال فالمشاركة الشعبية تعد أحد المقومات الأساسية لقيام نظام الجماعات المحلية وبدون المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار بالمجالس المحلية في الأعمال الخاصة بالتنمية المحلية نجد أن الإدارة المحلية تبتعد عن حقيقة ما يحس به المواطنون مشكلات وحاجات وهنا تبرز أهمية التنظيم الملائم لأجهزة الجماعات المحلية الذي يحقق التعاون الفعال للجهود الشعبية مع الجهود الحكومية.

1- سليمان أعراج، **دور الجماعات المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر مابين 2000– 2010** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية منشورة (جامعة الجزائر 03 :كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010 - 2011)،ص.25.

وتعني المشاركة الشعبية إشراك المواطن(كأفراد أو جماعات) مع الجهات الإدارية في تحديد الاحتياجات والأولويات المجتمع أو تحديد أفضل الوسائل لتحقيق لهذه الاحتياجات، أو وضع سياسيات أو تمويل المشروعات وكذا تنفيذ السياسات والقرارات وبمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والإسهام في تقديمها بأقصى ما يمكن.

كما أن المشاركة لها أهمية في تعديل السلوك الاجتماعي للمواطن،وفي بناء معايير وقيم إيجابية تقوم على التضامن الاجتماعي والمشاركة في التنمية النابعة من الاحتياجات الحقيقية للأهالي، فيتحقق ذلك الانتماء الفعلي لدى المواطن ويتم بناء علاقة تعاونية وثيقة بينه وبين السلطة المحلية والوطنية،ومن هنا تعد المسألة أيضا عملية ضرورية للحفاظ على الكفاءة والنوعية في الخدمات المقدمة وتشكل عاملا يدعم المشاركة، وزيادة المشاركة الشعبية يقاس بمدى لجوء الشعب للمسألة لمحاسبة الهيئات المحلية على أعمالها وهذا وتشير إلى أن المسألة أيضا تساؤلات منها قدرة الحكومة والمجتمعات المحلية على إدارة شؤونها.

إن نظام الجماعات المحلية في الجزائر وخاصة عقب مرحلة التحول السياسي أي في ظل نظام التعددية السياسية،أصبحت ذات أهمية بالغة سوءا من الناحية النظرية أو من الناحية العملية وفي سبيل إيجاد البدائل النظرية الكفيلة والقادرة على مواكبة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المسارعة، أما من الناحية العملية تستلزم دراسة أهم الكيفياة القانونية المتعلقة بتسيير المجالس الشعبية الولائية والبلدية[1].

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية** (الإسكندرية: الدار الجامعية،2001)،ص. 52.

المبحث الثاني:ماهية التنمية السياحية

تعد التنمية السياحية من بين المواضيع الحديثة والتي لقيت اهتمام العديد من الدول نظر للدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية الشاملة لذلك جاء هذا المبحث ليعالج النقاط التالية:**المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية**

تعتبر التنمية السياحية تنمية حديثة الظهور وهي بدورها متعلقة في كل عناصر التنمية المختلفة ويمكننا أخذ مجموعة من التعارف حول التنمية السياحية من بينها:

تعرف التنمية: هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدني إلى حالة ومستوى أفضل من النمط التقليدي إلى نمط أخر متقدم كما ونوعا [1].

وتعرف كذلك:هي كل ما يتعلق بمساعي الدول النامية،لتضييق فجوة التخلف بينهما وبين الدول المتقدمة وهي العملية التي بمقتضاها توجه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة في المجتمعات [2].

تعرف السياحة في اللغة: معناها الذهاب في الأرض العبادة [3].

وقد ورد لفظ السياحة في القران الكريم في أكثر من موضع لقوله تعالى:" **فسيحو في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وان الله مخزي الكافرين**"[4].

وقال تعالي:" **عسى ربه إن طلقكن أن يبدأ له أزواجا خيرا منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عبادات سائحات ثيبات وأبكار**"[5].

---

[1] – مفهوم التنمية السياحية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية،في:**www. Univ-chlef.dz>com-dic–2008- 8**(07-01-2011) 45: 10

[2] – عبد الرزاق مقري، **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**،(الجزائر:دار الخلد للنشر والتوزيع،2008)،ص.88

[3] – خالد بن عبد الرحمان أل دغيم، **الإعلام السياحي وتنمية السياحة الوطنية**، (الأردن:درا أسامة للنشر والتوزيع،2014)،ص.12.

[4] – **سورة التوبة**، الآية 01.

[5] – **سورة التحريم** ،الآية 05 .

عرفها جوير فرولي: السياحة ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث والأساس فيها الحاجة المتزايدة للحصول على عمليات الاستجمام وتغيير الجو[1].

– أما التنمية السياحية فتعرف على أنها: نشاط حيوي وحركي متغير يؤثر في سلوك الفرد وتصرفاته ذو تأثير في المجتمع نتيجة لاحتكاك الفرد بثقافات الآخرين وذو تأثير اقتصادي بالغ الأهمية .

– وعرفت أنها: النشاط والفعاليات التي ترمي إلى إشباع الحاجيات البشرية بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق استثمار المصادر السياحية المتاحة بما يؤمن الحصول على تأثير متصاعد في النمو.

– كما تعرف على أنها: مجموعة النشاطات العلمية والإعلامية والاقتصادية والثقافية التي تحرك مؤشرات النمو السياحي نحو الأمام، في الوقت الذي تعطي ثمارها من خلال الإرادات السياحية[2].

– التنمية السياحية مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة المتوازنة في المواد السياحة وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي، وهي عملية مركبة ومتشعبة تضم عدة عناصر متصلة يبعضها ومتداخلة تقوم على محاولة علمية وتطبيقية والوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولية في إطار طبيعي وإطار حضري والمرافق الأساسية العامة والسياحية من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي وربط كل ذلك بعناصر البيئة واستخدامات الطاقة المتجددة ومصادر الثروة البشرية للقيام بدورها المرسوم في برنامج التنمية[3].

وهناك من يعرفها على أنها: تكتسب التنمية السياحية أهمية متزايدة نظرا لدورها البارز في نمو معظم الدول وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات فهي تمثل الصادرات المهمة غير المنظورة،وهي العنصر الأساسي من عناصر النشاط الاقتصادي وترتبط بتنمية ارتباطا كبيرا.[4]

---

[1]– نهاد محمد كمال يحي،**مدخل إلى علم السياحة**، أطروحة دكتورة منشورة(جامعة المنوفية: كلية السياحة،2011-2012)،ص.06.

[2]– صفاء عبد الجبار، طه مهدي محمود، **التنظيم الاقتصادي والتنمية السياحية** (عمان: الأيام للنشر والتوزيع ،2014) ص ص .50،51.

[3]– لطيفة قعيد، **السياحة الخضراء كآلية لتحقيق تنمية سياحة مستدامة دراسة حالة الجزائر الإشارة إلى بعض النماذج**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة (جامعة لجزائر 03: كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلو التسيير) ، ص.06.

[4]– محمد فريد عبد الله،صفاء عبد الجبار الموسوي حيدر،**التخطيط والتنمية السياحية**،(عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع ،2014)،ص ص .69 70 .

يقصد بها كذلك تنمية مكونات المنتج السياحي وبوجهة خاص في الإطار الطبيعي الحضاري والطبيعي أو بمعني أخر تنمية الموارد السياحية والطبيعية والحضارية ضمن مجموعة الموارد السياحية المتاحة في الدولة[1].

– **وقد عرفت كذلك:** على أنها العملية التي تهدف إلى تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية أو عن زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي[2] .

– **أيضا نقول على التنمية السياحية على أنها:** تسعى إلى رفع عوامل الإنتاج للقطاع السياحي نحو النمو في معدل أسرع من معدل النمو الطبيعي وذلك عن طريق الاستخدام والاستفادة القصوى من مقومات بناء سياحة بشرية أم طبيعية،ومن ثم استخدمها بالطريقة المثلى لتطوير الخدامات السياحية المقدمة.

– **وتعرف:** على أنها عملية التغيير المقصود الذي يستهدف زيادة الوعي السياحي وجذب أكبر عدد ممكن من السياح بشكل متطور ومستمر من خلال الاستثمار الأمثل للموارد السياحية

تعريف آخر:

– العملية التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي.

– وهناك من يقول أنها جزء من خطة تنموية شاملة عادة ما تكون مشتركة بين لقطاعين العام والخاص،فكل منهما يشترك بشكل كبير بإجراء معين من المشروع السياحي فالحكومة توفر عادة البني التحتية كالماء والنقل وغيرها والقطاع الخاص يوفر البني الفوقية.

– **وهي تعرف على أنها:** توفير التسهيلات والخدمات ولإشباع الحاجات ورغبات السياح وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحية مثل أيجاد فرص العمل جديدة ودخول جديد [3].

---

[1] – سلطان بن سعيد المنصوري،"دليل المفاهيم والتعريفات السياحية المتعارف عليها دوليا،"في: **دليل المفاهيم والتعريفات السياحية المتعرف عليها دوليا**، (01-04-2019).

[2] – موفق علي،"التنمية السياحية والبيئية ،"في:**pdf1506** ، تاريخ الإطلاع: **21**جانفي 2019، 14:3 .

[3] – ياسر عوض عبد الرسول،**معوقات التنمية السياحية المستدامة في مصر وأثارها الاقتصادية**، المعهد العالي للإدارة والحاسب الآلي برأس البرجام، جامعة مصر، 02 فيفري 2019.

كما تعرف بأنها: تعظيم الدور الذي يمكن أن يلعبه النشاط السياحي في نمو الاقتصاد الوطني من حيث تحسين ميزان المدفوعات وزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية، وخلق فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة[1].

– وكذلك فإن مصطلح التنمية السياحية يمثل مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة المتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي،وهي عملية مركبة معقدة ومتشعبة تضم عناصر عديدة متداخلة ومتصلة يبعضها مع البعض وتقوم على محاولة علمية وتطبيقية للوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولية في أطار طبيعي وحضاري والمرافق الأساسية العامة والسياحية من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي،وربط كل ذلك بالعناصر البيئية واستخدامات الطاقة المتجددة وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها الطبيعي المرسوم في برامج التنمية وتحقيق التوسع والمرونة في تضافر القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة.

– **تعرف التنمية السياحية على أنها:** توفر الخدمات والتسهيلات والخدمات الإشباع الحاجيات ورغبات السياح،وتشمل كذلك بعض التأثيرات السياحية مثل خلق فرص العمل الجديدة[2].

- ودخول جديدة وجميع الأنماط المكنية للعرض وطلب السياحيين، التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية التدفق والحركة السياحية،تأثير السياحة المختلفة .[3]

– ويقول دوغلاس بيرس: أنه يمكن تعريف التنمية السياحية مدا وتوسع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى مع احتياجات السائح[4].

– **تعرف على أنها:** تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة في إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل[5].

ومن التعريفات السابقة يمكننا تعريف التنمية السياحية بأنها:

---

[1] – خالد أحمد،" السياسة الوطنية للتنمية السياحية في الجزائر"،**مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، م.11،ع.01، د.ن.ت،ص ص.01-60.

[2] – بدر حميد عساف، **التخطيط السياحي**، (عمان :دار الراية للنشر والتوزيع ،2006)، ص ص. 72،73.

[3] – عثمان محمد عقيم، بنيتا نبيل سعد، **تخطيط التنمية السياحية**، (عمان: دار الإعصار العلمي للنشر التوزيع،2006)،ص.48.

[4] – هشام مغربي،**مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية بسكرة** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة:كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)،ص.55.

[5] – صلاح زين الدين،"دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة"،**المؤتمر العلمي الدولي الثالث القانون والسياحة**،مصر: جامعة طنطا،كلية الحقوق،ص ص.01-06.

نشاط حركي وحيوي متغير يؤثر في سلوك الفرد وتصرفاته وذو تأثير في المجتمع ، وكذلك هي مختلف البرامج والمشاريع والعمليات التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتزايدة في الموارد السياحية من خلال الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي وربط عناصر البيئة وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بأدوارها في برامج التنمية وخاصة السياحية منها كما تعمل على تخفيف حدة نسبة تفاقم البطالة وخلق فرص العمل علاوة على دورها في تطوير المناطق والمدن التي تتمتع بإمكانيات سياحية .

المطلب الثاني: أهداف التنمية السياحية

تعتبر السياحة دعامة من دعائم التنمية الشاملة لاشتمالها على أنشطة عديدة تتفاعل مع غيرها من العوامل الإقتصادية الأخرى وتختلف أهداف التنمية السياحية باختلاف المكان والزمان فالدول تختلف فيما بينها بالنسبة إلى أهداف التنمية السياحية ولذلك تختلف هذه الأهداف من زمان إلى أخر حتى بالنسبة إلى الدول أنفسها فتحديد نوعية السائح المطلوب على سبيل المثال من حيث قدرته المادية ومستواه الاجتماعي وبالتالي سلوكه ألإنفاقي تعالجه الدول المختلفة بأساليب متباينة نظرا لاختلاف هذه الدولة من حيث مكونات عرضها السياحي وإمكانياتها التنموية وموقعها الجغرافي بالنسبة إلى الأسواق والمصدرة للسائحين وظروفها الداخلية من اقتصادية واجتماعية وعمرانية، وغير ذلك من متغيرات أحرى لذلك نجد نوعان من أهداف التنمية السياحية مهما:

الأهداف العامة :تتمثل الهداف العامة للتنمية السياحية في:

1- تحقيق نمو سياحي متوازن بحيث لايترتب عليه خلل في الاقتصاد القومي.

2- المحافظة على تنمية نصيب الدولة من الأسواق السياحية في مواجهة المنافسة الدولية.

3- زيادة الدخل الإجمالي زيادة كبيرة.

4- خلق الروح الاقتصادي عن طريق الإنفاق السياحي وما يستتبعه توافر فرص العمل.

5- الحصول على أكبر قدر ممكن من العملات الأجنبية اللازمة لدفع التنمية الشاملة لتوفر العملات الصعبة.

- كما أن للأهداف العامة خصائص نجملها في:

أ- أهداف شاملة: بمعني أن تشكل كل مايزيد تحقيقه من نتائج.

ب- أهداف واقعية: بمعني أنها وإن كانت أهدافا طموحة إلا أنها يمكن إدراكها وتحقيقها عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الفنية والمادية والبشرية المتاحة.

ج- أهداف مرنة : تتسع بقدر الإمكان لاحتواء أي مشكلة طارئة لم يحسب حسابها عند وضع خطة التنمية.

الأهداف الخاصة:وتتمثل في:

1- زيادة حجم السياحة الدولية خلال الخطة الحماسية بنسبة لايقل معدلها السنوي عن 15%.

2- زيادة معدل الإنفاق العمومي للسائح الأجنبي بنسبة 10%.

3- زيادة معدل الإقامة لكل جنسية من الجنسيات بنسبة لايقل معدلها عن طريق 7.5% سنويا.

4- زيادة الدخل السياحي الإجمالي بنسبة لاتقل عن 20% سنويا [1].

وكذلك من أهداف التنمية السياحية نجد:

الأهداف الإقتصادية:

- تحسين وضع ميزان المدفوعات فالسياحة مصدر للعملات وتحقيق التنمية الإقليمية بل إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق،سوءا في القطاع السياحي أو في القطاعات المساندة للسياحة فهناك نسبة كبيرة من العمال والأفراد يتركون وظائفهم مؤقتا وذلك في مدة رواج وازدهار الموسم السياحي ومن فوائدها توفير خدمات البنية التحتية لأن لابد لكل تنمية سياحية من وجود بنية سياحية وزيادة مستويات الدخل المتأتية من الواردات السياحية، وزيادة إرادات الدولة من الضرائب نظرا للمداخل الإضافية التي ترد خزينة الدولة من الضرائب على الواردات.

الأهداف الاجتماعية:

توفير تسهيلات ترفيه واستجمام للسياح والسكان المحليين وتساعد على تطوير الأماكن والخدمات العامة بدول المقصد السياحي،وتزيد فرص التبادل الثقافي والحضاري بين كل من المجتمع المضيف والزائر، وتساعد في رفع مستوى التنمية السياحية والازدهار المستمر للسياحية يؤدي إلى إعادة توزيع السكان بشكل أفضل عن طريق المشاريع السياحية[2].

الأهداف البيئية:

[1] - الموسوي،**مرجع سابق**، ص ص. 59 – 62 .

[2] - نور الدين هرمز،"التخطيط السياحي والتنمية السياحية"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسة العلوم الاقتصادية والقانونية**، م. 28، ع.03، 10 جويلية 2019 ،ص ص. 01-12 .

– المحافظة على البيئة ومنع تدهورها ووضع إجراءات حماية مشددة لها.

أهداف سياسية وثقافية:

تعمل على نشر الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب وتطور العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية. – تعمل الغايات والأهداف النتائج المنشودة للتنمية السياحية وتحديد الأهداف التنموية ضروري ومهم لأنه يشكل الأساس الذي يحدد هيكل خطة التمنية السياحية بشكل عام،لذالك لابد من تحديد الأهداف بعناية ودقة فائقة من قبل لجهة الاستشارية والجهة التنفيذية واللجنة التوجيهية ويجب أن تكون محددة لأنها ستقرر التي سيتم إجراءها ومن أهم أهدافها:

الهدف الأول: زيادة مكاسب وإرادات عملية التنمية السياحية لأقصى حد ممكن.

الهدف الثاني: تقليل الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية الأدنى حد مكن[1].

وهناك مجموعة من الركائز الهامة التي تصنع أهداف التنمية السياحية العامة والخاصة في مسارها الصحيح لتواكب عملية التنمية الشاملة في كل قطاعات الدولة ومنها:

1– التخطيط العلمي السليم للتنمية السياحية

2– الاستقلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية

3– احترام البيئة وحمايتها من الخراب والتلوث

4– استيفاء كل مشروع سياحي مجموعة من الشرط البيئية لتكون التنمية السياحية صديقة للبيئة ومن هذه الشروط:

– قيام كل مشروع سياحي بتحديد وتقويم الإرث البيئي الإيجابي والسلبي.

– وضع أصول وحلول لكيفية النهوض بالبيئة وحمايتها.

– وضع التصميمات المرتبطة بالبيئة والتي تعكس أصالتها[2].

الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير ويتم ذلك بتجميع المشروعات التي تنتمي إلى كل مركز أو مجمع سياحي جديد في إطار شراكة يساهم فيها أصحاب المشروعات داخل المراكز بحيث تكون الشركة مسؤولة عن:

[1] **– المكان نفسه.**

[2] – محمد عقيم، **مرجع سابق**،ص ص.131،132 .

– قيام مركز إدارة وصيانة مشروعاته بصورة شاملة.

– توفير العملة وتدويرها لمصلحة مشروعات المركز كافة.

– التسويق الخارجي للمركز ككل وكذلك تسويق خدماته السياحية.

5– يتم تحقيق الأهداف الإقتصادية والاجتماعية للتنمية السياحية من خلال:

– إيجاد مراكز حضارية جديدو زيادة المساحة العمرانية

– توفير فرص للعمل جديدة مع عدم إتاحة الفرص للمستثمرين غير الجادين بالإنجاز في الأراضي السياحية [1].

– توفر التوازن المطلوب بين حجم السكان السياحي والفندقي لتنشيط السياحة الوافدة الداخلية سنويا مع السياحة الخارجية.

من خلال المخطط نستنتج أن للتنمية السياحية جملة من الأهداف منها الاقتصادية والتي تتمثل في ميزان المدفوعات وفرص العمل وخدمات بيئية تحتية ومستويات الدخل والضرائب،وأهداف اجتماعية تتمثل في الترفيه والاستجمام وكذا إشباع الرغبات،وأهداف بيئية تتمثل في المحافظة وحماية البيئة إضافة إلى أهداف سياسية وثقافية متمثلة في نشر الثقافات والتواصل من خلال العلاقات السياسية[2].

[1] – الموسوي،**مرجع سابق**،ص ص. 62،63 .

[2] **– المكان نفسه** .

الشكل رقم 01أهداف التنمية السياحية[1]

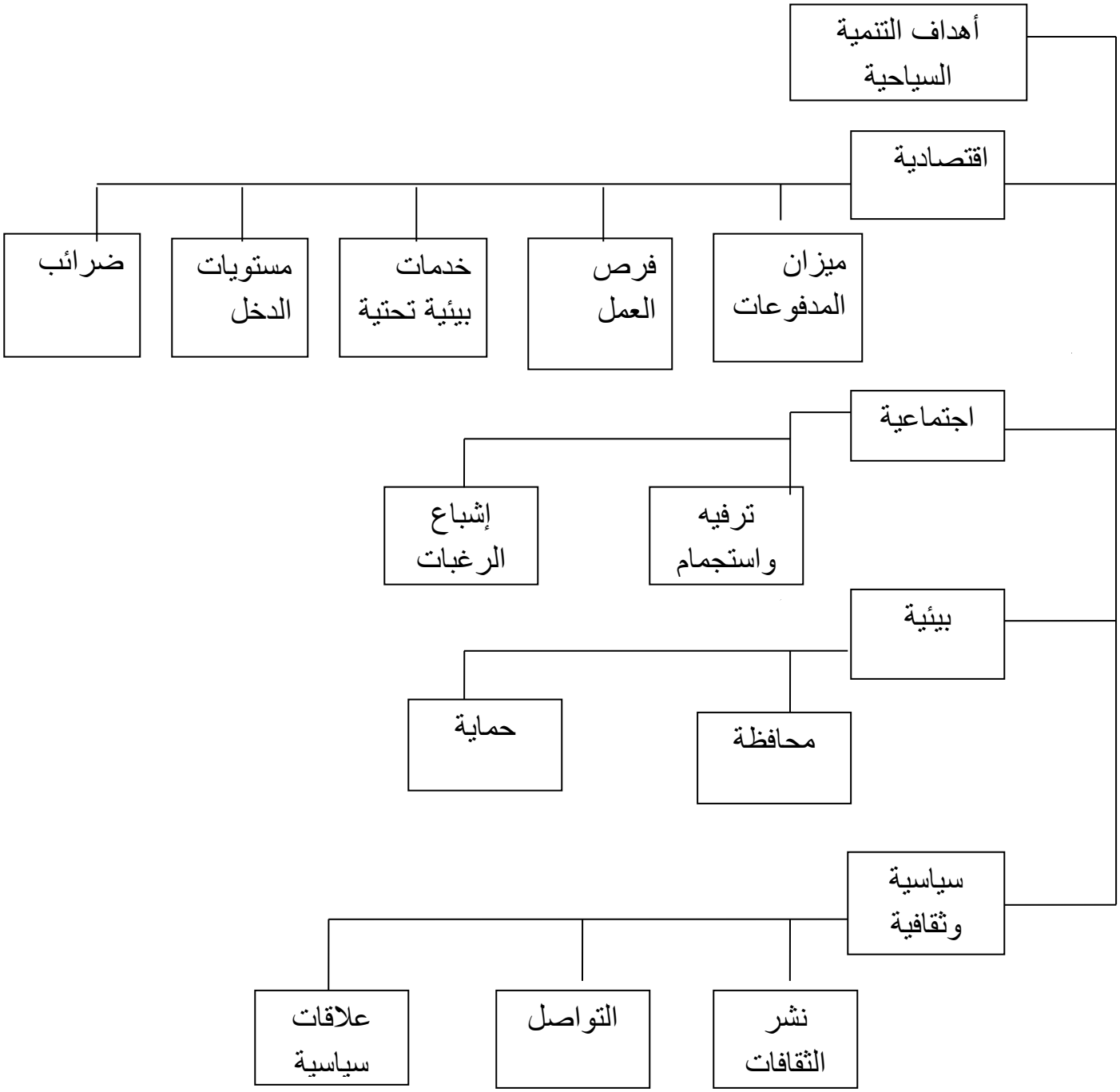

[1]- المصدر:**مرجع سابق** ،ص77.

المطلب الثالث: عناصر وأشكال التنمية السياحية

1- عناصر التنمية السياحية:

تتكون التنمية السياحية من عدة عناصر وهي كالآتي:

1- **عناصر الجذب السياحي:** تشمل العناصر الطبيعية مثل أشكال السطح والمناخ والحياة والغابات وعناصر من صنع الإنسان كالمنتزهات والمتاحف والمواقع الأثرية التاريخية.

2- **النقل:** من أنواعها المختلفة البري والبحري والجوي.

3- **أماكن التوفر:** سوءا التجارية منها كالفنادق والموتيلات وأماكن النوم الخاص مثل بيوت الضيافة وشقق الإجار.[1]

4- **التسهيلات المساندة بجميع أنواعها:** كالإعلان السياحي والإدارة السياحية،والأشغال اليدوية .

5- **خدمات البنية التحتية:** كالماء والكهرباء والاتصالات.

ويضاف إلى هذه العناصر جميعا الهيئات والجهات المنفذة للتنمية فالتنمية السياحية تنفذ عادة من قبل القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معا،وعدة ما يتحدد دور الأجهزة الحكومية في التنمية السياحية في الأمور التالية:

- تقديم التسهيلات بأنواعها الأمنية والصحية.
- حمالات الدعاية والتسويق لجذب التمويل الخارجي.
- تقديم الحوافز لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.
- تحديد الأهداف الوطنية للتنمية السياحية ودمجها ضمن الخطط الشاملة.
- توزيع فرص التنمية بين الأقاليم من خلال التخطيط الإقليمي.
- توفير مرافق وخدمات البنية التحتية والنقل وتطويرها لتلائم المتطلبات الحديثة.
- وضع السياسات التي من شأنها تشجيع السياحة الداخلية والعالمية وجذب الاستثمار الخارجي[2].

[1]- عساف، **مرجع سابق**، ص.73 .

[2]- الموسوي، **مرجع سابق**، ص ص ،64،65 .

كما يجب أن تشمل التنمية السياحية على التدريب والتعليم السياحي والسياسات والاستراتيجيات التسويق والاستثمار، والرقابة والشفافية الاقتصادية[1].

من خلال المخطط التالي يتضح لنا أن عناصر التنمية السياحية تقسم إلى:

النقل بأنواعه البري البحري الجوي إضافة إلى أماكن الإيواء المتمثلة في الفنادق بيوت الضيافة الشقق السياحية إلى جانب ذلك نجد عناصر الجذب الطبيعية والتي للإنسان دخل في صنعها وتستلزم التنمية السياحية توفر البني التحتية المتمثلة في مياه اتصالات كهرباء... الخ،وتحتاج إلى هيئات وجهات منفذة تندرج ضمن القطاع الخاص والقطاع العام أو كلاهما معا.

[1] – الموسوي، **المكان نفسه**.

الشكل رقم (2): عناصر التنمية السياحية[1]

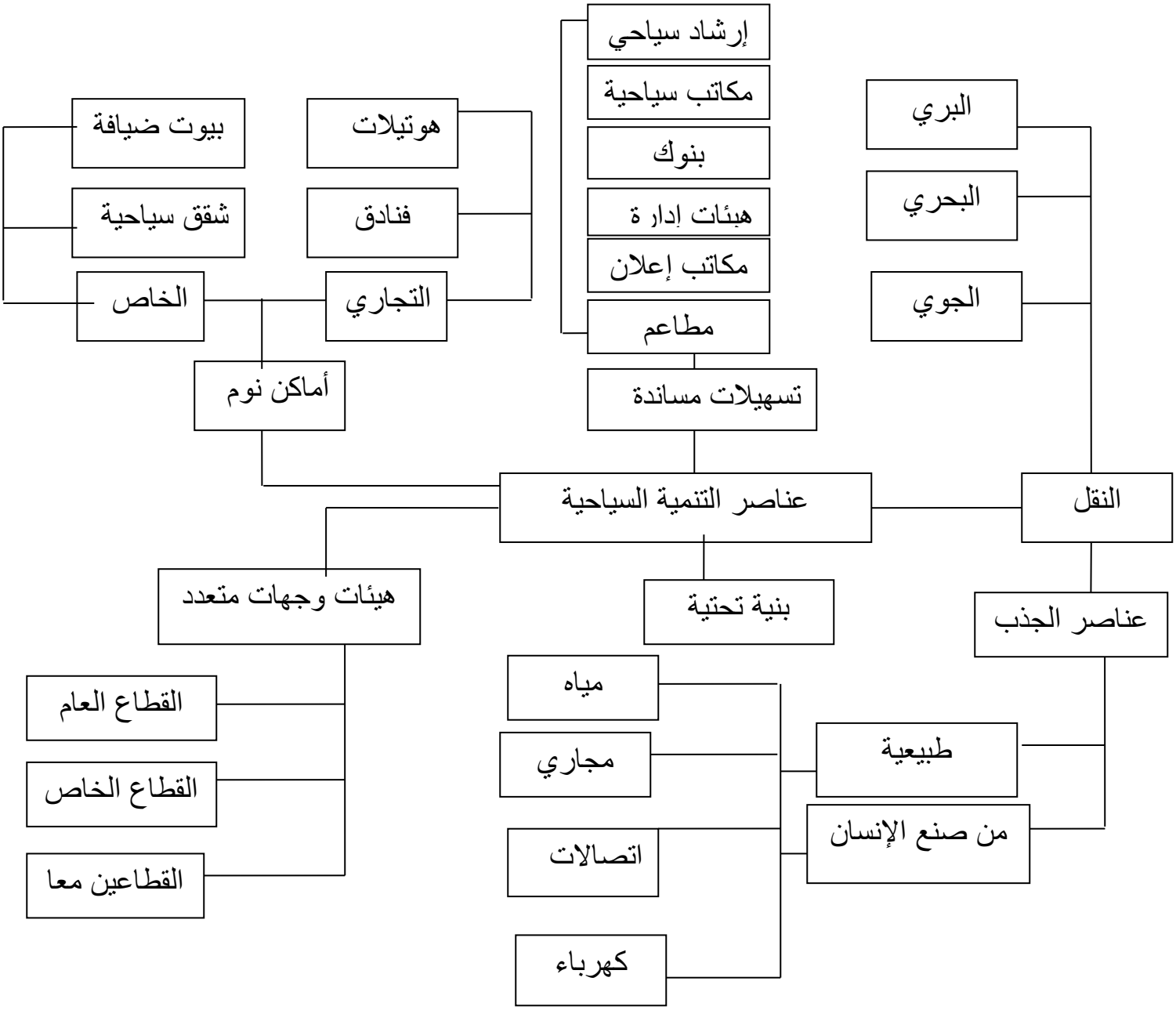

[1] - عبد الله،**مرجع سابق**،ص،74.

2- أشكال التنمية السياحية

تتمتع الكثير من المناطق بمواصفات فيها فرص متميزة لجذب السياح.إذ بتنمية هذه المناطق نحصل الاستفادة للسكان وللبلد على حد السوء،ويمكن تقسيمها إلى تنمية مباشرة وآخري غير مباشرة :

أ – التنمية السياحية لمباشرة وتتمثل في:

– تطوير المجتمعات السياحية:

يعد هذا العمل جهدا متقدما لاستقطاب الزوار في أيام العطل والإجازات، إذ تعرف المنتجعات أنها المواقع التي توفر الاكتفاء الذاتي وتوفر فيها أنشطة سياحية مختلفة وخدمات متعددة لأغراض الترفيه والاستجمام.

– السياحة الدينية:

وهي التوجه لزيارة الأماكن المقدسة والدينية، واهم دافع فيها للسفر بقصد الحج لمواقع معينة محددة في معظم الأديان،وقد يكون معظم الزائرين من المنطقة نفسها ومن البلد نفسه وأحيانا من بلدان أخرى،يجب تقديم وسائل الراحة والإيواء وتكون في مواسم معينة ذات كثافة عالية من السياح والزائرين،كما يحدث في مكة والمدينة في موسم الحج والعمرة وفي مدن النجف وكربلاء الكاظمية سامراء،وتحتاج إلى جهود كبيرة وتوفير مستلزمات وإجراءات صحية وأمنية في أثناء مواسم معينة،وهي ذات مردود اقتصادي للسكان المحليين وللدولة[1].

– القرى السياحية:

وهي شكل من أشكال السياحة المنتشرة بشكل كبير في دول العالم المختلفة، أن الحياة في القرى نموذج يختلف عن الحياة في المدن وتستهوي سكان المدن حبا في التغيير والبساطة ويعتمد قيام القرى السياحية على وجود عنصر الماء "الشاطئ" مناطق الموانئ أنشطة التزلج الجبال الحدائق العامة مواقع طبيعية مواقع تاريخية أثرية مواقع علاجية ملاعب "جولف" أنشطة رياضية وأخرى ترفيهية[2].

وتختلف مساحة هذا النوع من المواقع وتتعدد فيها أنواع مرافق الإقامة ومنشأة النوم والمرافق التكميلية الأخرى مثل: الأسواق والمناطق التجارية والخدمات الترفيهية والثقافية، المرافق السكنية الخاصة بمختلف الأحجام

[1]. **المرجع نفسه**، ص ص. 80، 81 .

2- محمد فحل، "التنمية السياحية ومكوناتها،"في:**al montadawww..com/t15-topic welcom de syrai** ، (2019 -02- 02) ،**18:16 .**

فيتم التخطيط الإنشاء قرى سياحية عادة في وقت واحد ضمن خطة سياحية واحدة،ويأخذ التنفيذ مراحل متعددة وعلى فترات زمنية معينة طويلة يحددها الطلب السياحي والطاقة الإستعابية، فهي نوع من السياحة الدارجة والمعروفة توجد في الأماكن الحضارية الكبيرة حيث يكون للسياحة أهمية بالغة لكنها لا تكون النشاط الاقتصادي الوحيد في المنطقة،وتشكل مرافق الإقامة السياحية جزء لايتجزء من الإطار الحضاري العام للمدينة، وتخدم سكان المدينة أو المنطقة وكذلك السياح القادمين إليها،وقد أخذت الكثير من الحكومات حاليا على عاتقها تطوير وتنمية السياحة في المناطق الحضارية التي تتوفر فيها الموارد والمعطيات السياحية والتي يمكن تطويرها مثل المواقع التاريخية والأثرية وذلك من أجل إشباع رغبات السكان المحليين من ناحية.وجلب الزوار والسياح إلى المدينة من ناحية أخرى[1].

– سياحة المغامرة:

وهذا النوع من السياحة موجهة للمجموعات السياحية التي تهدف إلى ممارسة ومعايشة خصائص معينة وهي تعتمد على طول فترة إقامة السائح بحيث تسمح له هذه الإقامة بالترفيه والاستجمام وفي الوقت نفسه التعايش مع العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية والمناظر الطبيعية المتوفرة في المنطقة، كمالايتطلب هذا النوع من السياحة تنمية كبيرة أو استثمارات ضمنية أو خدمات ومرافق عديدة،لكنه يتطلب إدارة جيد وتوفر عناصر دلالة سياحية مؤهلة من خدمات نقل مرافق إقامة أولية وأساسية، كذلك مرافق وخدمات أساسية وقد أخذ يشكل هذا النوع من السياحة في السنين الأخيرة عنصر جدب لعدد كبير من المجموعات السياحية [2].

– سياحة الشباب:

تجد هذه السياحة تشجيعا في معظم البلدان وخاصة للشباب والطلاب منهم لكي يجدو فرصة لإغناء معارفهم وثقافتهم والاستجمام في بلدهم أو خارجه،وهي تقتضي تنظيما خاصا للنقل والتجوال وتسهيلات خاصة مثل تعيين أسعر رمزية للمبيت والإطعام أو بعض المؤسسات التعليمية والجامعات تقدم مقراتها كوسيلة مبيت لراحلات الشباب خلال العطل[3].

---

[1]- **المكان نفسه.**

[2]- بكري الشارف، **دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية– دراسة حالة ولاية مستغانم**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(جامعة عبد الحمد بن باديس مستغانم: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016-2017)ص.36 .

[3]- الموسوي، **مرجع سابق**،ص.69 .

– سياحة الاهتمامات الخاصة:

وهي النوع الذي يتعلق بالسياحة التي تعتمد على وإعتمادات معينة للسياح مثلالطبيعة الثقافية التاريخية أو مواضيع أخرى كمشاهدة ومراقبة الطيور والحياة البرية والمهن اليدوية والرقص الشعبي، ولا يحتاج هذا النوع من التنمية إلى خدمات وتسهيلات سياحية مكلفة بل إلى حسن تنظيم وترويج فعال وإلى أدلاء سياحيين أكفاء متخصص حسب كل نوع من أنواع السياحة بالإضافة إلى عمليات تسويق وإجراءات للمحافظة على الموارد السياحية وصيانتها[1].

– السياحة الرياضية البحرية:

يعتمد هذا النوع من السياحة على وجود ماء البحار والبحيرات وتفاوت المدة التي يقضيها السياح في ممارسة الرياضة البحرية المختلفة مثل: الغوص، التزلج على الماء العوم ، سباق اليخوت أو القوارب... الخ.

– منتجعات المدن:

يتطلب هذا النوع من المنتجعات دمج استعمالات الأراضي والتنمية الاجتماعية مع عدم إهمال البعد الاقتصادي الذي يوفر فرص الجذب الاستثماري للمشاريع، إلى وجود نشاط سياحي متميز او رئيسي يتمحور في المواقع مثل: التزلج على الجليد،وجود شاطئ،أنشطة سياحية علاجية، مواقع أثرية ودينية [2].

ب – التنمية السياحية غير المباشرة:

وجدا الباحثون إن للتنمية السياحية أشكال غير مباشرة لابد من ذكرها:

حيث أنه عند قيام أي تنمية سياحية تصاحبها تنمية أخرى مثل بناء مطارات جديدة أسواق كبيرة (مول) وبناء سينما، قيام صناعات غذائية جديدة،قيام منتزهات جديدة،وهذا تقبل الوجهين، حيث يمكن استخدامها في النشاط السياحي كما أنها يمكن أن تستخدم في غير النشاط السياحي أي أنها ذات النشاط المزدوج،للسياحة أهمية كبيرة حيث تمثل دور أساسي في التنمية الإقتصادية ولها دور مهم وبارز في نمو اقتصاديات العالم كونها توفر موارد مالية إضافة للسكان مما يحققه الاستثمار بالنشاط السياحي من مزايا وفوائد اقتصادية عديدة لأن السياحة قد أصبحت من مصادر الدخل القومي حيث ترفع معدلات التنمية الإقتصادية وتدعم البناء الاقتصادي للمجتمع

[1] – عبد الله،**مرجع سابق**،ص.83.

[2] - بكري، **مرجع سابق**، ص.37.

لأنها عنصر مهم تدخل في تحسين ميزان المدفوعات وتقلل البطالة وكذلك تطور المدن، وكذلك توفر مرافق البنية الأساسية من تأثيرات تنموية اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وسياسية، كما وان السياحة تحقق التوازن بين النشاطات الأخرى،إذ كل هذه الأمور التي ذكرناها تجعل التنمية السياحية مرتبطة ارتباطا وثيقا بتنمية الشاملة[1].

المطلب الرابع:مراحل التنمية السياحية وخطوات إعداد خطتها:

1– مراحل إعداد التنمية السياحية: تناولت دراسات عديدة في مراحل التنمية ومن أهمها مايلي:

1– نموذج ميوسكmiossec:

تقسم مراحل التنمية وفق هذا النموذج إلى مراحل عديدة منها:

– مرحلة الاكتشاف:حيث يتم اكتشاف القدرات السياحية للمنطقة السياحية.

– مرحلة النمو:وفيها يبدأ تطوير الموارد السياحية للمنطقة بشكل تدريجي.

– مرحلة الانطلاق:وفيها تأخذ الدولة مبدأ التخطيط والتوسع السياحي.

– مرحلة النضوج: حيث تظهر المنطقة على الخريطة السياحية في تلك المرحلة باكتمال النشاط السياحي في المنطقة بتوفر عامل الجذب السياحي والتسهيلات[2].

ويرى الباحث انه يأخذ على هذا النموذج عدم اهتمامه بالجانب الاجتماعي المصاحب للنمو السياحي، والذي قد يستلزم وجود مرحلة تتناول التكيف الاجتماعي للمنطقة السياحية،وكذلك يأخذ عليه توقفه عند مرحلة النضج السياحي وعدو تحليله لأي عوامل سلمية قد تؤدي لعدم استمرار النمو.

2 – مرحلة بتلرButler:

حدد هذا النموذج ست مراحل للتنمية وتبدأ كل مرحلة بالاكتشاف exploration وتأتي بعدها مرحلة المشاركة tmoblement ثم مرحلة التطور development ومن ثم مرحلة الثبات أو الركود stagnation وتنتهي بمرحلة التحديد tnnoration.

وتتشابه مراحل التنمية السياحية وفق نموذج بتلر مع دورة حياة المنتج فالمرحلة الأولى تبدأ باكتشاف مجموعة من السائحين منطقة السياحية جديدة ومع تزايد الأعداد تبدأ مرحلة المشاركة وتظهر مجموعة من الخدمات

[1] –عبد الله،**مرجع سابق**، ص.84.

[2] – **المرجع نفسه**،ص.87.

والتسهيلات، ثم بعد ذلك الانطلاق حيث يتم توفير الخدمات والتسهيلات بشكل مكثف للسائحين لخدمة أعددهم المتزايدة وتسمى هذه المرحلة مرحلة النمو وتعد من اخطر المراحل من حيث تأثير السياحة في المنطقة وبخاصة التأثير البيئي وإذا استمر النمو مع تحقيق مبدأ التوازن تصل المنطقة إلى مرحلة النضوج.

ويلي هذه المرحلة مرحلة التجميد وهي التي لأتشهد فيها المنطقة أعداد متزايدة من السائحين حيث يتوقف النمو والتدفق السياحي إليها عند حد معين لا يزيد[1].

وعليه وفي هذا النموذج احتمال لما أسماه الانحدار وهو ما أغفله نموذج "ميوسك" وحين ما تدخل المنطقة في التدهور والانحدار نتيجة لتوجه السائحين إلى مناطق سياحية منافسة تتوفر فيها المقومات السياحية التي تشبع رغباتهم ودوافعهم لذالك يظهر اتجاه أخر نحو التجديد في هذه المرحلة بمعنى إن تقوم بالمنطقة تنمية سياحية جديدة تعمل على مقومات سياحية جديدة تشبع الحاجيات والرغبات المتجددة للسائحين.

وهكذا يلفت النموذج النظر إلى أن توفر سياسة تسويقية ناجحة تمنع المنطقة من الوصول إلى مرحلة الانحدار فالتعرف على السوق واحتياجاته يؤدي إلى إعادة اكتشاف وتحديد النشاط بالمنطقة السياحية لذلك يجب أن تكون إدارة سليمة وجيدة حتى لاتصل مرحل التنمية كافة إلى مرحلة الانحدار بل على الإدارة أن تصل بالمنطقة إلى الدخول في مرحلة جديدة من التنمية السياحية المتواصلة.

2– مراحل إعداد خطة التنمية السياحية وعملية تحليل البيانات: وتشمل مايلي:

أ – مراحل إعداد التنمية السياحية:تشمل خطة إعداد التنمية السياحية عدادا من الخطوات المتسلسلة والمرتبطة وهي:

– إعداد الدراسات الأولية.

– تحديد أهداف التخطيط بشكل أولي بحيث يمكن تعديلها من خلال التغذية الرجعية خلال عملية إعداد الخطة ومرحلة تقويم الآثار.

– جمع المعلومات وإجراء المسوحات وتقويم الوضع الراهن للمنطقة السياحية[2].

– تحليل البيانات"المسوحات" وتشمل هذه المرحلة تحليل وتفسير البيانات التي تم جمعها من خلال المسوحات

[1] – الموسوي،**مرجع سابق**، ص ص.71،72.

[2] – طلبة مرحلة الثالثة قسم السياحة، " مراحل إعداد خطة التنمية السياحية،"في:**https//: sa=t&sourse=we** **www.google.com/url، (19-**
01 2019)، 10:30

وتوليفها والخروج بحقائق وتعميمات تساعد في إعداد الخطة ورسم خطواتها العامة والتفصيلة.

– إعداد الخطة وهنا يتم وضع السياسات السياحية المناسبة ويتم تقويم هذه السياسات

– "البدائل" لاختيار ما هو ملائم ومناصب لتنفيذ الخطة وكذا يتم تحديد البرامج والمشروعات التي يتم تنفيذها لتحقيق أهداف الخطة.

– تنفيذ الخطة بتوصياتها وبالوسائل التي يتم تحديديها في المرحلة السابقة

– تقويم ومتابعة الخطة السياحية وتعديلها وفق التغذية المرتدة إذا تطلب الأمر ذلك والجدير بالذكر أن المسوحات وجمع المعلومات والبيانات وتحليلها تشكل المدخلات الأساسية لخطة التنمية السياحية،وتحتاج هذه المرحلة إلى دقة وتنظيم كبيرين وأهم

الجوانب التي يمكن جمع المعلومات عنها :

– عناصر الجذب السياحي.

– المرافق والخدامات

– وسائل النقل والخدمات ومرافق البنية التحتية وتتطلب هذه المرحلة الأخذ بآراء المسؤولين في أجهزة الدولة كل حسب تخصصه،وأيضا الأخذ بآراء ممثلي القطاع الخاص وممثلي المجتمعات المحلية ومراجعة الدراسات المتوفرة والخرائط والبيانات الجغرافية والخصائص الطبيعية والبيئية ودراسة الأسواق السياحية وخصائص السائحين ومعدلات اتفاقهم وأوجه الاتفاق السياحي وكفاية السياحة المحلية وخطوط النقل الجوي... الخ[1]

ب– مرحلة تحليل البيانات:

تشمل مرحلة تحليل البيانات ثلاثة محاور رئيسية:

– تحليل الأسواق السياحية من حيث:

– التوقعات المستقبلية (الطلب السياحي على مرافق الإقامة).

– تحديد الحاجيات من مرافق الإقامة وخدمات العامة وخدمات البنية التحتية .

فمثلا يمكن تحديد معدلات الطلب السياحي على الأسرة الفندقية حسب المعدلة التالية :

[1] – موسوي،**مرجع سابق**، ص ص.72، 85.

عدد السياح في فترة زمنية محددة ×معدل فترة الإقامة

ليلة

معدل الطلب على الأسرة الفندقية = ——————————————————

عدد الليالي في فترة زمنية محددة ×معامل الأشغال

الإقامة

ومرحلة تحليل الأسواق تشكل الأساس في المحور الثاني.

– **التحليل المتكامل**:يمثل هذا التحليل العناصر التالية

– خصائص البيئة الطبيعية

– العوامل الاجتماعية والاقتصادية

– عناصر الجذب السياحي

– الأنشطة السياحية

– السياسات والخطوات المتوفرة

– الطاقة الاستيعابية

ويتم في هذه المرحلة من التحليل الوصول إلى الاستنتاجات الخاصة في الفرص المتاحة أو المعطيات والمقومات السياحية المتوفرة وكذلك تحديد العوائق التي يمكن أن تحول دون تحقيق التنمية السياحية وتشمل العناصر التي ينبغي تحليلها في هذا المحور مايلي:خصائص البيئة الطبيعية (المناخ التربة الحياة البرية).

– خصائص مواقع العناصر السياحية وتتمثل في: وجود معادن قابلة للاستغلال القدرة الزراعية.

– مرافق الإقامة والخدمات السياحية وخدمات النقل الحالية والمخططة وأنواع البنية التحتية الأخرى[1].

تحليل العناصر المؤسسة للقطاع السياحي:

العناصر المؤسسة للقطاع السياحي على الصعيدين العام والخاص، ويتضمن آليات التنفيذ والمتابعة والمراقبة والسياسات والاستراتيجيات،وتشكل هذه المرحلة من التحليل القاعدة الأساسية التي توافر المدخلات الأساسية.

[1] – موسوي، **المرجع نفسه**، ص.82.

المبحث الثالث:المخططات التوجيهية لتهيئة السياحة في الجزائر أفاق 2025

جسدت الجزائر العديد من المخططات لتحقيق تنمية سياحية ومن بينها نجد:

المطلب الأول: مدخل للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، وهو مخطط تقف الدولة إلى جانبه إذ تعلن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الأفاق على المدى القصير والطويل "2025" في إطار التنمية المستدامة والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025جزء من المخطط الوطني للتهيئة والإقليم الذي يبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوزيع الثلاثي (العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، والدعم الإيكولوجي)في إطار التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للعشرين سنة المقبلة[1].

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025 يمثل الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع جميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي الإقليمي لآفاق 2025 وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية الثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر لتحقيق القفزة المطلوبة، وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات ومصدرا أيلا لزوال.

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحيةSDAT2025 وهو التنويع الناضج لمسار طويل من الأحداث والتخفيضات والدراسات والخبرات والتشاور الواسع مع الفاعلين الوطنيين والمحليين العموميين والخواص لتحقيق أهداف المخطط الاستراتيجي كما لابد من برنامج وأعمال سياحية ذات أولوية تمثل الأساس الجوهري للإستراتيجية الجديدة للتهيئة السياحية لأفاق2024 [2].

كذلك يعتبر SDAT2025أن السياحة ليست فرعا ولا قطاعا لنشاط، بل أنها صناعة فنية توافق بين ترقية السياحة والبيئة،وتساهم في تشكل مجموعة من الخدمات : نقل الإيواء ترفيه إطعام وخلق توليف بينهما على

[1]- العايد سمير، " صناعة السياحة في الجزائر :الواقع وسبل النهوض"، الملتقى الوطني حول **فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر**19-20 نوفمبر 2012 جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،ص.08.

[2]- وزارة تهيئة الإقليم والسياحة الجزائرية،المخطط الاستراتيجي:الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية،2008،ص.17.

أساس النجاح،أيضا يمثل رهانSDAT2025في مساهمة جميع المتعاملين في السياحة المستثمرون، وكالات الاستثمار المرشدون، أصحاب الفنادق المطاعم الدواوين الحركة الجهوية للجماعات المحلية في التشاور والحوار الواسع لتحقيق الأهداف المسطرة، وفي سنة 2007 تم إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من طرف وزارة تهيئة الإقليم بمساهمة من لجنة فرنسية من قبل سنة 2005 والتي قامت آنذاك بكتابة تقرير خبرة حول النقاط والمحاور المرجعية لهذا المخطط التوجيهي[1].

وعليه وفي إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNATوالذي يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDATأحد مركباته الأساسية وفقا لشكل الموجود قامت الحكومة ووزارة السياحة بتحديد قاعدة عمل على شكل مخطط توجيهي وهذا أفاق2025 مع ضرورة تطوير أقطاب امتياز السياحة[2].

[1]- عسياني، **مرجع سابق**، ص ص. 106، 107 .

[2] – وزاني محمد، **السياحة المستدامة واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة حمام ربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر منشورة (تلمسان:جامعة أبي بكر بالقايد، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010-2011)، ص.169 .

الشكل رقم03 :هندسة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم"SNAT".

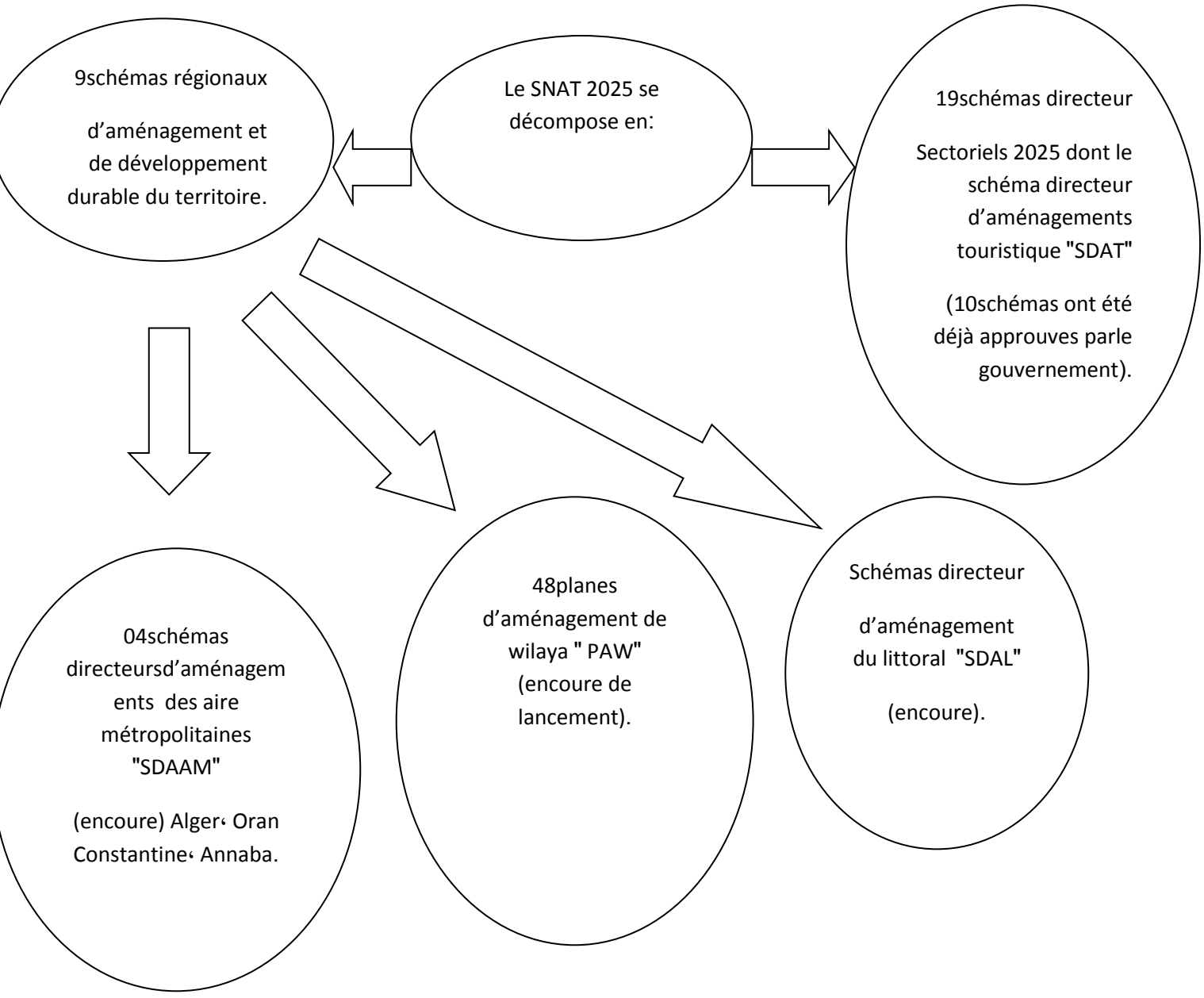

المصدر:وزارة تهيئة الإقليم والسياحة الجزائرية، **مرجع سابق**، ص.17.

إن هذه الإستراتيجية المستقبلية التي يتم ترجمتها في مخطط تحت اسم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحيةSDAT تقع ضمن مخطط إستراتيجية الذي يعالج الحركات والخطط التالية:

الحركية رقم01 : خطة الجزائر كوجهة للسياحة.

الحركية رقم02: الأقطاب السياحية ذات الامتياز والتي تعتبر الواجهة الرمزية للجزائر.

الحركية رقم 03: خطة جودة السياحة lepqt.

الحركية رقم 04: خطة الشراكة عمومي خاص.

الحركية رقم05: خطة التمويل lepft.

أهم القطاعات السياحية والمشاريع السياحية ضمن المخطط التوجيهي:

يمكن لمختلف الأنشطة السياحية أن تمارس طيلة السنة في الأقطاب السياحية المتنوعة والتي تبرز جمال كل منطقة حيث أن مختلف هذه المناطق تشكل أقطاب سياحية وهي تتضمن 174 منطقة توسع سياحي مصنفة حسب المرسوم رقم 88 232 المؤرخ في 05 نوفمبر1988 على مساحة إجمالية تقدر بـ48788 هكتار.

المخطط التوجيهي أعطي تعريف للقطب السياحي ووضع المعايير والأسس التي اعتمدها في تقسيمه للأقطاب السياحية.

– مفهوم القطب السياحي:هو عبارة عن تركيب وتنظيم على فضاء جغرافي معطي لقرى سياحية ذات الامتياز والنشاطات السياحية والجولات السياحية تكون على توافق مع مشروع التنمية الإقليمية.

– اختيار الأقطاب السياحية.

المعايير التي تمت بها عملية اختيار الأقطاب السياحية وهي:

– على أساس وجود عقارات حقيقية لمناطق التوسع السياحي.

– على أساس جهوي حيث تكون التقسيم الفضائي متوازن.

– على أساس المقومات والمؤهلات السياحية والبني التحتية التي تميز منطقة أخرى.

– تقسيم الأقطاب السياحية

يتم تقسيم الأقطاب السياحية إلى نوعين متكاملين هما:

أ- أقطاب من الدرجة الأولى: des pôles d excellenceوالتي تمثل الوجهات السياحية في الجزائر،حيث نجد في الجزائر سبعت أقطاب سياحية من الدرجة الأولى.

ب- الأقطاب التكميلية des pôlescomplémentaire: من اجل تدعيم الأقطاب السياحية من الدرجة الأولى،وأوجدت سبع أقطاب تكميلية.

وتتمثل هذه الأقطاب السياحية ذات الامتياز في:[1]

– القطب السياحي ذو الامتياز شمال شرق: عنابة،طارق،سكيكدة، قالمة،سوق هراس،تبسة.

– القطب السياحي ذو الامتياز شمال وسط: الجزائر تيبازة ،بومرداس، البليدة،الشلف،عين الدفلى،المدية تيزي وزو بجاية ...

–القطب السياحي ذو الامتياز شمال غرب:مستغانم،وهران،عين تموشنت، تلمسان، معسكر،سيدي بلعباس،غليزان.

– القطب السياحي ذو الامتياز جنوب شرق:غرداية ،بسكرة،الوادي،المنيعة...

– القطب السياحي ذو الامتياز جنوب غرب: توات قورارة،طرق القصور،أدرار،تيميمون،بشار.

– القطب السياحي ذو الامتياز الكبير تاسيلي: ناجار،إليزي،جانت...

– القطب السياحي ذو الامتياز الجنوب الكبير: الأهقار،تمنراست ...ويخضع كل نوع من الأقطاب السالفة الذكر إلى نوع معين من السياحة وهذا راجع للإمكانيات والمؤهلات السياحية التي تختلف من مكان لأخر على مستوى الوطن كما هو موضح في الشكل الأتي

[1]- **المرجع نفسه**،ص.173 .

الجدول رقم 01 أهم الأقطاب السياحية وكيفية توزيعها في مختلف ولايات الجزائر

سياحة الأعمال	
قطب من الدرجة الأولى	قطب تكميلي
الجزائر	وهران
لسياحة الأعمال والمؤتمرات مستقبل كبير في الجزائر وهذا بعد الانفتاح الكبير الذي شهدته البلاد على اقتصاد السوق لهذا يوجد على اكبر مدينتين هما الجزائر العاصمة و وهران فهما يتوفران على اكبر الآليات اللازمة والأساسية للتنمية هذا النوع السياحي	
السياحة الحموية والبحرية	
قطب من الدرجة الأولى	قطب تكميلي
بجاية جيجل	عين تموشنت تلمسان
خصصت هذه الأقطاب بشكل أساسي للمستعملين الجزائريين وقد تم إختيار هم للإمكانيات والمؤهلات السياحية وكذالك لوجود مناطق التوسع السياحي أيضا لموقعها الجغرافي قطب في الشرق وقطب في الغرب	
السياحة الثقافية	
قطب من الدرجة الأولى	قطب تكميلي
تيبازة	باتنة
تعتبر تيبازة قطب ثقافي كبير ووجهة هامة لسياحة في الجزائر نظرا لموقعها المتميز والهام	
السياحة الحموية العلاجية	
قطب من الدرجة الأولى	قطب تكميلي
قالمة	بسكرة
هذا النوع من السياحة مخصص بصفة أكبر للعائلات الجزائرية حيث نجد فيه المنابع المائية الحارة ويحتل حمام المسخوطين في قالمة المرتبة الثانية من حيث المصادر المائية الحارة	
السياحة الصحراوية توار ث قورارة	
قطب من الدرجة الأولى	قطب تكميلي
غرداية بوابة الصحراء	قصور الجنوب الغربي
غرداية قطب سياحي هام وكبير نظرا لوجود القصور ألانها تعتبر بوابة الصحراء والتي لها تأثير سياحي كبير في الجنوب الجزائري إضافة إلى الجنوب الغربي الموجود ضمن المشروع الكبير طريق القصور	
السياحة الثقافية	
قطب من الدرجة الأولى	قطب تكميلي
الأغواط	عنابة والطارف
تعتبر الأغواط عبارة عن قطب رابط كما هو موضح فيSNAT الأفاق 2025 وتعد عنابة واحد من أروع المدن	

يمثل إمكانية تقسيم الأقطاب السياحية حسب SDAT والذي يتمثل في أهم الأقطاب من الدرجة الأولى وكيفية توزيعها وكذلك الأقطاب التكميلية في مختلف ولايات الجزائر.

المطلب الثاني:الأهداف المسطرة لمخطط التهيئة التوجيهية للسياحة في الجزائر

1- أهداف المخطط الاستراتيجي 2025 وتتمثل في الأتي:

- الأهداف العامة:

تستهدف السياسة السياحية الجديدة ضمن هذا المخطط جملة من الأهداف العامة وهي:

- تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار .

- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى (الصناعة التقليدية،النقل الخدمات، الصناعة، الشغل

- المساعدة على المبادلات والانفتاح سوء على الصعيد الوطني أو الدولي.

- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية:ويتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة من مجمل حلقة التهيئة السياحية " الإقران الاجتماعي بالاقتصادي وبالبيئة ".

- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري:فكون هذه العناصر تمثل عوامل هامة، فإن إستراتيجيات السياحة المتواصلة " المستدامة" عليها احترام التنوع الثقافي وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية.

- التحسين الدائم لصورة الجزائر:يرمي برنامج بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية،ضمن أفاق تجعل منها سوقا هامة وليست ثانوية.

-الأهداف المادية(2008-2025): بالنسبة لعدد الأسرة المطلوبة توفرها من خلال:

- من أجل إستفبال 6.5 مليون سائح في ظروف جيدة، تمتلك تونس اليوم 220000 سريرا تجاريا.

- إن هدف الجزائر في أفاق 2025 هو استقبال 11 مليون سائح وباحترام نفس النسب للدول الجيران فهي تحتاج إلى 75الف سرير من النوعية الجيدة.

- هدف الأقطاب ذات الأولوية وهو تحقيق ما يقرب نفس قدرة الاستقبال المتوقعة،أي 40الف سرير بمقياس دولي منها 30 ألف من الطرز الرفيع في المدى القصير جدا و10الاف سرير إضافي في المدى المتوسط وقد حدد المخطط سبعة أقطاب سياحية سالفة الذكر.

- توفير 400 ألف منصب شغل "بشكل مباشر وغير مباشر "

-الأهداف النقدية للمرحلة(2008- 2025): يتم وضع الأهداف النقدية لهذه المرحلة من خلال:

– إن خطة الأعمال لوضع الجزائر على مسار يخدم السياحة يقدر الاستثمار العمومي والخاص والضروري بين 2008– 2025 ب2،5 مليار دولار أمريكي.

– يمكن تقدير الاستثمار الإجمالي العمومي والخاص، المادي وغير المادي "الهياكل الطبيعية للاتصال "ب60000 دولار لكل سرير يوضع بكل الترتيبات، و 55،000 دولار في استثمارات مادية و5000 دولار في استثمارات غير مادية، من أجل توفي 40000 سرير التي تعتزم وضعها في الأقطاب السياحي السبعة للامتياز،يتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الاستثمار عن 2،5 مليار دولار على مدى السنوات إلى غاية "2025" أي 350 مليون دولار سنويا.

– أما بالنسبة للأقطاب السياحة السبعة للامتياز، يمكننا تصور جهدا إضافيا في مبلغ واحد مليار دولار أمريكي لكل باقي البلاد يمكن توظيفها لإزالة العجز البنيوي الحالي.

– أما حصة الاستثمارات العمومية في الأقطاب السبعة وقد إحتفضنا بالنسبة الاعتبارية المقدرة ب15% بالنسبة لحصة الاستثمار العمومي (بما فيه المادي وغير المادي)، يتوجب على السلطات العمومية بكل وزاراتها التكفل بـ 375مليون دولار على مدى السنوات الخاصة، بالأقطاب السياحية السبعة للامتياز أي 54مليون دولار سنويا[1].

[1]– **المرجع نفسه**،ص ص. 112، 113 .

الجدول رقم 02 خطة الأعمال بالأرقام أفاق 2025.[1]

السنة	2007	2025
عدد السياح	1،7 مليون سائح	11مليون سائح
عدد الأسرة	84،869 يعاد تأهيلها	150000سرير فخم
المساهمة في الناتج الوطني المحلي الخام	1،7%	5%
إرادات "مليون دولار"	250 مليون دولار	10500الى 13500
مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة	200000منصب شغل	902الف منصب شغل
تكوين مقاعد بيداغوجيين	51200	142800

– من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى التطور الخاص بعدد السواح المتوقع مع نهاية الفترة في حدود 11مليون سائح،لكن ذلك لا يعكس مكانة حقيقية عالمية فالمغرب يتوقع مع نهاية 2014 إلى الوصول الأكثر من 11مليون سائح أما عدد الأسرة فإن مستوى التطور المستهدف حدد ب150000 سرير فخم على ما هو متاح ليصبح حاليا الطاقة الإجمالية مساوية ل 234869 سريرا.

– أما مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام فكانت بمعدل تطور قدر ب 5%،مع نهاية الفترة 2025 فيما قدرة الزيادة في عدد المناصب التي يوفرها قطاع السياحة ب4،5%مقارنة مما هو موجود سنة 2007 كما وضعت الخطة تصور لتطوير اليد العاملة المؤهلة في نهاية الفترة لتبغ المناصب البيداغوجية المتاحة ب142800 مقعدا بيداغوجيا.

4– المشاريع ذات الأولوية

لم يتم تحديد المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT" فمنها الجاري إنجازه أو ما هو محل دراسة وعرض متقدم:

أ– فنادق السلسلة (Hôtels de chaîne)عدد الأسرة من كل الأنواع يقدر ب 29386 سرير.

ب– عشرين قرية سياحية متميزة وأرضيات جديدة مبرمجة مخصصة لتوسع السياحي ومصممة لتتناسب مع الطلب الدوالي والوطني.

[1]. – المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية برنامج الأعمال ذات الأولوية ،2008،ص.115 .

ج- انطلاق 80 مشروعا سياحيا في ستة أقطاب سياحية بامتياز.

ويمكن توضيح ذالك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 03 المشاريع قيد الانجاز بالأقطاب السياحية للامتياز.[1]

الأقطاب السياحية بالامتياز	عدد المشاريع
شمال شرق	23
شمال وسط	32
الجنوب الغربي الواحات	18
الجنوب الغربي تواثقورارة	04
الجنوب الغربي الأهقار	02
	01
المجموع	80

- من الجدول السابق ينتظر إن تساهم مجموع المشاريع قيد الانجاز بالأقطاب السياحية الستة إلى تحقيق طاقة إيواء جديدة تقدر ب5986 وتوفير 8000 منصب شغل بعد الانتهاء من الانجاز.

- القرى السياحية المقرر إنجازها عددها 17 قرية سياحية وقد جاءت موزعة على الأقطاب السياحية على النحو التالي:

1 – القطب السياحي شمال شرق بعدد 2 قرية سياحية، وبطاقة إيواء مقدرة ب7378 سرير.

2 – قطب الجنوب غرب بقرية واحدة ذات طاقة إيواء تقدر ب92 سريرا.

3 – القطب شمال غرب ثلاثة قرى سياحية، بطاقة إيواء تقدر 6852 سريرا.

4 – القطب السياحي شمال وسط11قرية سياحية بطاقة إيواء تقدر بـ 40844 سريرا.

- إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يحمل معه مقاربة جديدة بحيث يتبنى مفهوم التنمية المستدامة الشئ الذي يعقد من رهانات هذه السياسة السياحية،كون هذا المفهوم يجب أن ينظر إليه كمشروع مجتمع لأنها فلسفة

[1]-**المرجع نفسه**،ص. 116 .

وقناعة تحرك كل الأطراف داخل المجتمع السياح المواطنون، الحكام،المستثمرون...حتى تعم الأجيال القادمة بخيرات وثروات البلاد[1].

كذلك الأهداف النوعية وتتمثل في:

- تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والحضارية لجعلها تتماشى وأذواق السياح.
- تحسين الخدمات السياحية، من حيث النوعية المقدمة للسياح والارتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية.
- إعادة بناء الصورة السياحية في الخارج وإدخال منتجاتها السياحية في الدائرة التجارية الدولية.
- تلبية الحاجات المستمرة، المتزايدة للمواطنين الجزائريين الراغبين في الاستجمام والراحة.
- تحسين الوضعية الاقتصادية، التجارية والمالية لقطاع السياحة.
- مشاركة السياحة في حل مشكل البطالة ورفع المستوى المهني للموارد البشرية التي يشغلها القطاع.
- المشاركة في التنمية والتوازن الجهوي.
- زيادة الثروة،وإحداث مناصب شغل جديدة.

نستنتج إن الجزائر تتمتع بالسياحة في جل ولاياتها،فهي تسعى وتطمع إلى تنمية هذه السياحة وذلك من خلال مختلف المشاريع السياحية والترقوية والتي تهدف إلى رفع السياحة الجزائرية إلى مستوى أعلى مما كانت عليه، وفقا للمخططات السياحية الجهوية الوطنية SDAT وSNAT.

وهذا المخطط الذي يهدف إلى العمل على ترقية التنمية السياحية بالجزائر[2].

[1] - **مرجع سابق**، ص.180.

[2] - العايد، **مرجع سابق**،ص. 8.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل يمكننا القول أن للجماعات المحلية دور في تنمية النشاط السياحي وهذا مرهون بمدى فاعليتها وبما أن الجماعات المحلية أساس قيام العلاقة بين الدولة والمواطن، وأنها تمارس أعمالها مباشرة مع المواطن، نقول أن أساس نجاح التنمية السياحية مرهون بمخططات وطنية وضعتها الدولة عن طريق وزارة السياحة بهدف تنمية المشاريع السياحية التنموية، والتي لاتزال قيد الانجاز وتعتبر من أهم المشاريع الترقوية تسعى لتطوير هذا القطاع ووضعه في درجة باقي القطاعات، لذلك تقوم الدولة جاهدة من ترقية هذا القطاع عن طريق البرامج التنموية المستقلة وجعل البعض منها من اختصاص الجماعات المحلية.

الفصل الثاني

التنمية السياحية في الجزائر

تمهيد الفصل

تمثل السياحة في وقتنا الراهن دورا مهما في الاقتصاد العالمي، وهذا راجع لما تحققه المبادلات السياحية من نتائج معبرة إذ أدركت العديد من الدول بأن السياحة في القرن الحالي تعد أكبر صناعة في العالم،سعت معظم هذه الدول إلى فتح أسواق جديدة للمحافظة على الأسواق الجديدة بهدف استمرارية وديمومة المد السياحي على مر الزمان وتقديم برامج سياحية، ذات نوعية عالمية متطورة للترويج السياحي .

لهذا تعد السياحة أحد القطاعات الأكثر أهمية فهي قادرة على جلب مداخيل هامة وامتصاص البطالة وترقية المناطق بأكملها، لهذا فأكثر الدول جعلت هذا القطاع حجر الأساس لاقتصادها الوطني ومن بين هذه الدول تحضى الجزائر بمدي أهمية السياحة بالنسبة لها ومدى تأثيرها، لهذا جاء هذا الفصل لإلقاء نظرة حول التنمية السياحية الجزائرية ومدى أهميتها.

الفصل الثاني: التنمية السياحية في الجزائر.

تعتبر السياحة من أهم القطاعات التي تسعى الدول لإبرازها ومن بين هذه الدول الجزائر التي بذلت الكثير من أجل النهوض بهذا القطاع، لهذا سنتطرق في الفصل إلى التعريف بالسياحة الجزائرية وأهميتها.

المبحث الأول: التعريف بالسياحة الجزائرية.

قسم المبحث إلى مطلبين،الأول نعرف فيه بالسياحة في الجزائر والنشأة والتطور في الثاني.

المطلب الأول: تعريف الجزائر للسياحة وأهم خصائصها.

1- تعريف السياحة:

وعرفت على أنها: عملية صفر قصد ترفيه عن النفس فهي مجموعة من الإجراءات التقنية المالية والثقافية المتاحة في كل دولة.

إن تعدد الظروف التي ساهمت في اختلاف وظائف السياحة في حياة المجتمعات أدت إلى وجود عدة مفاهيم وتعاريف للسياحة وذلك حسب خصوصية كل دولة والجزائر كبقية كل الدول لها وجهة نظر في تعريف السياحة ونذكر منها مايلي:

أ- التعريف التقليدي للسياحة في الجزائر:

لقد تبنت الجزائر نفس التعريف الذي أقرته المنظمة العالمية للسياحة وذلك خلال 1963والذي يتضمن تعريف السياحة من خلال تمييز السائح عن غيره من المسافر وذلك كمايلي:

-تعريف الزوار:وهم يمثلون كل شخص يتوجه إلى بلد يقيم فيه عادة لأغراض مختلفة وليس لممارسة مهنة مقابل أجر، حيث يخص هذا التعريف فئتين من الزوار هما السياح والمتنزهين.

– **تعريف السياح**:وهم زوار يمكثون فترة تتراوح على الأقل 24ساعة في البلد الذي يزرونه وتتلخص دوافع زيارتهم في الترفيه والراحة الصحة قضاء العطل الدراسية الرياضة ومن أجل زيارة الأقارب، وحضور مؤتمرات وندوات علمية وثقافية وسياسية[1].

– **تعريف المتنزهين**:وهم زوار لا يتعدى وقت إقامتهم التي يزورونها عن 24 ساعة وذلك مهما كان الغرض من تلك الزيارة.

كما أضافت الجزائر بعض التعديلات بإدراج بعض التعاريف الأخرى للسماح باستعمال معقول ومنطقي بالمعلومات الخاصة بالسياحة الجزائرية وهي كالآتي:

– **تعريف الدخول**:ويقصد بهم كل مسافر عبر الحدود الجزائرية وداخل التراب الوطني بحيث يكون ذلك العبور خارج مساحة العبور بها.

– **تعريف المقيمين**:وهم المسافرين غير المتنزهين في رحلة بحرية وغيرها المقيمين وكل الجزائريين يعتبرون مقيمين أما غير المقيمين فهم السياح والمتنزهين والمسافرون والعابرون بالجزائر باستثناء المتنزهين في رحلة بحرية.

– **تعريف المسافرين العابرين**:يعبر المسافر العابر عن كل زائر مؤقت تمنح له في الحدود تأشر عبور مدتها خمس أيام بالنسبة للعابرين برا وثلاثة أيام بالنسبة للعابرين جوا.

– **تعريف المتنزهين عن طريق الجولة البحرية:** إن المتنزهين عن طريق الجولة البحرية هم زوار يستعملون نفس الباخرة ذهابا وإيابا ويقطنون بها طول مدة الرحلة بحيث لا يعتبرون غير مقيمين.

ب– التعريف الحديث للسياحة الجزائرية:

أما المفهوم الجديد السياحة الجزائرية فهو يركز على ما تملكه من مؤهلات وطلبات وتوقعات للزبائن المحليين والدوليين ويهدف هذا المفهوم إلى وضع إستراتيجية ترمي إلى التموقع في الفروع الجديدة الواعدة بالجزائر،والاستفادة من التجارب البلدان المنافسة عامة وبلدان الحوض المتوسط خاصة وذلك بإجراء تكييف يتماشى مع توجهات

[1]– مصطفى يوسف كافي، **أخلاقيات صناعة السياحة والضيافة**، (الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،2014)،ص.23.

الاستهلاك الجديدة والطلب الدولي، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود طلب متزايد للزبائن المحليين والتوفيق الدائم بين الطلب الوطني والدولي،تعتمد على ثلاثة أنواع من الزبائن والسياح المستهلكين[1]،والذين يتمثلون في:

– الزبائن التقليديون:

ويتمثل الزبائن التقليديون للمنتجات السياحية الجزائرية في الزبائن الذين يتوافدون للسوق المحلية الجزائرية والذين لهم حركة مستمرة ومتواصلة إلى الجزائر في العديد من المناسبات وفي معظم الأوقات،وذلك لطلب السياحة الساحلية أو الصحراوية أو الثقافية أو غيرها من الأنواع السياحية الأخرى،لذلك يجب المحافظة على الزبائن التقليديين قدر الإمكان وبمختلف الأساليب لأنهم يمثلون المكاسب الحقيقية من مختلف الأنواع السياحية السائدة في الجزائر[2].

– الزبائن المحتملون:

فهم أولئك الزبائن المتمثلين في الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج حيث يجب إقناعهم للتوجه لبلدهم الأصلي الجزائر للسياحة وإحياء علاقاتهم الاجتماعية بمختلف أنواعها وذلك باختيار الوجهة الجزائرية لقضاء عطلهم فيها، وكذلك يمثل الزبائن المحتملين الزبائن القادمين من المنطقة الأورومتوسطية والبلدان العربية،حيث نجد وحدة اللغة والثقافة وسهولة الوصول إلى لجزائر.

– الزبائن البعيدون:

ويقصد بالزبائن البعيدون أولئك الزبائن الأكثر بعدا جغرافيا عن الجزائر من ضمنها دول أمريكا الشمالية وآسيا وهي دول تسعى الجزائر للتوسع فيها سياحيا في المدن البعيدة فهناك دوما احتمالية استهدافهم لزيارة المناطق السياحية الجزائرية.

[1]–عميش سميرة، **دور إستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995 2015** أطروحة دكتورة منشورة (جامعة فرحات عباس سطيف1:كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير2014- 2015)،ص ص. 113،112.

[2]–**المكان نفسه.**

2-خصائص السياحة الجزائرية:

إن السياحة في الجزائر تتمتع بنفس الخصائص تقريبا التي يتميز بها هذا المفهوم على الصعيد الدولي إلا انه يمكن القول بأنها تتميز على وجه الخصوص بما يلي:

- تتبنى السياحة الجزائرية نفس التعاريف التي تقرها المنظمة العالمية للسياحة من حيث الزوار،السياح والمتنزهين.
- اهتمام السياحة الجزائرية بكل الداخلين عبر الحدود الجزائرية،وكذا المقيمين والمسافرين المتنزهين.
- التأثر بالعديد من المحيطات التي تتميز بها الجزائر من طبيعة وعمران ومتغيرات حضارية ومستوى الخدمات المتاحة لها.
- خصوصية ثقافة الفرد الجزائري،والتي تساهم في تكوين الطابع السياحي عن الجزائر لمختلف السياح الوافدين إليها[1].

المطلب الثاني: نشأة السياحة الجزائرية وتطورها التاريخي.

السياحة سلوك بشري وحركة وسفر وظاهرة قديمة قدم البشرية نفسها ولذا من الصعب تحديد البداية الحقيقية لها، وكانت كظاهرة أخذت تتبلور كمفهوم اقتصادي وظاهرة اجتماعية بداية عصر النهضة في المجتمعات الأوربية بحكم التحولات المشهورة، أما عند بروزها في الجزائر فهي تعود للحقبة الاستعمارية وسنوجزها في:

1-مرحلة ما قبل الاستعمار:

تعود بوادر النشاط السياحي في الجزائر إلى سنة1897 عندما تكونت اللجنة الشتوية والتي قامت بجلب العديد من السياح الأجانب خاصة الأوربيين،وذلك لزيارة الصحراء الجزائرية ثم أنشأت السلطة الاستعمارية هيئات أخرى تسعى من أجل نفس الغرض منها:

- نقابة السياحة في وهران 1914.
- نقابة السياحة في مدينة قسنطينة1916.
- لجنة السياحة لحل مشاكل السواح وتنسيق الأعمال السياحية.

[1] -**المرجع نفسه**،ص ص.113، 114 .

وفي سنة 1919 تكونت إتحادية النقابات السياحية التي تحتوي على عشرين نقابة سياحية ثم أنشأت في نفس السنة الاتحادية الفندقية بالجزائر، ثم في سنة 1928 تم إنشاء القرض الفندقي وهو مخصص بمنح القروض للمهتمين في المجال السياحي وبعدها تم إنشاء الديوان الجزائري للعمل الاقتصادي والسياحيسنة1913، والذي لم يتوقف عن النشاط السياحي حتى الاستقلال وقدر عدد السياح الذي وفد إلى الجزائر سنة 1950 بألف سائح ثم سجل انخفاض في هذا العدد سنوات الحرب التحريرية وأمام هذا التدفق الكبير لعدد السياح وإدراك السلطة الاستعمارية أهمية القدرات السياحية في الجزائر، قامت بوضع برنامج موسع يهدف إلى توسيع القدرات لاستقبال وتجهيز،ففي مخطط قسنطينة لسنة1957 سطرت الحكومة الفرنسية بناء 17200 غرفة سياحية 17 % منها موجودة بالجزائر العاصمة و1130 غرفة في المحطات المعدنية والمناخية والباقي موزع بين مناطق حضارية وصحراوية لكن هذا البرامج لم يتم إنجازها كليا بسبب تكثيف العمليات الحربية من قبل جيش التحرير عند الاستقلال ورثت الجزائر طاقات إيواء 5922سرير موزعة حسب التالي[1]:

الجدول رقم 04يوضح توزيع طاقات الإيواء السياحي سنة 1962

نوع السياحة	الحضرية	الصحراوية	الشاطئية	المناخية	المجموع
عدد الأسرة	2377	486	2969	90	5922
النسبة المئوية	40	08	50	02	100

المصدر: سماعيني، **مرجع سابق**،ص.65.

من خلال الجدول نلاحظ تركز الطاقات الإيوائية في السياحة الشاطئية بنسبة 50% والسياحة الحضرية بنسبة 40% وهو ما يعكس توجهات المستعمر في التنمية السياحية الشاطئية والحضارية على حساب الأنواع الأخرى تبعا لنوعية وطبيعة الزبائن المقصودة .

[1] – سماعين نسيبة،**دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة(جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية لاقتصاد وإدارة الأعمال)،ص ص. 64-66.

2– وضعية السياحة بعد الاستقلال ومخططات التنمية الوطنية: عرفت هذه الفترة عددا من برامج العمل من خلال:

أ – ميثاق السياحة 1966 م

في الفترة الممتدة من 1962-1966 بقية الدولة مهتمة بتقديم وتقويم الموارد السياحية،وفي سنة1966 حاولت الجزائر تنظيم قطاع السياحة حيث صدر في هذا الشأن الأمر62/66 المؤرخ في 03/26/ 1966 ويتضمن ذلك الأمر على العموم مايلي:

– اهتمام السلطات العمومية بإدراج النشاطات السياحية بشكل منسجم ضمن تهيئة الإقليم.

– برنامج تثمين وتنمية الموارد السياحية.

– تنظيم المناطق السياحية وحمايتها.

– جذب العملة الصعبة.

– خلق مناصب شغل.

– التعريف بالجزائر في السوق العالمي للسياحة.

ومن اجل بلوغ هذه الأهداف فإن الميثاق حدد الشروط الفورية للتنمية السياحية وهي:

– وجود مواقع طبيعية بشروط مناخية موافقة.

– تنوع ثقافي تاريخي تقليدي فلكلوري ديني.

– توفر وسائل الإقامة ووسائل النقل والاتصال.

– ضرورة تكوين الموظفين.

- سياسة سعرية مناسبة [1].

ب – مرحلة من 1980– 1989

تميزت هذه العشرية بلامركزية الاستثمارية مع بروز القطاع الخاص بعدما كان مهمشا وذلك عن طريق إنجاز بعض المشاريع السياحية، وتم تحديد في هذه العشرية المخططين التاليين:

– المخطط الخماسي الأول: 1980– 1984

بلغت الاستثمارات المقترحة لهذه الفترة نحو3 .400 مليون دج حيث اخذ بعين الاعتبار هذا المخطط أحداث بمناصب شغل للمساهمة في إنعاش السياحة الداخلية وزيادة المداخيل من العملية الصعبة من خلال تنمية السياحة الخارجية،ويمكن تجسيد ذالك من خلال:

– إحداث برامج للفنادق الحضرية مخصصة للمدن التي لم تشملها الاستثمارات السابقة وتوسيع الفنادق الصحراوية وبرنامج للمياه المعدنية .

– تحديد المنشاة السياحية وجلب العتاد المتنقل .

– متابعة سياسة توسيع المخيمات السياحية .

– تهيئة نموذج لبعض مناطق التوسع السياحي لتكون مثلا للجماعات المحلية والقطاع الخاص .

- المخطط الخماسي الثاني: 1985– 1989

بلغت الاستثمارات المخصصة لهذه الفترة 3،500مليون دج كما أن الأعمال التي تقر إنجازها في المجال السياحي من خلال هذه الفترة في مايلي:

– متابعة سياسة التهيئة.

– تطوير محطات المياه المعدنية والسياحية والمناخية.

[1]. **المرجع نفسه**،ص ص.66– 68 .

- لامركزية الاستثمار وتنويع المتعاملين.

- مضاعفة المساحات المخصصة للمخيمات لتلبية حاجات الشباب بأقل تكلفة.

ج – المرحلة الأخيرة من 1990 إلى يومنا هذا:

وجدت الجزائر صعوبة لترسيخ السياسات السياحية من خلال المخططات التنموية السابقة لهذا برزة عدة توجهات جديدة في القطاع السياحي وهي:

القطاع العام

يهدف القطاع العام والذي تشرف علية وزارة السياحة إلى اقتراح السياسات الوطنية في المجال السياحي بمختلف أبعاده،كالحمامات المعدنية والصناعات التقليدية مع ضمان المتابعة والمراقبة وفقا للنصوص القانونية السارية المفعول إضافة إلى وضع إستراتيجيات وسياسات القطاع السياحي والصناعات التقليدية واقتراح النصوص التشريعية والتنظيمية ومراقبة النوعية للمنتجات السياحية وذالك لحماية الإرث السياحي الجزائري، كما يتم رفع التقارير فيما يخص نتائج العمل والنشاطات المختلفة إلى مجلس الحكومة ومجلس الوزراء، أما فيما يخص مؤسسات القطاع السياحي الجزائري يتكون من[1]:

- الديوان الوطني للسياحة والتنمية.

- الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية.

- المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية.

- الديوان الوطني السياحي الجزائري.

- 17 مؤسسة مختصة في التسيير السياحي.

- 03 مؤسسات تكوينية.

- 500 وكالة سفر معتمدة من الديوان الوطني للسياحة.

[1]-**المرجع نفسه**،ص.117 .

- القطاع الخاص

إن الاستثمار الوطني الخاص لم يستثمر في قطاع السياحة إلا مؤخرا حيث كانت الاستثمارات الضخمة مسيرة من طرف القطاع العام الذي يشمل المؤسسات العمومية والجماعات المحلية، وبدأت وضعية القطاع الخاص بتطور على مدى السنوات المتتالية ليصبح في نهاية سنة 1989 تحت تصرف القطاع الخاص 22،460 سرير،وفي إطار تدعيم القطاع الخاص وضعت الوزارة برنامجا لتحقيق مشاريع سياحية تابعا لهذا القطاع وفي مختلف الولايات إلى غاية سنة 2000 على أن تسمح بتوفر طاقات إيواء مستقلة تقترب من طاقات الإيواء في القطاع العام وتتجاوزه في المدى الكبرى.

ولم يستطع القطاع السياحي أن يعطي للجزائر مكانتها في السوق الدولية للسياحة إذ سجلت سنة 1992 حوالي 13 مؤسسة من بين 17 مؤسسة عمومية اقتصادية للتسيير الفندقي والسياحي ماليا،وقد تم اللجوء إلى خوصصة القطاع السياحي وذلك لان أسعار الخدمة الفندقية والسياحة مرتفعة مقارنة بالنوعية كما شكلت الصناعات والنظافة أهم العوامل السلبية في السياحة والفندقة الجزائرية، لدلك كانت خوصصة المؤسسات الاقتصادية السياحية ضرورة حتمية تفرض متطلبات السوق العالمي للسياحة ومن أهم هذه الخوصصة في المجال السياحي نذكر مايلي:

- تهيئة وحماية مواقع ومناطق التوسع السياحي التي لها أولوية في الاستثمار وذالك بتوفر الشروط اللازمة لتنمية فندقية جديدة وتنويع المنتجات السياحية.

- تدعيم طاقات التكوين وتأصيل العمل في مختلف الأعمال السياحية وهذا عن طريق الإصلاح التنظيمي والبيداغوجي للهياكل المتوفرة واستغلال الإمكانيات المتاحة في مجال التكوين المهني[1].

- تحسين وضعية المحيط السياحي وخاصة خدمات وسائل النقل والاتصال والأمن على مستوى المواقع السياحية النشاطات الثقافية وترقية الصناعات التقليدية.

[1]. **- المرجع نفسه**،ص ص 117- 120 .

– التكييف الجهوي في مجال الاتصال والتسويق اتجاه السياحة المستعمرين وذلك لتحسين وضعية الوطنية وإعطاءها شكلا جديدا.

– تطبيق وشراء القوانين لضمان مراقبة فعالية للمؤسسات السياحية وخدماتها مع مركزية حماية المستهلكين.

– الاقتصاد المختلط

رغم بقاء تدخل المستعمرين الخواص في الجانب السياحي مهمشا لمدة طويلة إلاأن هذا لم يمنع الشركات المتعددة الجنسيات من انجاز عدة مشاريع سياحية في إطار الشراكة المختلطة التي توسعت نشاطاتها في فروع الاقتصاد الوطني المختلفة، ومن ضمنها السياحة ففي هذا الإطار أنشأت على الأقل ثماني شركات منذ 1986 يجمع بين رأسمال الخاص الجزائري مع متعاملين أجانب إيطاليين وفرنسيين وصينيين وتمحورت الخطوط العريضة لوضع إستراتيجية الاقتصاد المختلط في:

– رفع مستوي نشاط القطاع السياحي.

– تنمية السياحة الداخلية والخارجية بشكل متوازن.

– السماح بوضع سياسة شاملة ومنسقة مبنية على قرارات وأعمال محددة ومركزة من طرف الدولة.

– إنشاء محلات تجارية واستخدامها وترقية الخدمات الخاصة بالسياحة.

– امتلاك براءات الاختراع والرخص والعلامات التجارية واستغلالها وتحويلها والتنازل عنها[1].

المطلب الثالث: مقومات ومؤشرات التنمية السياحية في الجزائر

من أهم المقومات والمؤشرات للتنمية السياحية نجد.

1–المقومات الطبيعية والحضرية للجزائر:

– المقومات الطبيعية: نتطرق لها من خلال:

أ– الموقع والمناخ:تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية يحدها البحر الأبيض المتوسط من الشمال وتونس وليبيا من الشرق والمغرب الأقصى وموريتانيا من الغرب ومن الجنوب النيجر ومالي،وتبلغ مساحة الجزائر حوالي 381،2،741،كلم، حيث تتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ :

[1]–المكان نفسه

المناخ المتوسطي: ممتد من الشرق إلى الغرب بدرجة متوسطة عموما في هذه المناطق من أكتوبر إلى أفريل وتقارب 18 درجة،أما في جويلية عادة تصل إلى أكثر من 30°حيث يكون الجو حار ورطب.

المناخ شبه قاري: في مناطق الهضاب العليا وتتميز بموسم طويل ورطب وبارد من أكتوبر إلى ماي تصل الحرارة فيه إلى 05 دراجات أو اقل في بعض المناطق،أما باقي أشهر السنة فيتميز بحرارة جافة تصل إلى أكثر من30°.

مناخ صحراوي: في الجنوب والواحات يتميز بموسم طويل وجاف من ماي إلى سبتمبر حيث تصل درجت الحرارة حاليا إلى أكثر من 40 درجة أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ دافئ ومتوسط.

ب– الساحل الجزائري:

يمتد الساحل الجزائري على مساحة 1200 كلم وهو يتميز بأتساعه وتكونه الصخري

توجد به عدة فضاءات سياحية نادرة ومن أهم المناطق السياحية الممتدة على هذا الساحل نجد: القالة تيغزرت سيدي فرج تنس بني صاف... الخ

ج– المناطق الجبلية: أهم مايميز المناطق الجبلية في الجزائر وجود سلسلة الأطلسي ألتلي والأطلس الصحراوي والتي تعطي فرصة الاكتشاف والصيد، ونجد أهم المرتفعات السياحية محطة الشريفة التي تمارس فيها رياضة التزلج على الثلج بالإضافة إلى محطة تيكجدة،كما نجد فيها إضافة إلى المرتفعات والكهوف والمغارات ثروات أخرى لها أهمية سياحية مثل الحيوانات والطيور النادرة والينابيع المائية المعدنية.

د–المناطق الصحراوية: حيث تبلغ مساحة الصحراء الجزائر حوالي 02مليون كيلومتر مربع موزعة على خمس مناطق كبرى وهي : إليزي واد ميزاب تمنراست تيندوف.

هـ–المحطات المعدنية: توجد بالجزائر العديد من المنابع المعدنية التي تمتاز بالخصائص علاجية مؤكدة فقد تبين من خلال دراسة قامت بها المؤسسات الوطنية للدراسة السياحية وجود 202منبع للمياه المعدنية يتركز معظمها

شمال البلاد ومن أهمها:حمام ريغة بعين الدفلى حمام بوحنيفية بمعسكر حمام قرقور سطيف حمام الصالحين بقالمة وحمام زلفانة بغرداية[1]

و- الإمكانيات الثقافية والتاريخية الدينية:

تزخر الجزائر بموارد سياحية متنوعة من أهمها المعلم المصنفة من طرف منظمة اليونسكو المتمثلة في:تيمقاد تيبازة جميلة الطاسيلي قلعة بني حماد قصر ميزاب القصبة، بالإضافة إلى هذه الموارد الثقافية فان الحضارات التي توالت على الجزائر بمر العصور تركت أثار ثقافيا وتاريخيا ودينيا يتواجد في اغلب مناطق الجزائر ويمكن ذكر أهم مراحلها:

الحضارة الرومانية:عمرت قرابة الخمس قرون توجد أثارها في العديد من المدن أهمها: تيمقاد جميلة تيبازة شرشال بقالمة تبسة.

الحضارة الإسلامية:نجد من أهم معالمها في العديد من المعالم الأثرية كقلعة بني حماد بالمسيلة المنصورة بتلمسان والمساجد العتيقة بالجزائر العاصمة كذلك الزوايا كالزاوية التيجانية الرحمانية وزاوية كويته وزاوية الهامل ببوسعادة والتي تعتبر منتوج سياحي رائع.[2]

المرحلة الاستعمارية: حيث أصبحت المواقع الحربية والمعتقلات مناطق أثرية تاريخية بالإضافة إلى الفنادق التي شهدها المستعمرون والتي كانت موجهة للمستوطنين الأوربيين.

كذلك تعتبر الصناعات التقليدية والتظاهرات التقليدية المختلفة عامل مهم في تحسين صورة السياحة الجزائرية، فهي تتنوع من منطقة إلى أخرى مثل الصناعة الفخارية صناعة الحلي والفضة والذهب،صناعة والزرابي، التطريز بالإضافة

1- الصعيد بن لخضر،شني صورية،**مقومات ومؤشرات التنمية السياحة في الجزائر وبعض الدول المجاورة والمنافسة لها** "تونس المغرب " (ع.03،03 مارس 2018)،ص ص.25-27 .

2-**المرجع نفسه**،ص27.

إلى أن التظاهرات الثقافية تعتبر الموروثات الحضارية التي تعمل الوزارة على تأهيلها وإدماجها ضمن إستراتجية تنمية القطاع السياحي لأنها تمثل رافدا سياحيا ثقافيا،يلقي رواجا وتدفقا سياحيا واهتماما على المستوى الدولي[1].

2- المؤشرات السياحية:

ومن مؤشرات السياحة في الجزائر نذكر مايلي:

أ- **طاقات الإيواء السياحي:** وفت طاقات الإيواء السياحي التي تتوفر عليها الجزائر تطورات معتبر لكن هذا التطور يبقى بعيدا إذا ما قرن مع مستوى الطاقات التي تتوفر عليها دول الجوار،وفي مايلي جدول يبين تطور عدد الفنادق،والأسرة في الجزائر على التوالي للفترة الممتدة من 1990الى 2000[2].

جدول رقم 05يوضح تطور عدد الفنادق حسب درجة سنة 1990-2000م.[3]

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
5*	05	05	05	07	07	08	09	09	09	10	11
*4	17	20	22	21	29	31	33	33	34	20	20
3*	87	87	89	89	90	91	91	91	104	75	78
*2	63	68	72	73	73	83	85	87	87	65	66
1*	65	66	68	69	69	70	70	70	70	49	49
0	153	234	237	251	330	370	371	450	477	556	552

من خلال الجدول السابق تبين أن عدد الفنادق تضاعفت فمن 382 فندق، سنة 1990وصل العدد إلى 776 فندق خلال سنة 2000ولكن ما يلاحظ على هذه الزيادة أنها كانت مركزة في الفنادق غير المصنفة،فيما يلي نقدم تطور الأسرة خلال نفس الفترة وحسب الدرجات.[4]

[1]- خالد كواش، "مؤشرات ومقومات السياحة في الجزائر"، **اقتصاديا كشمال إفريقيا** ، ع،1،ص. 230.

[2]- ماهر عبد الخالق السيسي، **مبادئ السياحة**،(القاهرة:مجموعة النيل العربية،2016)،ص.41.

[3]- كواش، **مرجع سابق**، ص. 230 .

[4]- السيسي، **المرجع نفسه**، ص. 231.

جدول رقم06يوضح عدد الأسرة حسب الدرجة خلال الفترة 1991-2000.

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
5	2400	2400	4566	4802	4943	5158	5158	5785	3888	4604
4	6844	6844	4429	4656	4792	5001	5047	5093	3222	3222
3	23630	23908	23947	25176	25914	27040	27204	28968	17029	21313
2	3192	5692	5620	5908	6081	6345	6374	7284	5557	5519
1	2834	3194	2452	2581	2657	2772	2827	2975	2509	2541
0	16386	16386	16276	17112	17613	2772	19094	20876	30071	29891

من خلال الجدول السابق نلاحظ كذلك تطور ملحوظ في عدد الأسر ولكن الأخرى مركزة في الفنادق غير المصنفة، وحتى نستطيع الحكم على أهمية هذه التطورات في طاقات الإيواء السياحي يجب مقارنتها مع دول الجوار خلال نفس الفترة.

2 – التدفقات السياحية النقدية:شهدت التدفقات تذبذبات في الفترة الممتدة بين سنة 1990 إلى غاية سنة 2000م نظرا للظروف والأحداث التي شهدتها الجزائر خلال الفترة وعليه سنحاول تحليل التدفقات السياحية والنقدية،خلال هذه الفترة ومقارنتها مع الدول المجاورة.

الجدول رقم07يوضح تطور توافد السياح إلى الجزائر1990-2000.[1]

السنة	المجموع	الأجانب	المقيمون في الخارج
1990	1336918	685815	51103
1991	1193210	722682	470528
1992	1119548	624096	495452
1993	127545	571993	555552
1994	804713	336226	468487
1995	519576	97648	421916
1996	604968	93491	511477
1997	934752	94832	539920
1998	678448	107213	571234
1999	755286	174611	607675
2000	865994	175583	690446

من خلال الجدول يتبين أن نسبة كبيرة من السياح الوافدين عبارة عن مقيمين في الخارج،وعموما فان الحركة السياحية في اتجاه الجزائر عرفت تراجع منذ سنة 1992،نظرا للظروف التي مرت بها الجزائر في تلك الفترة ومع تحسين الظروف الأمنية بدأت الجزائر تستعيد السياح بداية من سنة 1997م حيث وصل عدد السياح سنة 1999نحو 755286سائح وبلغ العدد في سنة 2001نحو901416سائح والجدول الموالي يوضح توزيع توافد السياح بين مقيمين وأجانب إلى الجزائر خلال سنة 2001.

الجدول رقم08يوضح دخول السياح إلى الجزائر سنة 2001م.

السياح	العدد	النسبة المئوية
المقيمون في الخارج	7051187	87،23
الأجانب	196299	21،77

[1]. -**المرجع نفسه**،ص.233

المجموع	901416	100

نلاحظ أن عدد السياح الذين زاروا الجزائر خلال سنة 2001أغلبيتهم مواطنون مقيمون في الخارجبنسبة تمثل 21،77%وحتى نستطيع الحكم على أهمية الجزائر كوجهة سياحية يجب مقارنة هذه التدفقات مع التدفقات الحاصلة في الدول المجاورة،خلال نفس الفترة.

والجدول الأتي يوضح ما يلي:

الجدول رقم09مقارنة دخول السياح إلى دول المغرب خلال فترة 1997-2000م. [1]

السنة	الجزائر	المغرب	تونس
1997	634752	3071668	3271623
1998	678448	3227537	4795202
1999	755286	3184014نهاية سبتمبر	874126نهاية مارس
2000	859000	4100000	5057000

الجدول يبين أن الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن التدفقات السياحية في كل من تونس والمغرب ففي الوقت الذي تستقبل فيه تونس 5ملايين سائح،والمغرب أكثر من 4ملايين سائح خلال سنة 2000،الجزائر لم تصل إلى مستوى المليون سائح.

3 – التشغيل في القطاع السياحي:

بلغ عدد عمال القطاع السياحي سنة 1999نحو 12067عامل بينما كان العدد لا يتجاوز 10054،في سنة 1985، الجدول الموالي يبين:

الجدول رقم10تطور عدد عمال القطاع السياحي العمومي،خلال الفترة 1990-2000م.[2]

السنة	1990	1995	1996	1997	1998	1999	2000
العدد	10897	7723	8522	10807	11437	12067	%5،5

[1] -**المرجع نفسه**، ص.233.

[2] - **المرجع نفسه**، ص.234.

يتبين لنا من الجدول أن عدد عمال القطاع السياحي العمومي عرف تناقص خلال سنتي 1995-1996م بسبب الحل وخصخصة بعض المؤسسات السياحية والفندقية، نستنتج أن الجزائر تتمتع بموارد سياحية متعددة

ومتنوعة ومتكاملة تجعل منها وجهة سياحية رائدة،فبالرغم من توفر العديد من الموارد السياحية تبقى مؤشرات القطاع السياحي بعيدة كل البعد عن قيمة وأهمية كل تلك الموارد التي تتوفر عليها،خصوصا أن مؤهلاتها الطبيعية والجغرافية والبشرية تجعل منها وجهة سياحية رائدة.

المطلب الرابع:أنواع السياحة في الجزائر

تتمتع الجزائر بالعديد من المميزات والمؤهلات السياحية المتباينة و المتنوعة لهذا فهي تتميز بتنوع في مواردها السياحية،ولأغراض ترقوية وتحسينية فانه يمكن تصنيف السياحة الجزائرية إلى الأنواع التالية:

1-السياحة الساحلية في الجزائر:

يتوفر هذا النوع من السياحة في الجزائر على امتداد الشريط الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يقدر طوله بحوالي 1200كلم،حيث تتوفر الشواطئ الجزائرية على عدة مناطق إستراتيجية من الناحية البيئية، وقد يستفاد من السياحة الساحلية في السياحة العلاجية التي أساسها الاستحمام والاستلقاء على الرمال،وهي أكثر أنواع السياحة انتشارا في الجزائر بفضل الشريط الساحلي الممتد على مساحة ولقد حظي هذا النوع باهتمام بالغ وتجهيزات مركبات سياحية مابين فنادق وبيوت الاصطياف والفيلات الصيفية ولقد اختيرت مناطق كبرى من اجل التوسع السياحي.

وتضم السياحة الساحلية في الجزائر بدورها الأنواع التالية:

أ-السياحة الشاطئية:

تضم جميع النشاطات السياحية التي تمارس على الشاطئ والمتمثلة أساسا في الاستلقاء تحت الشمس،فوق الرمال لأغراض علاجية وتجميلي،وكذا مختلف الألعاب الشاطئية التي تمارس من طرف الأفراد للترفيه والتسلية أمام البحر، وكذا نوادي ومخيمات الأطفال وجميع النشاطات المتنوعة التي يمكن أن تنشا وتمارس على الشاطئ.

ب–سياحة الأنشطة الرياضية:

ويقصد بها جميع الممارسات الرياضية التي تمارس على الشاطئ ومن أمثلتها كرة الطائرة الشاطئ وكرة القدم كذلك،بالإضافة إلى رياضات أخرى تمارس في البحر كركوب السفن الشرعية،الغطس في الصيد البحري[1].

ج-**سياحة العروض المائية:**

ويقصد بالعرض المائي جميع الممارسات الرياضية من النشاطات كالرحلات البحرية المتنوعة وتأجير السفن للأفراد بالإضافة إلى عروض السفن في المرافئ، بالإضافة إلى حظيرة قواريا التي تتوفر على مناظر رائعة،وحظيرة تازا التي تحتوي على مغارات بحرية ذات أشكال نادرة والحظيرة الوطنية للشنوا،إلى جانب مجموعة أخرى من الجزر كجزر أجليس وجزر رشقون التي تعد مواقع بحرية هامة.

د–سياحة البيئة الساحلية:

يقصد بها الاقتراب من البيئة الساحلية ومنها طرق اكتشاف تلال الرمال،بالإضافة إلى التعرف على الأسماك والنبتات التي تنشا في تلك المناطق دون غيرها، وكذا مختلف الحيوانات بحرية التي تعيش فيها، كما يحتوي الساحل على مناطق ساحلية بكثبان رملية ومناطق ساحلية قرب الغابات،تمتد من الشرق إلى الغرب منها على سبيل المثال المنطقة الغربية التي تجمع بين منطقة بيئية مناخية رطبة وسط نظام غابي بحري تحتوي على ثروة حيوانية غابية هائلة كما تحتوي الجهة البحرية الشرقية على مروج مائية وشعب المرجان.

2- **السياحة الصحراوية في الجزائر**:

تمثل السياحة الصحراوية خاصية مميزة تضاف إلى التراث السياحي في الجزائر فلمناطق الصحراوية تتمتع بمناظر جميلة وأثار ونقوش صخرية وهذا ما يجعلها قطب سياحي حقيقي للجلب السياح الجانب[2].

ولقد تزايد الاهتمام بالسياحة في الجنوب الجزائري يتنامى بشكل تدريجي حيث تصل سياحة المناطق الصحراوية إلى حوالي مليونيي كيلو متر مربع موزعة على أربع مناطق كبرى في الجنوب،فالمنطقة الأولى أدرار والتي تعرف بتمازج مختلف الثقافات وقلعتها القديمة،ووادي ميزاب والمعروفة بمعالمها المعمارية وبساتين النخيل ونظام جمع الماء،أما المنطقة الثانية فهي إليزي والتي تعرف بتواجد الحظيرة الوطنية الطاسيلي حيث تنصهر فيها العناصر الطبيعية مع

[1]- عميش، **مرجع سابق**، ص.122.

[2]-سماعيني ، **مرجع سابق**، ص.61.

العناصر التاريخية والثقافية و المصنفة من طرف الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية منذ 1982 كتراث عالمي،أما المنطقة الثالثة فهي تمنراست والهقار والتي تتميز بتضاريسها وثرواتها الغابية والحيوانية والنقوش الحجرية،أما المنطقة الرابعة فهي تيندوف وهي مشهورة بقصورها القديمة، وتضم السياحة الصحراوية في الجزائر الأنواع التالية:

أ- سياحة العروض المتجولة:

ويقصد بالعروض المتجولة إقامة المخيمات الصحراوية في عدة مناطق من الصحراء الشاسعة، حيث تنتقل هذه المخيمات في كل مرة إلى منطقة أخرى وذلك حتى يتم التعريف بالصحراء الجزائرية،وبالتالي السياحة التي يمكن ان تقام فيها.

ب – السياحة الزراعية الصحراوية:

ويهدف هذا النوع إلى تنمية الإنتاج المصغر حول النخيل والمتمثل في التمور بشتى أنواعها بالإضافة إلى مختلف الخضر والفواكه والتي لاتنمو إلا في الصحراء وبالتالي تشكل طابعا مميزا للسياحة هناك.

– سياحة الجولات عن طريق الواحات:

وتتم هذه الجولات عن طريق الواحات وذلك من خلال استفادة من السلسلة الكبيرة للواحات المشكلة من واحات في عدت ولايات جنوبية والتي تعتبر كأمكن للترفيه ومن أهم الواحات المتواجدة في غرداية الأغواط والبيض[1].

3 – السياحة الجهوية والمناخية والجبلية في الجزائر:

تعد السياحة الجهوية والمناخية والجبلية من أهم الأنواع السياحية،فهذا التصنيف يعتمد على مقومات طبيعية تتميز بها الجزائر على مختلف الدول السياحية الأخرى،فعلى أساس الحمامات المعدنية تقام السياحة المعدنية،وعلى أساس تعدد وتنوع المناخات تقام السياحة المناخية وعلى أساس السلاسل الجبلية التلية والصحراوية وغيرها تقام السياحة الجبلية في الجزائر[2].

وتتميز السياحة الجهوية والمناخية والجبلية كل واحدة على حدا بخصائص تجعلها تنشئ بدورها العديد من الأنشطة المتنوعة التي تختلف عن بقية الأنشطة السياحية الأخرى،ونفصل في هذه الأنواع السياحية كمايلي:

[1]. -سماعيني، **مرجع سابق**، ص.63 .

[2]. -عميش، **مرجع سابق**، ص ص.124- 126 .

أ – السياحة الحموية :

هي السياحة المتعلقة بالعلاج الجسمي والنفسي وأمراض أخرى عند المواطنين، وتمارس السياحة الجهوية بهدف الشفاء التام والتخفيف من الألأم والأوجاع،تستخدم فيها الينابيع المعدنية كواسطة أساسية للعلاج عن طريق الاستحمام أو الشرب وتسمى السياحة الجهوية بسياحة العلاج والصحة لكونها تضم سياحة العلاج من خلال المياه المعدنية الحارة،وتهيئة السكنات والإطعام لأغراض علاجية، وكذا سياحة إستطباب كالمعالجة بالاستحمام البحري والتسلية بالحرارة.

ب – السياحة المناخية:

تتمتع الجزائر بتعدد مناخاتها التي تساعد على تنوع خدماتها السياحية حيث من خصائص المناخ في الجزائر أن توزيع الحرارة يتأثر بعاملي التضاريس والقرب والبعد عن البحر لذلك لأن هناك اعتدال في الحرارة صيفا وشتاءا على الشريط الساحلي بسبب المدى الحراري المنخفض،وارتفاع الحرارة صيفا في المناطق الداخلية وانخفاضها في فصل الشتاء ويستفاد أحيانا من السياحة المناخية في العلاج عن طريق المناخ،وكذلك مثل بعض الأمراض التي تعالج في الجبال والبعض الأخر قرب البحار ونوع أخر في الصحراء حيث عادة مايكون لسياحة الجبلية فصل واحد إلا في بعض الجبال التي يكون لها فصل شتوي من أجل التزلج على الثلج،وفصل صيفي للتدفئة في حين تتم السياحة المائية بالقرب من الأنهار والبحار والبحيرات السياحية،إضافة إلى السياحة القروية حيث يفضل عدد كبير من السياح الإقامة في القرى لأنها توفر لهم الهدوء والطبيعة الجميلة وأغراض أخرى ترفيهية.

ج – السياحة الجبلية:

تتشكل الجبال في الجزائر من سلسلتين تكاد تكون متوازيتين ممتدتان من الشرق إلى الغرب هما سلسلة الأطلس التلي يتراوح ارتفاعها 1000 إلى2000 كلم أعلاها قمة لالاخديجة بجبال جرجرة، تمتد هذه السلسلة من جبال سوق هراس شرقا إلى جبال تلمسان غربا،وهي تشكل حاجزا طبيعيا لتأثير البحر الأبيض المتوسط على باقي البلاد أما سلسلة الأطلس الصحراوي فهي تمتد من جبال النمامشة و تبسة شرقا إلى جبال القصور في الجنوب الغربي للبلاد ويتراوح ارتفاع قممها ما بين 1200- 2000 كلم وتعتبر قمة شيليا بجبال لأوراس أعلاها ارتفاعا 2،328كم وهي تشكل حاجزا مضاعفا لإيقاف تأثير الصحراء جنوبا والتأثير المتوسط شمالا .

لكن حاليا أصبحت النظرة إلى السياحة الجبلية تكاد تقتصر فقط على التزلج على الثلج في منطقة تيكجدة ولاية البويرة ، ووتلاغيلف ولاية تيزي وزو والشريعة ولاية البليدة وهذا راجع إلى طبيعة مناخ الجزائر.

كما نشير إلى أن المناطق الجبلية تحتوى على ثروات سياحية هامة إضافة إلى المناطق الطبيعية الجميلة كالمغارات والكهوف التي أوجدتها الطبيعة منذ العصور الجيولوجية العابرة، لذلك فالسياحة الجبلية لاتحتاج إلى استثمارات كبيرة بل تحتاج إلى الاهتمام بهذه المناطق السياحة وفقط[1].

4 – السياحة الحضرية في الجزائر:

إن السياحة الحضارية هي تلك السياحة المختلفة والمتنوعة بأشكالها وهي سياحة نهاية الأسبوع وترتبط بالسياحة الثقافية، كما أنها ترتبط بوسائل النقل والاتصال وتستدعي إنجاز منشأة فندقية ولقد جهزت عدة مناطق حضرية لاستقبال السياح ويضم هذا النوع عدة أنواع من السياحة والتي نفصلها كالأتي:

أ – سياحة التسلية في المدن:

وتتمحور سياحة التسلية في المدن في مختلف أماكن التسلية التي تتواجد على مستوى الفضاءات الخضراء بهدف اللعب والمرح والذي هو أساس التسلية، بالإضافة إلى مركز الإعداد البدني بمختلف التجهيزات الرياضية والتي تكون سببا في السياحة أحيانا في المدينة.

ب – سياحة الأعمال:

إن سياحة الأعمال لها أوجه عديدة من أهمها إقامة المؤتمرات والندوات والصالونات وكذا اكتشاف وسط المدينة من بعض الرحلات الاستكشافية التي تقام لأغراض سياحية.

ج – سياحة المرافق النفعية:

وتتمثل سياحة المرافق النفعية أساسا في حركة الأفراد اتجاه مركبات التسلية وزيارة أهم المطاعم الفاخرة بالإضافة إلى حركة التجارة بمختلف أنوعها.

[1]- **المرجع نفسه**،ص.127 .

5 – السياحة الثقافية في الجزائر:

تهدف السياحة الثقافية في الجزائر لإبراز المواقع التاريخية والأثرية ومختلف المواقع القديمة وذلك من أجل تنمية الذاكرة التاريخية ويكون ذلك من خلال مخططات وطنية لتنظيم وإثراء العرض الحالي،وربط المتاحف بشبكة الطرقات مع صيانة مختلف هذه المواقع باستمرار حيث يتم وضع بنية الإرث الثقافي الجزائري لتعريف به للسياح الجزائريين والأجانب

ويمكن تصنيف السياحة في الجزائر من الناحية الثقافية إلى:

أ – السياحة الثقافية والاجتماعية:

تهدف هذه السياحة إلى زيادة المعرفة لدي المعرفة لدى الأشخاص من خلال تشجيع حاجياتهم الثقافية للتعرف على الدول والمناطق غير المعروفة لهم وهي المرتبطة بالتعرف على التاريخ والمواقع الأثرية والشعوب وعاداتها وتقاليدها والتظاهرات الثقافية المختلفة حيث أنهما تلعبان دورا كبيرا في ترقية السياحة.

ب – السياحة الأثرية:

تتميز الجزائر بالعديد من المزايا الأثرية بفضل ماتحتويه من مناطق يعود تاريخها إلى العصور ماقبل التاريخ فكما تبينه البقايا المكتشفة من تغنيف بالغرب الجزائري،يعود تواجد الإنسان بالجزائر إلى حوالي 500،000 سنة في حين راحت الرسوم الصخرية في الطاسيلي إلى5000 سنة قبل الميلاد[1].

[1] – سمعيني، **مرجع سابق**، ص.63.

المبحث الثاني:أهمية السياحة الجزائرية.

تتنوع أهمية السياحية لنجد مايلي:

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية.

تستمر السياحة في التطور كنشاط إنساني تحققه مزايا عديدة مما دفع العديد من الدول إلى الاهتمام بها إلى زيادة عائداتها، فصناعة السياحة تعتبر أكبر صناعة في العالم حيث تساهم في الاقتصاد العالمي بقيمة ألف مليار دولار أمريكي وتلعب السياحة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول من خلال ما تحققه من مزايا وفوائد عديدة تعود على المجتمع من خلال الاستثمارات المختلفة الموجهة إلى القطاع السياحي وترجع أهمية السياحة الاقتصادية إلى:

1- تعتبر السياحة مصدرا هاما من مصادر الدخل بالعملات الصعبة نتيجة بيع الخدمات السياحية السلع المتعلقة بها،وحققت بعض الدول أرقاما كبيرة لناتج السياحي مما ينعكس أثره على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، فالسياحة تمثل صادرات غير منظورة وعنصر أساسي من عناصر النشاط الاقتصادي.

2- تعتمد السياحة على العامل الإنساني اعتمادا كبيرا في ذلك تهدف غلى تحقيق فرص عمل كثيرة وحسب تقرير المجلس العالمي للسياحة والسفر فإن صناعة السياحة ساهمت في إيجاد أكثر من مليون فرصة عمل شهرا بشكل مباشر أو غير مباشر في جميع إنحاء العالم خلال عام 1997حسب خبراء السياحة فإن كل غرفة فندقية تنشأ 2،75% فرصة عمل في مجالات مختلفة[1].

3- السياحة وعاء ضريبي مهم حيث تستطيع الدولة تحقيق أكبيرة في إراداتها العامة عن طريق السياحة من خلال تحصيل أنواع مختلفة من الضرائب والرسوم التي تفرض على الأنشطة والخدمات السياحية[2].

[1]- نصر حميدات،**النشاط السياحي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر منشورة(جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي:كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2014- 2015)،ص ص.26 ،27 .

[2]-**المكان نفسه.**

من أبرز الاهميتان الاقتصاديتان للسياحة الجزائرية نذكر منها:

الأهمية الاقتصادية المباشرة:

أ– توفير العملة الصعبة: تعمل السياحة الجزائرية على توفير العملة الصعبة وذلك من مختلف النشاطات وهي كالآتي:

- الاستثمارات الأجنبية في السياحة الوطنية.
- طرق تحويل العملة الصعبة إلى عملة محلية.
- الإنفاق اليومي وإرادات الفنادق من مختلف السياح الأجانب.

ب– زيادة بمداخيل الدولة: تساهم السياحة في مجموع المداخيل التي تحصل عليها الجزائر فهي تساهم في الجانب الدائم لميزانية الدولة[1].

ج – تحسين الميزان التجاري: تعمل السياحة على تحسين الميزان التجاري ومنه ميزان المدفوعات بالنسبة للدول المستقبلة من خلال ما تحققه من عائدات سواء على شكل استثمارات أوضرائب أو رسوم وذلك لأن ميزان المدفوعات يعتبر قيدا مزدوجا ينضم كافة المعاملات التجارية وحركة رأسمال من عائدات السياحة المستقلة للسياح من جهة، ومن نفقات السياحة المدفوعة للسياح من جهة أخرى، فعندما يكون ميزان السياحة إيجابيا أي أن مداخيل العملة الصعبة أكبر أو يساوي نسبة خروج العملات الأجنبية فإن رصيد هذا الميزان يكون عامله التوازن في ميزان المدفوعات على مستوى الاقتصاد الوطني وبالتالي تكون له مساهمة فعالة في الدخل الوطني، فالميزان السياحي الجزائري نلاحظ أن السياحة الجزائرية المستقلة للسياحة سجلت إنخفاظا واضحا ومتواليا طيلة فترة التسعينيات أي طيلة عشرية كاملة من الزمن والتي عانت فيها الجزائر من ظروف أمنية غير مستقرة آنذاك وهو ما يبرر الارتفاع الكبير في قيمة النفقات السياحية مقارنة بالعائدات[2].

[1] -عميش سميرة،**مرجع سابق**،ص.134.

[2] - **المرجع نفسه**، ص ص.138،139.

د- زيادة الناتج الوطني الخام: حيث تؤدي جميع المنافع السابقة الذكر على تحقيق زيادة ملموسة في القيمة المضافة والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني للدولة وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل الموالي.[1]

هـ- رفع مستوى التشغيل: ساهم القطاع السياحي من خلال إنشاء المشاريع السياحية المباشرة أو المساعد لها بمختلف أنوعها والتوسع وانتشارها في آسيا وإفريقيا على خلق فرص عمل جديدة سواء أكان تمويل هذه المشاريع رأسمال أجنبي أو وطني، مما يؤدي من التخفيف من حدة البطالة في الكثير من الأحيان وكذا تنشيط مجالات أخرى مرتبطة بها كالتعليم والتدريب في مختلف المهن السياحية كالقطاع الفندقي والمطاعم والتي يمكن أن تعبر عن العمالة السياحية في الجزائر.

وهناك أنواع من العمل السياحي فالعمل المباشر يشمل مناصب العمل المحدثة من طرف الوحدات السياحية نفسها مثل الإيواء والمطاعم التنقل السياحي والتنظيم السياحي، أما العمل غير المباشر فيشمل مناصب العمل الناتجة عن النشاطات السياحية والقطاعات التي لها علاقة مع القطاع السياحي مثل البناء، ومن جهة أخرى فإن قطاع السياحة يحتوي على مجموعتين من العمل مصنفة حسب مدة العمل فالعمل الدائم تكون مدته طول سنة بينما العمل الموسمي يكون موزع على موسم معين كما أن اتجاهات وتوقعات قطاع التنمية للقطاع السياحي الجزائري تؤكد بالنسبة لمؤشر التشغيل في الجزائر أن هناك ارتفاع مناصب العمل الناتجة عن الأنشطة السياحية وكذا عدد الأسر الموضوعة تحت الاستغلال، حيث أن العمالة السياحية الجزائرية موزعة على مختلف النشاطات السياحية كالإقطاع الفندقية المقاهي المطاعم وهي في تزايد،فلقد كان في سنة 2000 حوالي 82 ألف عامل[2]، ليصل حوالي 2013 إلى 420 ألف عامل وذلك بمعدل نمو قدره 412،20 %حيث يمكن القول أن القطاع السياحي يعتبر مجالا خصبا للتشغيل وخلق مناصب العمل مباشرة[3].

[1]- **المكان نفسه.**

[2]-**المرجع نفسه**،ص ص.140،141.

[3]- سماعيني، **مرجع سابق**،ص.108.

الأهمية الاقتصادية غير المباشرة للسياحة الجزائرية:

نقول أن للسياحة الجزائرية أهمية غير اقتصادية تتمثل في:

أ – تحقيق التكامل الاقتصادي:

أن تحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية يعني التوسع في أنشاء المشاريع السياحية والذي يرتبط به ظهور مشاريع أخرى جديدة، حيث تمارس نشاطات اقتصادية معينة يزداد عليها الطلب نتيجة الحركة السياحية وزيادة الطلب السياحي كما يعمل تطوير وتنشيط قطاع السياحة على إيجاد أنواع متعددة ومختلفة للأنشطة السياحية يحقق عدة منافع اقتصادية مباشرة أو غير مباشرة مثل:

– زيادة إرادات الدولة وبالتالي القدرة على تمويل المشاريع التنموية.

– تشجيع رأسمال الوطني على الاستثمار في المشاريع جديدة.

– استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للدولة.

ب – الأثر المضاعف:

هناك أربع مضاعفات من الأنواع السياحية:

– **مضاعف المبيعات:**"المبادلات" يستخدم لقياس الزيادة الإجمالية في النشاط الاقتصادي أو المبيعات بفعل الزيادة في الإنفاق السياحي بوحدة نقدية واحدة.

– **مضاعف الإنتاج:**وهو بمثابة للمضاعف السابق حيث انه يقيس الزيادة التي تحدث على المخزون ولا تكتفي بقياسها بالنسبة للمبيعات فقط، إذ أنه يقيس أثر الزيادة في الإنفاق السياحي بوحدة نقدية واحدة على مستوي الإنتاج الكلي.

-**مضاعف الدخل:** نقيس الزيادة في مستوى الناتج الاقتصادي "القيمة المضافة"أجور ومرتبات الإيجار الفائدة وتوزيع الأرباح نتيجة لزياد الإنفاق السياحي بوحدة نقدية واحدة ويعتبر المؤشر الأكثر أهمية لمعرفة الأداء الاقتصادي لصناعة السياحة ويستعمل من طرف المخططين لمعرفة المنافع النسبية للأنواع المختلفة للسياحة[1].

– مضاعف التوظيف: يقيس الزيادة في الوظائف الجديدة بالنسبة للاقتصاد الوطني والناتج عن الزيادة في الإنفاق السياحي بنسبة واحدة.

ج – الاستثمارات الأجنبية:

حيث أثبتت التجارب أن المشروعات السياحية من أكثر المشروعات جذب الرؤوس أموال المستثمرين كما هو الحال في إيطاليا وإسبانيا والمكسيك واليونان، ولعل السبب في ذلك أن السياحة كصناعة مركبة تتضمن مجالات عديدة ومختلفة للاستثمار مثل الفنادق مراكز الاستشفاء المطاعم المقاهي والقوى السياحية[2].

د– تسويق بعض السلع الأخرى:

غالب ما يقدم السائح عند زيارته لبلد ماعلى شراء سلع تذكارية تشتهر بها تلك الدول المستقبلة وطبيعة هذا الإنفاق على هذه السلع يعد بمثابة تصدير لمتوجات وطنية دون الحاجة إلى شحن أو تسويق خارجي كلما زاد عدد السواح القادمين من الخارج زاد عدد صادرات مثل هذه السلع.

هـ– تطوير البني التحتية:

يحتاج القطاع السياحي الجزائري إلى بني تحتية متنوعة كالطرقات ومشروعات الصرف الصحي ومياه الشرب ووسائل النقل المختلفة، بالإضافة إلى مطارات وموانئ مناسبة وأنظمة التخلص من النفقات والاتصال،إضافة إلى التطور العمراني للمناطق الرئيسية من أجل الجذب السياحي وبالتالي فان زيادة الحركة السياحية تتطلب تطور خدمات النقل وخدمات البني التحتية الأخرى خصوصا مصادر المياه وشبكات الصرف الصحي من أجل تلبية حاجيات قطاع السياحة.

---

[1]. -روقات،**مرجع سابقً**،ص.40

[2]. -**المكان نفسه.**

إذ أن هذه البني التحتية تحتاج إلى أموال لبنائها وإقامتها حيث أن السياحة تعتبر عامل هام لزيادة قدرة الدولة من العملة الصعبة للقيام بذلك[1].

المطلب الثاني: الأهمية الاجتماعية والثقافية.

1- الأهمية الاجتماعية:

قد يؤدي التطور الاقتصادي والتقدم التكنولوجي واحتكاك واختلاط السكان بالسياح ذو اللغات والثقافات والديانات والعادات المختلفة على انعكاسات،كما قد تكون لها أثار سلبية ونذكر منها:

-**التوازن الاجتماعي:** حيث تتقارب الطبقات الاجتماعية من بعضها البعض نتيجة زيادة دخول الأفراد والعاملين في القطاع السياحي بشكل مباشر أو غير مباشر.

-**النمو الحضاري:** نتيجة للحركة السياحية تتجه الأنظارإلى الاهتمام الدائم والارتقاء بالقيم الحضارية والمعالم السياحية، وبذلك تعتبر السياحة سببا من أسببا الرقي الحضاري من حيث الاهتمام بالمقومات السياحية والأثر الطبيعية، كما تمثل وسيلة حضارية لتبادل الثقافات والحضارات بين شعوب العالم المختلفة عن طريقها يتحقق التبادل الثقافي بين الدول السياحية.

-**التبادل الثقافي:** يعد الوعي بالتبادل الثقافي أحد أهم التأشيرات الإيجابية للسياحة حيث تعمل على تنمية التفاهم بين الشعوب،والذي أصبح الآن فرصة متاحة لتبادل المعرفة والأفكار كما أن أبناء هذه الشعوب المضيفة على عادة وسلوكيات السياح ولذلك تتقارب المسافات الاجتماعية بينهم وهذا بدوره يعمل على دعم التراث الإنساني واتساع الحلقة الحضارية على مستوى العالم.

- **الاهتمام بالتراث:** تؤدي السياحة إلى الاهتمام بالقيم الجمالية والمعلم الفنية في الدولة المستقبلة للسياحة ويكون ذلك من خلال الفنون والمهارات الخاصة بهم مثل الرقاصات الشعبية والاحتفالات الخاصة بالأعياد وحفلات

[1]- عميش ، **مرجع سابق**، ص.142.

الزواج بالإضافة إلى إحياء بعض العادات الدينية حيث ينتقل التراث الاجتماعي الذي يرثه أعضاء المجتمع من الأجيال السابقة، فالسمات الثقافية لها قدرة هائلة على الانتقال عبر الزمن[1].

كما تساعد السياحة المجتمع الجزائري من تعلم ثقافات مختلف المناطق والدول التي تأتي بالفرادها لطلب مختلف أنواع السياحة المتاحة في الجزائر، وذلك من خلال الاحتكاك بهم وملاحظتهم وبالتالي يزداد التفاهم المشترك والاحترام وتلاقي القيم ولعادات قبولا بين الجزائريين ومختلف السياح وتختلف روح الوحدة بين المجتمعات وتقريب المسافات الثقافية بينهم وبناء الصورة الذهنية الإيجابية عند السياح الأجانب واللازمة لذلك.

إضافة إلى أن السياحة تمكن من ماضي الشعوب وتاريخها وحماية التراث التاريخي والحضاري للشعوب مما يزيد من حركة الاتصال والتواصل فيما بينهم مماقد يؤدي لتطور السياحة المحلية في الكثير من دول العالم.

2-الأهمية الثقافية:

توفر السياحة الدوافع والحوافز التي تساعد على دفع تكاليف المحافظة على المواقع الأثرية والتاريخية والتي إذ لم يتم المحافظة عليها ستعرض للدمار والتدهور وبالتالي إلى ضياع التراث التاريخي للمنطقة السياحية،كما تبرر السياحة الثقافية عملية المحافظة على عناصر الجذب السياحي من حيث:

أ – المحافظة على التراث التاريخي والثقافي ومختلف الأنماط المعمارية المعاصرة والمميزة لمناطق السياحة الجزائرية.

ب– إحياء التظاهرات والفنون والمناسبات التقليدية والصناعات التقليدية وبعض مظاهر الحياة المحلية.

ج– تساعد العائدات السياحة مختلف المتاحف والمرافق الثقافية المختلفة مثل المسارح كذلك تنظيم المهرجانات والمناسبات الثقافية كونها عنصر الجذب للسياحة الداخلية والخارجية.

د- دعم التبادل الثقافي بين المجتمعات وبالأخص بين السياح والسكان الجزائريين.

3- الأهمية البيئية والعمرانية:

تساعد السياحة على تبرير تكاليف عمليات الحفاظ على المواقع الطبيعية الهامة كتطور العمليات الطبيعية وإنشاء الحدائق الوطنية والإقليمية والبيانات ذات الطابع الجمالي،وذلك لكونها عناصر جاذبة للسياح كما أن الدخل

[1]-مغربي، **مرجع سابق**، ص.26.

السياحي يساهم بدوره في نفقات أخرى تساهم ليس فقط في السياحة بل في الجوانب الاقتصادية للدولة كالنقل وشبكات الصرف الصحي وغيرها في السياحة،كما توفر السياحة الحوافز لتنظيف البيئة من خلال مراقبة الهواء والماء والتلوث الضجيج ومعالجة النفايات، كما تساهم السياحة في تحسين الصورة الجمالية للبيئة من خلال برامج تنسيق المواقع والتصاميم الإنشائية المناسبة،استخدام اللوحات التوجيهية وصناعة المباني[1].

المطلب الثالث:معيقات السياحة الجزائرية.

من خلال السوق السياحي الجزائري يمكن الوقوف على أهم تهديد انه المحتمل حدوثها في القطاع السياحي والتي لها أثر ملموس على السياحة وتتمثل فيمايلي:

1- التهديدات الطبيعية:

قد تمس أهم المزروعات السياحية الطبيعية ومن أمثالها نفور المياه المعدنية بسبب الزلازل أو اندثار الأماكن الخضراء بسبب التصحر وحركة الكثبان الرملية قد تكون التهديدات الطبيعية ممثلة في الزلازل والبراكين والانهيارات الجبلية والأعاصير والفيضانات طرائف الغابات حركة الكثبان الرملية ومختلف الآفات والأوبئة، حيث أن كل الأدلة العلمية المتوفرة حاليا تشير إلى احتمال تعرض الجزائر لزلازل نظرا لأن معظم المناطق الزلزالية المرصودة في شمال إفريقيا تقع بالجزائر والمغرب إضافة إلى أن التغيرات المناخية الكبرى العامة كارتفاع درجة الحرارة لها الأثر الإيجابي بالنسبة للجزائر،لأن ارتفاعها يزيد من كمية المطر التي تسقط على الأرض فتكون ذات منافع بالنسبة لصحراء الجزائر وبالتالي للسياحة الصحراوية فيها،أن في مقابل هذه الانعكاسات الإيجابية فإنه إذا ما استمرت زيادة درجة حرارة الأرض فإن هناك احتمالا كبيرا بأن تذوب الثلوج الموجودة في القطبين الشمالي والجنوبي، فترحف المياه على الشواطئ ومن المحتمل جدا أن تغرق بعض الأماكن على السواحل اليابسة وهذا ما يهدد السياحة الساحلية في الجزائر وتشمل التهديدات الطبيعية العديدة من الآثار التالية:

- تلوث البيئة الطبيعية.
- تدمير الواقع التاريخية والأثرية.
- تدمير وتضررا لنباتات والحيوانات.

[1]-**المرجع نفسه**، ص.26.

- الصحة البيئية ولأمراض المعدية.

2 – التهديدات الصناعية:

قد ينجم عن الإنسان مجموعة من التهديدات التي تأثر على العرض والطلب السياحي كالتلوث المناخي الناتج عن التقدم التكنولوجي الصناعي والتلوث العمراني والناتج عن العشوائيات،بالإضافة إلى التوسع الراسب في العمران والذي يتسبب في اختناق المدن في غياب برمجة البني القاعدية السياحية خاصة إعداد وتنبني المخطط العام للتهيئة وتنظيم المدن وكذا مخططات تشغيل واحتلال الأراضي بهدف إنشاء هياكل قاعدية لقطاع السياحة بهدف إنشاء هياكل قاعدية لقطاع السياحة مما يؤدي إلى نقص وإنخفاظ المحيط الطبيعي وهذا راجع أيضا لعدة أسباب مختلفة خاصة المتعلقة منها بالتلوث وانخفاض قيمة بعض المناطق التي تشتمل على تراث أثري وتاريخي وكذا إلى ضعف الوسائل المستعملة وبعض السلوكيات غير ألائقة لبعض السياح.

3– التهديدات الاجتماعية:

تعمل السياحة في بعض الأحيان على خلق أثار اجتماعية سلبية قد تشكل أزمات لاحقة كانجذاب أعداد كبيرة من عمالة القطاعات الاقتصادية الأخرى وزيادة التوازن الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف المناطق.

وأهم الآثار السلبية التي يمكن أن تنشأ عن النشاطات السياحية:

- تأثير الثقافة المحلية بالأنماط الثقافية للسياح وطمس وتغريق الثقافة المحلية.

- خلق استثناء تجاه السياح نتيجة للفوارق الاقتصادية وسوء استقبال السياح.

- شعور السياح المحليين بمنافسة السياح الأجانب في الحصول على التسهيلات والخدمات.

- الاعتقاد السائد بان السياحة تشكل تحديا للخصوصية الثقافية المحلية في الجزائر.

4 – التحديات الأمنية:

إن الوضع الأمني في الجزائر أثر ومزال يؤثر على الطلب السياحي خاصة إذا ما مس المزيج السياحي سواء الموارد الطبيعية أو التاريخية في الدولة الجزائرية، بالإضافة إلى أن أزمات العلاقات الدولية والحرب بجميع أنواعها سواء كانت هذه الحروب محلية أو عالمية أو حتى مجرد اضطرابات داخلية إذ أن حركة المتغيرات السياسية الداخلية

والخارجية يمكن أن تؤثر مباشرة على حركة السياحة في الجزائر فبالرغم من وجود هذه الأخطار إلا أنه لتوجد معايير عامة لقياسها.

عدم الاستقرار السياسي مما يعزز احتمل الوقوع في نزاعات مستقبلية داخل الدولة الجزائرية مما يضرب عرض الحائط كل الجهود الجزائرية السياحية المبذولة في هذا المجال فكلما زادة درجة الاستقرار السياسي داخل البلاد كلما أدى ذالك إلى احتمال زيادة الحركة السياحية والداخلية والخارجية، إضافة إلى القليل السابق إلا أنه بجدر بالذكر أن الجزائر صنفت في المراتب 93 من المجموع 124 دولة خلال سنة 2007 في القدرة التنافسية في السياحة حسب المنتدى الاقتصاد العالمي لكنها تراجعت إلى 132 سنة2013 من بين 140 دولة وذلك بعد مصر الكويت والمغرب .

وكما كشفت الإحصائيات الصادرة عن المنظمة العالمية للسياحة الجزائرية حلت في المرتبة الخامسة إفريقيا من حيث استقبال السياح، كما ذكر التقرير أن الجزائر من البلدان التي نمت سياحتها في إفريقيا رغم المشاكل الأمنية التي تعرف على طول الحدود الشرقية الغربية والجنوبية.

نستنتج أن هناك تهديدات وعراقيل تعرقل السياحة الجزائرية وتختلف من طبيعة صناعية إلى أمنية واجتماعية كلها تساهم بطريقة ما في تراجع السياحة في بلادنا لان كلها عوامل مهمة وأساسية لجذب السياح من مختلف بلدان العالم[1].

[1] - المرجع نفسه، ص.27.

خلاصة الفصل

تعد السياحة في وقتنا الراهن ذات دور هام في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية لذلك فهي تساهم بنسبة معتبرة في الاقتصاد المحلي،وبما أن الجزائر تزخر بمناطق سياحية شتى تختلف باختلاف طبيعة وميزة كل منطقة من جبلية،صحراوية ،بحرية كلها تزخر بها الجزائر،ونجد عدة أنواع من السياحات في الجزائر منها :

العلاجية، الترفيهية، العلمية جميعها تعمل الجزائر على تطويرها بهدف استقطاب وجذب عدد من السواح المحليين والأجانب، لمضاعفة الدخل الوطني كون أن هذا القطاع يعتبر أحد القطاعات الحساسة والتي تساهم في عملية تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية علي المستويين المحلي والوطني، لذلك تسعى الدولة الجزائرية جاهدة للقيام بهذا القطاع من مختلف جوانبه ودعمه بكافة الإمكانيات والوسائل التي تستقطب السواح خاصة الأجانب منهم.

الفصل الثالث

واقع السياحة في تيسمسيلت

دراسة حالة الحظيرة الوطنية للمداد

ولاية تيسمسيلت

تمهيدالفصل

تلعب السياحة لولاية تسمسيلت في الوقت الحاضر دوراً مهماً، نظراً لما تحققه من جذب للمستثمرين في مجال السياحة مقارنة مع الاستثمار في المجالات الاقتصادية الأخرى، وكذلك نظراً لما تزخر به الولاية من مؤهلات سياحية معتبرة مما جعلها قبلة سياحية معتبرة، كما تعطي للمهتمين بمجال الأعمال أفكارا لإقامة مشاريع تعود بالفائدة علىالقطاع فبالتالي هي قطاع اقتصادي هام في عميلة التنمية الاقتصادو الاجتماعيةفأنشأت مؤسسات للقطاع السياحي للولاية بغرض استغلال هذه الإمكانيات والتوفيق بينها لغرض جذب السياح وسنتطرق في هذا الفصل إلى التعريف بولاية تسمسيلت تعريف بالمنهج المستخدم وكذلك التعريف بالحظيرة الوطنية لمداد.

المبحث الأول: تعريف ولاية تيسمسيلت:

تيسمسيلت من المناطق السياحية في الجزائرتتنوع بها المقاصد والجوانب السياحية، لتكون مورداً دائماً للاقتصاد الوطني[1]، ولاية تيسمسيلت تقع بالهضاب العليا وتعتبر منطقة سياحية بامتياز، نظرا لما تزخر به من تنوع في المؤهلات السياحية، كما أن موقعها الجغرافي بين الولايات يمنحها فرصة إقامة الاستثمارات في جميع المجالات الإقتصادية، الاجتماعية، وخاصة السياحية، مما يتيح التقليص من البطالة عن طريق خلق مناصب شغل معتبرة بالولاية.

المطلب الأول: بطاقة تعريف بالولاية:

1- أصل التسمية:

تيسمسيلت لفظة بربرية أمازيغية من كلمتين هما: "تيسم"، مكان النوم أو الغروب، "سيلت" شمس، أي بمعنى "غروب الشمس" وكانت تسميتها الأولى "تيسمسين"، رغم أن علماء الكتابة الأمازيغية، أكدوا على أنها تدعى "أمزين"، وهذه لازالت إلى يومنا هذا في دوار المحاسينة.

2- الموقع الجغرافي والسكان للولاية:

تقع ولاية تسمسيلت بالهضاب العليا الغربية: شمال خط الاستواء- بين خطي عرض °30و°32 وخطي طول °03و محاذيا من الشرق لخط غرينتش متقدمة بحوالي 12 دقيقة عن التوقيت العالمي الموحد، تتربع على مساحة قدرها 3151.37 كم^2، يقطنها حوالي 438 336 نسمة، تتميز نسبة الشباب أقل من 35 سنة حوالي 70% من العدد الإجمالي للمكان.

تتميز نسبة بموقعها الإستراتيجي الهامة بتواجدها على مقربة من الجزائر العاصمة بحوالي 220 كم شمالاً وعلى بعد 300 كلم من عاصمة الغرب وهران، يحدها شمالا ولاية عين الدفلى الشلف، وشرقاً المدية، وغرباً غليزان، ومن الجنوب تيارت والجلفة.

3- التضاريس:

[1] - بنود يمينة، مالك فاطمة الزهراء، **أهمية السياحة البيئية في ظل التنمية المستدامة في الجزائر دراسة حالة تيسمسيلت**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس رسالة غير منشورة (جامعة تيسمسيلت: معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014-2015)،ص.85.

تشكل الطبيعة بولاية تسمسيلت تضاريس متنوعة أهمها: المنطقة الجبلية "جبال الونشريس" منطقة الهضابالعليا، ومنطقة السهول، حيث تمثل الجبال 65% من المساحة الإجمالية و25% من منطقة هضابية شبه مرتفعة، و10% منطقة سهبية أين تسجل أعلى قمة بسيدي عمر 1983م بجبال الونشريس، وأسفل نقطة بحوالي 389م بكدية الياشين شمال الأزهرية[1]

4*--القسم الإداري:

تيسمسيلت هي ولاية جزائرية تحتل الرقم 38 في الترتيب الولائي الجزائري، كانت منتمية إلى ولاية تيارت، ثم استقلت إدارياً وارتقت إلى صف الولايات إثر التقسيم الإداري لعام 1984م، بمقتضى القانون 09- 84 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، فأصبحت تظم 08 دوائر تجمع بدورها 22 بلدية موزعة:

1- دائرة تيسمسيلت تضم: تيسمسيلت أولاد بسام.

2- دائرة خميستي تضم: خميستي، العيون.

3- دائرة ثنية الحد تضم : ثنية الحد، سيدي بوتشنت.

4- دائرة برج الأمير عبد القادر تظم: برج الأمير عبد القادر، اليوسفية.

5- دائرةعماري تضم: سيدي عابد، المعاصم.

6- دائرة برج بونعامة تضم: برج بونعامة، بني شعيب، بني لحسن، سيدي سليمان.

7- دائرة لرجام تضم: لرجام، الملعب، سيدي العنتري، تملاحت.

8- دائرة الأزهرية تضم: الأزهرية بوقايد، الأربعاء.

5- المناخ:

مناخ تسمسيلت مناخ قاري شبه جاف يتميز بالبرودة شتاءاً والحرارة صيفاً، حيث يسجل درجات حرارة تتراوح ما بين 0° إلى 6° درجات في الشتاء، ومابين 32° إلى 40° درجة كأقصى حد في فصل الصيف، وأما كميات

[1]- رابحي رابح، بن عافية إبراهيم، **دور السياحة في التنمية المحلية، دراسة حالة لولاية تيسمسيلت**، مذكرة لنيل شهادة الماستر غير منشورة (المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2015-2016)، ص.54.

الأمطار المسجلة سنويا تتراوح مابين 300-600 ملم فيما تصل 800 ملم بالمناطق المرتفعة، سيما مناطق جبال الونشريس التي يسجل فيها أيضا تساقط الثلوج بمعدل 0.5 إلى 30 سم مصحوبا بتشكيلات جليدية أحيانا.

المطلب الثاني: أنواع السياحة الممكن ترقيتها.

إن مايميز مناطق الولاية من خصوصيات بيئية طبيعية أثرية وحموية يشكل منتوجا لصناعة سياحية هادفة، حيث يرشح المنطقة لأن تكو مقصداً وقطباً سياحياً مستداماً، يضمن التنمية الشاملة للولاية، ويعمل على توفير مناصب شغل ونشاط شغل ونشاط اقتصادي عملي لا بديل عنه، وهذا مانجده في المناطق التالية :

- منطقة المداد (الحظيرة الوطنية لثنية الحد): مؤهلات في إطار السياحة البيئية الترفيهية والرياضية والاستكشافية العلمية.

- منطقة الونشريس(برج بونعامة بوقايد): مؤهلة للاستغلال في إطار السياحة المناخية الترفيهية والرياضية.

- السدود والأحواض المائية: مؤهلة للاستغلال في إطار السياحة بيئية ومناخية وممارسة الصيد والتسلية والترفيه.

- المحطات والشواهد الثقافية والأثرية والتاريخية والدينية: مرشحة للاستغلالفي إطار السياحة الثقافية والعلمية والتاريخية.

- منطقة سيدي سليمان الحموية: مؤهلة للاستغلال في إطار السياحة الحموية العلاجية الإستشفائيةوالإستجمامية.

إن هذه المحطاتالفضاءات الطبيعية الأثرية الحموية لما لها من جاذبية مميزة، بإمكانها تشكيل ثروة مستدامة، ومقاصد سياحية تساهم في تنمية وترقية الصورة السياحية، التي تتعدى حدود وطاقة الولاية[1].

[1]- **المرجع نفسه**،ص. 88.

المبحث الثاني: المؤهلات السياحية للولاية.

يوجد العديد من المؤهلات السياحية التي تروي لنا حضارات تعاقبت على الونشريس وهي كالأتي:

المطلب الأول: المعالم والمواقع الأثرية.

1- منطقة تازة: تازة هو الاسم السابق للبلدية الحالية التي تحمل اسم برج الأمير عبد القادر نسبة للقلعة التي بناها الأمير عبد القادر بالمنطقة، تقع شرق مقر الولاية عن بعد 80 كلم، منطقة جديرة بالزيارة...

عرفت كل المراحل التاريخية واكتشفت بها آثار مقبرة يعود تاريخها إلىماقبل الميلاد، وأثار من العهد الروماني(قطع نقدية، نقوش وأحجار، هياكل عظمية)، بالإضافة إلى حصن تازة " تازة " هو إحدى الحصون المنيعة التي أنشأها الأمير عبد القادر الجزائري للحد من التوسع الاستعماري الفرنسي نحو الصحراء خلال سنة 1828م، وقد وقع الاختيار على المكان لإستراتيجيته العسكرية، باعتبارأن منطقة تازة همزة وصل بين التل والصحراء، ومن الوثائق التي تثبت وجود الحصن، اللوحة التأسيسية التي أمر الأمير عبد القادر بتثبيتها فوق باب القلعة والتي تحمل تاريخ 1255هـ / 1838م.

وهي مكتوبة بالخط الأندلسي، وقد تم نقل هذه اللوحة من تازة إلى النادي العسكري الجزائري بمدينة الجزائري، ومنه نقلت إلى متحف الأنقاليد بباريس.

2- منطقة أم العلو" الزهاير": تقع هذه المنطقة بتيسمسيلت وجد بها هيكل الإنسان يرجع إلى العصر الحجري القديم، وبقايا حصن، ومدافن وأضرحة حجرية تعود للعهد الروماني.

3- منطقة عين تكرية: توجد ببلدية خميستي، بها آثار دالة على أن المنطقة كانت تشكل خطاً للدفاع الروماني " الليمس"، وذلك من خلال اكتشافات مساكن للجند ومرابط الخيل، ومخازن للسلاح، بالإضافة للمدافن والأضرحة.

4- منطقة باب البكوش: تقع منطقة باب البكوش ببلدية لرجام، أهميتها التاريخية تكمن في احتضانها لواقعة شهيرة سنة 1958 م بقيادة "سي عمروسي محمد بونعامة ويوسف خطيب...تعد معقلا للبطولات والتضحيات، إبان الثورة التحريرية.

المطلب الثاني: المواقع السياحية الطبيعية.

1- غابة عين عنتر ببوقايد: بلدية بوقايد تبعد عن ولاية تسمسيلت ب: 64 كلم ، وهي بلدية مصنفة محطة سياحية طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي 95-370 المؤرخ في 1998/11/23م، والمتعلق بتصنيف البلديات أو التجمعات البلدية في محطات مصنفة، يوجد بها غابة عين عنتر بين أحضان جبال الونشريس بالبلدية[1].

بوقايد تتوسط دائرتي برج بونعامة والأزهرية وعلى مقربة من حمام سيدي سليمان المعدني،أنشأت بقرار رقم: 170 المؤرخ في 02 ماي 1998م من كتابة الدولة للغابات، واستصلاح الأراضي، تتربع على مساحة قدرها 502.2 هكتار، تنفرد بأعالي قمم جبالها التي تصل إلى 1986م بموقع سيدي أعمر، يوجد بها مخيم مهيأيتسع لحوالي 200 سرير، كما يوجد بها:

- أثار كنيسة قديمة " الفترة الاستعمارية" ودهاليز ومغارات المناجم.
- يوجد بالغابة شجرتي الأرز الطلقيتين المسماة " السلطان والسلطانة".
- بقايا مناجم " دهاليز منجمية ومحلات مهجورة" لمنجم الباريت القديم الذي يرجع إلى عهد الاستعمار.

2- حمام سيدي سليمان المعدني: تقع منطقة سيدي سليمان في قلب الونشريس تبعد عن دائرة برج بونعامة ب 10 كلم، وعلى بعد 60 كلم من مقر الولاية، سيدي سليمان بلدية مصنفة محطة سياحية طبقا لأحكم المرسوم التنفيذي 98-370 المؤرخ في 1998/11/23م، والمتعلق بتصنيف البلديات أو التجمعات البلدية في محطات مصنفة،، وذلك لتوفرها على منابع حموية، تتدفق مياهها من أعماق صخور جبال الونشريس، وهي مستعملة منذ 1910، وتتوسط منطقة برج بونعامة ثنية الحد وعين عنتر، يحدها من الغرب جبل بالخبرات 1661، ومن الشرق "سيدي بوطيب" ومن الجنوب الشرقي جبل "بولفراد"، ومن الجنوب "سيدي بوراس".

هذه المنابع المعدنية مياهها غنية بالتركيبات المعدنية درجات حرارتها تفوق 42 درجة، وذات تدفق 4ل/ثا، مياهها الصالحة لمعالجة عدة أمراض نذكر منها:

- داء الروماتيزم المزمن.
- الأمراضالمرتبطة بالمفاصل.

[1]- مديرية السياحة والصناعة التقليدية، مونوغرافيا، 2007، ص.145.

- الأمراض المتعلقة بالجهاز الهضمي.

- الأمراض الجلدية

3- المناطق الرطبة:

أ- سد بوقارة: سد بوقارة بقع على بعد 06 كلم من الجنوب الشرقي لمقر الولاية، يشكل حوضا مائياً مستغل منذ 1990، مصدر مياهه واد واصل، والوديانالغربية الجنوبية كالصون، غني بالثروة السمكية، محاط بمساحات خضراء تباهيه أسراب الطيور المستقرة والموسمية، يتواجد بمنطقة فلاحية، يجلب إليه عدد لابأس به من الزوار القادمين من المناطق المجاورة في نهاية الأسبوع لغرض الصيد، والتمتع برؤية الحوض المائي والترفيه[1].

ب- سد كدية الرصفة: يقع سد كدية الرصفة غرب الولاية ببلدية بني شعيب يشكل حوضا مائياً بمكان استراتيجي، يمتاز برؤية ساحرة للحوض المائي، والمناظر الطبيعية، مساحتها 440 هكتار، وسعته 75 مليون م^3 ، مستغل للسقي، للتزويد بمياه الشرب منذ 2004م غني بالثروة السمكية وأسراب الطيور المستقرة والمهاجرة محاط بمساحات خضراء

ج- الحاجز المائي بسيدي عبدون:يقع ببلدية سيدي بوتشنت تتراوح مساحته من 10000م^2 إلى 12000م^2 ، وسعته تقدر ب 50000م^3، يتميز بوجوده في حضن طبيعة خلابة تستمد جمالها من الحظيرة الوطنية للمداد، باعتبارها محاذية له، توجد به مواقع تاريخية وأثرية متمثلة في جبل القصرية، موقع أثري به نقوش منحوتة على الصخور" شكل سلحفاة" يعود إلى ماقبل التاريخ.

د- الصناعة التقليدية: تعتبر الصناعة التقليدية بولاية تيسمسيلت من أقوم الحرف مميزة بصناعة المنتوجات الصوفية كالزربية والافرشة والأغطية المتنوعة، بالإضافة إلى اختلاف، وتنوع النشاطات التقليدية الأخرى، نذكر منها:

- النقش على الخشب والجبس، صناعة القرميد، صناعة الأواني الخشبية والطينية، صقل الحجر...

- الطرز والنسيج الزرابي خصوصا بمناطق: ثنية الحد، العيون، سلمانة، تازة.

- نسيج السلاسل من الدوم والحلفاء، خصوصا بمنطقة الملعب والمعاصم لتوفر المواد الأولية.

[1]- رابحي، **مرجع سابق**، ص.63.

– صناعة الحلي والجلود، لكن بشكل ضئيل.

ونظرا للموقع الإستراتيجي ولخصوصيات المنطقة، ولوفرة المواد الأولية المهيأة أو الخام الطبيعية أو المنجمية الأمر الذي يشجع على إنشاء ورشات حرفية، إنتاجية، وخدماتية من مهامها الرئيسية، تلقين الحرف مع الحفاظ على الاستمرارية المستديمة لهذه الأنشطة[1] .

المطلب الثالث: التنمية السياحية لولاية تيسمسيلت آفاق 2030.

تشمل دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية تيسمسيلت على أربعة مراحل تتمثل في:

المرحلةالأولى:

– تقرير تمهيدي، والانطلاق في الدراسة.

– تشخيص وإعداد وضعية حالية مع تقرير تحليلي لإقليم الولاية.

المرحلة الثانية:

– من خلال استغلال المعطيات المتعلقة بتقرير الوضعية الحالية سيتم تقديم إستراتيجيات التنمية والتهيئة السياحية المؤسسة وفق الديناميكيات الخمس الواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

المرحلة الثالثة:

– اختيارالإستراتيجية الملائمة للتهيئة السياحية للولاية.

المرحلة الرابعة:

– إيداع التقرير النهائي وبرنامج التنفيذ الذي يحتوي على مختلف المؤشرات والجدول الزمني بالإضافة إلى الملفات والبطاقات التقنية للمواقع والمناطق السياحية.

بعد قيام مكتب الدراسات « CNERU » بزيارات ميدانية لكل تراب الولاية والاتصال المباشر بكل الإدارات، والهيئات المتواجدة بالولاية لجمع المعلومات، والمعطيات ثم عرض المرحلة الأولى من المخطط خلال أشغال المجلس التنفيذي بتاريخ 2012/09/25م، وتطبيقا لتوجيهات السيد والي الولاية ثم برغبة إجتماع اللجنة

[1]– غرفة الصناعات التقليدية والحرف لولاية تيسمسيلت، مطويات، 2015، ص.17.

الولائية للتنمية السياحية بتاريخ 2013/01/30م، وذلك بغرض عرض المرحلة الأولى والخطوط العريضة للمرحلة الثانية حيث تم عرض تشخيصي ميداني لواقع السياحة بولايتنا، كما تم عرض الخطوط العريضة وسيناريوهات المرحلة الثالثة من الدراسة التي جاء فيها مايلي:

أ- الرهانات الكبرى للسياحة في تيسمسيلت:

- رهانات العرض والطلب السياحي.
- الرهانات البيئية
- رهانات الصورة السياحية .
- رهانات الشغل وإمتصاص البطالة .
- رهانات تثمين الإقليم ذو الطابع السياحي.

ب- سيناريوهات التنمية السياحية بالولاية:

- التطرق لمفهوم إستراتيجية التنمية السياحية، مفهوم القطب، وتعريف السيناريو.
- تقديم السيناريوهات الثلاثة المقترحة والمتمثلة في:

-Scénario 01 : Tendanciel[1].

-Scénario 02 : ature et durabilité

-Scénario 03 : Incontournable

أفضى النقاش إلى اعتماد السيناريو الثالث بعد إجراء تعديلات عليه أصبح كما يلي:

أ- اقتراح ثلاثة أقطاب سياحية رئيسية: Pols Structurants

- قطب بلدية تيسمسيلت.
- قطب سيدي سليمان.
- قطب ثنية الحد.

[1]- وزارة السياحة والصناعات التقليدية، تيسمسيلت، مديرية السياحة والصناعات التقليدية، "توصيات اليوم الدراسي حول التنمية السياحية للولاية على ضوء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2030"،(25 جوان 2013)، ص.08.

ب- اقتراح ثلاثة أقطاب دائمة: Poles d'Appuis

- قطب بلدية بوقايد.
- قطب بلدية لرجام.
- قطب بلدية برج الأمير عبد القادر.

بعد اختيار السيناريو الملائم في المرحلة الثانية، جاء التفكير في وضع واختيار إستراتيجية للتنمية أفاق 2030، فقد جاء هذا المخطط ليضع تفاصيل مشروع سياحي شامل لغرض تشجيع الاستثمار والنشاط السياحي في إطار الحوافز الجبائية وشبه الجبائية في قوانين المالية المختلفة، وكذا تلك المتعلقة بالعقار.

المبحث الثالث: الحظيرة الوطنية لثنية الحد.

تعد الحظيرة الوطنية لثنية الحد إحدى أهم الحظائر الوطنية في الجزائر، تحتل المرتبة الثالثة وطنياً من حيث ترتيب الحظائر وتعتبر أهم قطب سياحي بولاية تيسمسيلت.

المطلبالأول: التعريف بالحظيرة الوطنية لثنية الحد.

تقع كتلة المداد عل بعد 03كلم تقريباً غرب بلدية ثنية الحد، وهي سهلة الوصول عبر الطريق الوطني رقم 14، الرابط بين خميس مليانة وتيسمسيلت، والطريق الوطني رقم 65، الرابط بين ثنية الحد وعين الدفلى، والطريق رقم 05، الرابط بين سيدي بوتشنت وثنية الحد.

إن الحظيرة الوطنية لثنية الحد أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 459/38 المؤرخ في 1983/07/23، تمتد على مساحة قدرها 3425 هكتاراً، وأعلى قمة بها هي " رأس البراريت" علوها 1787م، هذه المنطقة ذات طابع جبلي، وغابي طبيعي، يتمسز بغابة أرز الأطلس الكثيفة، والتي جسدتها كثالث حظيرة وطنية بالجزائر وصنفت ضمن تراث المواقع البيئية المحمية منذ 1923م، ونظرا لثروتها النباتية والحيوانية وجمال مناظرها الجبلية الغابية، فالحظيرة الوطنية لثنية الحد تعد فضاء سياحي متميز.

الشكل رقم 04:الهيكل التنظيمي العام للحظيرة الوطنية للمداد

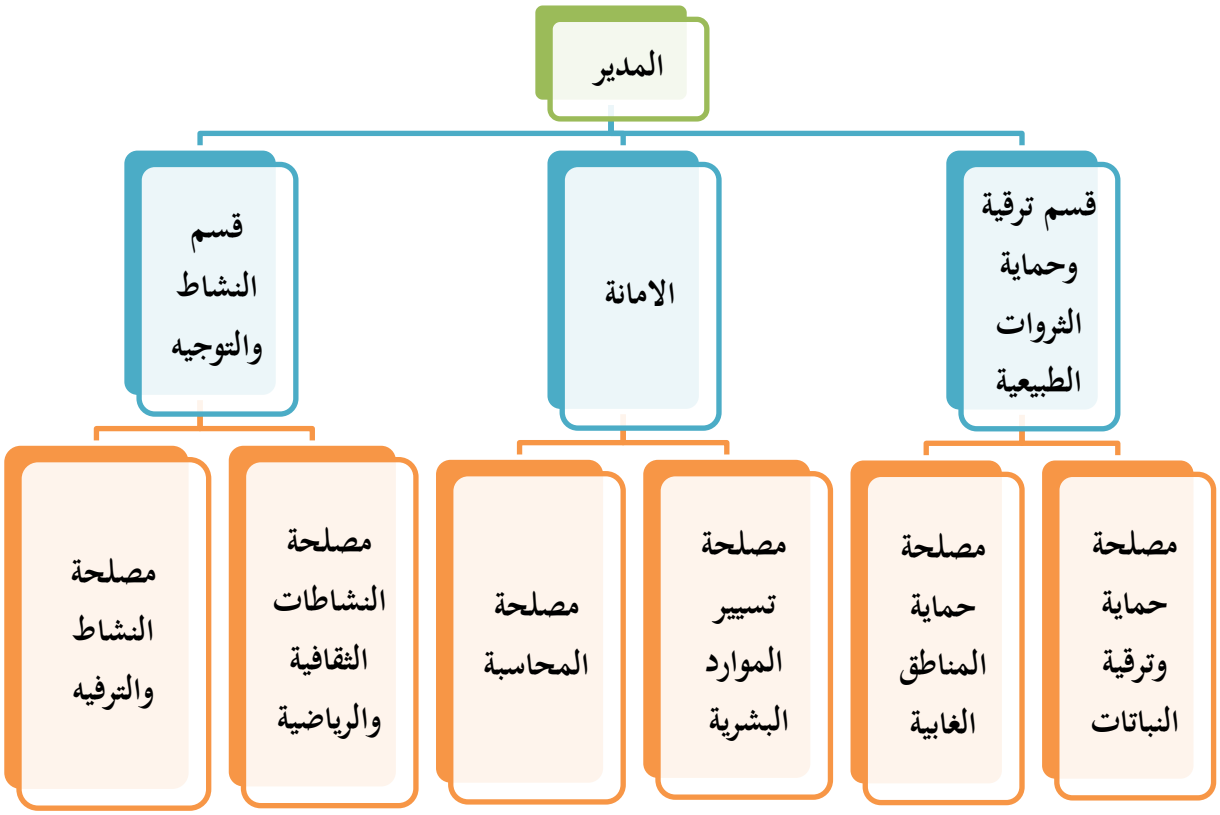

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية، مخطط ترقوي سياحي –تيسمسيلت–

1– الفضاءات والهياكل السياحية:

إن أجمل فضاء سياحي هو الغابة الطبيعية الرائعة لأرزالأطلس المتواجد علي بعد 02كم أعالي"شمال–غرب" ثنية الحد، وهي تزخر بكل أنواع الثروة الحيوانية والنباتية، هذا النطاق ألغابي يمكن تصنيفه من بين أجمل غابات الأرز في العالم، وتهيمن عليها قمم جبل المداد الثلجية في الشتاء وهي بمثابة رؤوس مثيرة ووعرة.

2- المروجات السياحية:

يمكن تصور ثلاثة أنواع من المروجات السياحية:

– الترويج الإيكولوجي: يوحي بطبيعة عذراء لاتزال على حالتها الطبيعية في بعض المناطق، في حين تم إعادة تشجيرها في أخرى، وهذه المنطقة الممتعة تبقي اكتشاف لونها تحتوي على مناظر طبيعية غابية وجبلية خلابة، وهي غنية بشتى النباتات والحيواناتوتتمتع بجو سليم خالي من تلوث ومحيط وسكنية رائعة.

– الترويج العلمي: نظراً للتنوع الحيواني والنباتي وتشكيلاتها الجيولوجية، فإن الحظيرة الوطنية لثنية الحد تغري بالتأكيد العلميين الباحثين الجامعيين الذين سيجدون دون شك مادة لكافة أعمال دراستهم وأبحاثهم.

وبخصوص الثروة النباتية، فإن هذه الغابة تشتمل على أكثر من 450 نوعا من (أشجار ونباتات والأعشاب والزهور، أغلبها مستديمة، ومن بين هذه النباتات نذكر مايلي:

الجدول رقم11: يوضح أسماء بعض الشجار الموجودة بالحظيرة.

التسمية العلمية	التسمية المألوفة
سدروسأطلانتيكا مونتي	أرز الأطلس " الغالب"
يركوسفاجينيا لملك	فلين زان
كركوس الكسال	فلين أخضر
كركوسسوبرل ل	فلين البلوط
جونيبروسألسيسيدروس ل	عرعار
بسطاشااطلنتيكا	شجرة الفستق الأطلسي
أسرمونوسبيسولانوم	قيقبمونبيلي " شجرة كبيرة"
فراكسموسأوقوسينيقوليا	الفرين " من فصيلة الأشجار الزيتية"
الموس كمبتروس	دردار حقلي
برونوس	حب الملوك البري

المصدر: **المرجع نفسه.**

الجدول رقم12: يوضح أسماء بعض النباتات الموجودة بالحظيرة.

عائلة	الاسم المعتاد	التسمية العلمية	ملاحظات
قرنفليات	السيلان الأمرط	Silène glaberrima	ح ن
	السيلان المكسو	Silène puedorestata	خ
	سبرغولة ذات جذور مرقمة	Spergulariapyconorriozla	ن ج
صليبيات	كرنب ذو شكلين	Brassicaspinescus	ن ج ح
	تلابيس الحدائق	Ibirispeyerimhoffi	ن
شفويات الشكل	فلوميس	Pholomis borie	ن
بقاليات	أرونس كينيتا		ح
فصائل الزنبقيات	ياقوتة	Scillahispanica	
	إكليل	Futalariemessanenis	
البنفسجيات	زهرة الثالوث	Violamunbyana	ح

المصدر: **المرجع نفسه،** ص ص.21، 22.

ح: نوع حساس.

ن: نوع نادر.

ن ج: نوع نادر جداً.

ن ج ج: نوع نادر جداً جداً.

خ: نوع في خطر.

نلاحظ أن هذه الأنواع النادرة المستديمة متوفرة بمشتلة متركزة في اورتان، وكذلك بعض المواقع من الغابة، يوجد العديد من الأصناف غير المذكورة، وهنالك أنواع مختلفة من الحيوانات.

3- الهياكل المتوفرة:الهياكل المتوفرة حاليا لموقع ثنية الحد هي كالآتي:

يوجد بمنحدر الغابة مركز قديم لمخيم صيفي" وكان في الأصل عبارة عن ثكنة استعمارية، وعلى مشارف الغابةيوجد المقر الجديد لمديرية الحظيرة الوطنية في طور البناء على بعد 02كم من مدينة ثنية الحد شيدت على أرضية ذات أبعاد معتبرة ويحتوي هذا المركز على الهياكل الضرورية لمختلف نشاطات الحظيرة.

إن زيارة الكتلة الغابية عن طريق ممرات معبدة يسمح بالكشف عنمواقع خلابة ملائمة لكل أنوع النشاطات والممارسات السياحية، مثل:

- سياحة صخرية، تأوي شجرة الأرزالمظلي.
- سياحة"تورسوت" المزودة بمنبع مائي يحتوي على الحديد" مع الحوض"، ونطاق ألعاب مهمل[1].

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

في بحثنا هذا استخدمنا منهج دراسة حالة حيث تعددت التعاريف بشأن منهج دراسة الحالة، إلى عدم تمكن علماء الإجتماع من التمييز بين دراسة الحالة كمنهج ودراسة حالة كأداة في شكل عقبة، لكون أن منهج دراسة الحالة يعتمد على العينة كأداة أساسية، من أدوات البحث العلمي، التي تعتمدها المنهج على غرار المنهج الوصفي.

ونعرف منهج دراسة حالة: على أنه المنهج الذي يتوجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سوءا كانت فردية أو نظاماً إجتماعياً أو مجتمعاً محلياً عاماً.

وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي تمر بها وذالك بقصد الوصول إلى تعميقات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة لها[2].

لذا فمنهج دراسة الحالة يمكن الباحث من الدراسة العمودية،وليس الأفقية للحالات المدروسة، كما يفيد في تسطير وبرمجة الدراسات الأساسية في العلوم الاجتماعية، من خلال إبرازه لمختلف المتغيرات، والتفاعلات للوصول إلى نتائج يمكن مقارنتها مع السابقة[3].

---

[1]- مديرية السياحة والصناعة التقليدية، مخطط ترقوي سياحي، تيسمسيلت.

[2]- عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، الجزائر**(بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط)، ص ص. 115،116.

[3]- عبد الناصر جندلي، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، الجزائر** (بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط)، ص ص 207-209.

حيث وظفنا هذا المنهج عن طريق دراسة حالة الحظيرة الوطنية لثنية الحد في ولاية تيسمسيلتلكونها من الولايات السياحية التي تتمتع بخصائص سياحية تميزها عن البقية وذلك بتقسيماتها حسب كل قطب، ومن خلال دراستنا هذه ركزنا على الحظيرة الوطنية لثنية الحد"المداد"، والتي تزخر بإمكانيات سياحية، وطبيعية هامة، فضاءات ترفيهية وتسلية تغري الزوار والمستثمرين، وكذلك أشجار الأرز التي تعد من أقدم الأشجار، وأيضا بحيرات مائية خلابة، كلها امتيازات تسمح لها بأن تكون قطب مميز عن غيره رغم وجود عدة معيقات وصعوبات في تطويره.

المطلب الثالث: أهم المشاريع المنجزة.

تقوم الحظيرة الوطنية للمدادباختصار بجملة من النشاطات والبرامج المنجزة، وذلك بغية الارتقاء بهذا القطب السياحي ونذكر جملة النشاطات:

1- الدورة الوطنية الأولى للتجوال الطبعة 01: بمشاركة كل من البلدية، مديرية الشباب والرياضة،الحماية المدنية، الدرك الوطني، الأمن الوطني، مديرية السياحة، كان عدد السواح المتوافدين حوالي 200 سائح ومنهم 23 سائح أجنبي.

2- دورةالتخييم لمحبي الدراجات الهوائية و الرياضات الجبليةالتظاهرة الوطنية للتخييم وفرق الدراجات الهوائية ،الطبعة 06: كان عدد السواح أكثر من 50 ، كما لها طابع خاص:

- أصحاب الدراجات الهوائية يمارسون الدرجات الهوائية.
- المشي على الأقدام والتجوال بالدراجات الهوائية.
- معرض السيارات القديمة.
- معرضالتقاط الصور.

3- الدورة الوطنية للتصوير الفوتوغرافي: فيها يتم التقاط جملة الصور المختلفة لأهم المناظر الطبيعية.

4- التربصات للفرق والأندية الرياضية:ألكراتي دو، تسالة المرجى،الفولي بول،الباسكت بول.

5- مخيم الشباب: والذي يتكون من 200 سرير، وكذلك يحتوي على مسرح الهواء الطلق و03 أكشاك، وهذا بمساهمة كل من البلدية بمبالغ مالية معتبرة[1].

أهم المشاريع:

1- مشروع قرى العطل 01 لثنية الحد الحظيرةالوطنية للمداد ويحتوي على: حمام صونا، قاعة الحفلات، محلات بخارية، مطعم، حضانة أطفال، قاعات علاج، مسبح للكبار والأطفال، ملك الدراجات الهوائية.

2- مشروع قرى العطل 02.

3- العقد المركب السياحي فندق العزيز ثنية الحد[2] .

4- فرجة صخرية يدعى قروارة.

5- حوض يجذب دجاج الماء المسماة "عجاج ألما"

6- المكان المسمى "المدارة" على بعد 13كلم من ثنية الحد ويحتوي على:

- أرضية ذات أبعاد معتبرة، وبركة طبيعية.
- سكن غابي مهجور.
- مرافق رياضية مهملة.
- منبع المياه الصالحة للشرب المسماة عين هرهار.
- مشتلة وسكن غابي في اوتان وتعدى الأشجار العتيقة حسب الترتيب:
  - مسعود ومسعودة.
- الحوض المدعو بحيرة سيدي عبدون المتواجد على الضفة الجنوبية للحظيرة تسمح بممارسة نشاطات ترفيهية والصيد.
- الحفريات الصخرية: وهي موجودة بالمخرج الجنوبي للحظيرة المسمى لعكارم "طريق سيدي غالم"[3].

[1]- الحظيرة الوطنية لثنية الحد.

[2]- مديرية السياحة والصناعة التقليدية- تيسمسيلت-

[3]- مديرية السياحة والصناعة التقليدية.

خاتمة

الخاتمة:

لقد حاولنا في بحثنا هذا وما يحمله من فصول إبراز أهمية القطاع السياحي الذي يعد عاملا من عوامل التطور الاقتصاديوالاجتماعي والثقافي، كما أنها صناعة متكاملة تضمن التخطيط والاستثمار والبناء، الترويج والتسويقوتتفاعل مع بقية القطاعات الأخرى، كما أنها تساهم في عملية التنمية المحلية الاقتصادية، ويبقى دور الجماعات المحليةضرورياً لأجل تطوير قطاع السياحة، سوءا بالدعم المالي، أو عن طريق المخططات الترقوية، التي يدعمها وتبقى جهود الجماعات المحلية محدودة في دعم تنمية هذا القطاع، وخاصة الولاية.

لما تواجهه من عوائق تحد من ازدهارها، كما أن واقع السياحة في الجزائر يعاني منذ الأزل من عدة إهمالات وكل هذا راجع إلى عدم التركيز عليه من طرف الحكومة، رغم أنه يشكل دخلاً قوياً في الدخل القومي، ونذكر ولاية تيسمسيلت التي هي الأخرى تزخر بموارد سياحية نادرة تدخل في التصنيف العالمي لأجمل المناطق السياحية " الحظيرة الوطنية المداد لثنية الحد" والتي حولتها من بين أهم المناطق الأكثر استقطابا للسواح.

ورغم هذا لا تلقى أي اهتمام من طرف المسؤولين، رغم أنها قد تشكل محركاً لدفع عجلة التنمية المحلية، وقد تشكل موقع لجذب السياح الأجانب والمحليين، وهذا من خلال المؤهلات والإمكانيات السياحية الخاصة بها حيث أن للولاية مناطق تزخر بموارد سياحية تؤهلها لتكون قطب سياحي بامتياز، والتي قد نذكر من بين هذه المناطق :

- الحظيرة الجهوية لعين عنتر * بوقايد *: والتي تتوفر على هكتارات تكسوها أشجار كثيفة كالأرز والصنوبر والبلوط، كما نذكر منطقة سيدي سليمان، والتي تتوفر على المنابع الحموية، تتدفق مياهها من أعماق صخور جبال الونشريس وإضافة إلى عدة أماكن سياحية أخرى تجعل النظر يتمتع دون انقطاع.
- كما أن الواقع يجبر الجماعات المحلية أن تلتفت لتطوير هذا القطاع الذي يعد أهم القطاعات التي تملأ إليها الدورة كبديل، وفي الوقت نفسه وجب على الدولة المضي إلى تطويرها وتنميتها، من أجل جعله مورداً بديلاً تستخدمه في تحريك عجلة التنمية المحلية.

النتائج:ومن النتائج التي توصلنا إليها نذكر:

- قطاع السياحة قطاع أفقي يتماشى مع كل القطاعات.
- غياب دور المجلس الشعبي البلدي في تطوير الجانب السياحي.
- عدم تخصيص ميزانية معتبرة للنهوض بالقطاع.
- قلة مساهمة الجماعات المحلية ومحدوديتها في قطاع السياحة.
- التحسيس بأهمية السياحة.

- نقص الثقافة السياحية
- حداثة قطاع السياحة بالنسبة لولاية تيسمسيلت مما يعرقل سيرها.
- سيطرة الخواص على اغلب المناطق السياحية لتيسمسيلت، مما يحد من مرد وديتهاعلى ميزانية الجماعات المحلية.
- يقتصر دور المجلس الشعبي الولائي على الرقابة بنوعيها، ومتابعة مشاريعها.

التوصيات :

– ضرورة استخدام الجماعات المحلية كمحرك لتحقيق التنمية السياحية المتوازنة والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الأقل نمو والتي تملك المصادر والموارد السياحية.

الأخذ بمبدأ التخطيط السياحي لتحقيق التكامل في التنمية بين كافة القطاعات والتطابق والتوافق بين الطلب السياحي والمنتج السياحي المقدمة حقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة،وتامين عمليات التحديث والتطوير للمناطق السياحية والتوسع ويجاد مناطق سياحية جديدة تتلاءم مع تغيرات وتطورات عملية التنمية السياحية .

– يعتبر قطاع السياحة من ضمن القطاعات الحديثة والتي تساهم في الدخل الوطني لذا ينبغي تدعيمه

– على الرغم من وجود مناطق سياحية فاتنة بالجزائر إلا أنها لم تحظى بالاهتمامألازم لذا علة الدولة الجزائرية أن تعيد النظر إليها

– نشر الوعي السياحي بواسطة وسائل الاتصال الجماهيرية من تلفاز وإذاعة وصحافة بهدف نشر السلوك السليم الذي يتوافق مع متطلبات الترغيب السياحي.

– وجود معيقات تعرقل سير السياحة لذا علينا توفير كافة الإمكانيات والوسائل من أجل النهوض بها لكونها تعتبر أحد مقومات المجتمعات الحضارية.

– من خلال دراستنا لولاية تيسمسيلت اكتشفنا وجود أماكن سياحية طبيعية جذابة ولكن لم تلقى الدعم من السلطات المعنية

– وأيضا من خلال زيارتنا للحظيرة الوطنية للمداد اكتشفنا وجود أصناف وأنواع من الحيوانات النادرة التي ينبغي الإلمام بها لأنها قيد الانقراض.

– تعتبر الحظيرة الوطنية للمداد بثنية الحد من أهم الحظائر الوطنية التي تدخل في التصنيف العالمي لأفضل المناطق السياحية ولكن لازالت مهمشة من قبل السلطات المعنية.

قائمة المصادر

و المراجع

القرآن الكريم:

1- **سورة التحريم** ،الآية 05 .

2- سورة التوبة، الآية 01.

القواميس والمعاجم

1- سلطان بن سعيد المنصوري، "دليل المفاهيم والتعريفات السياحية المتعارف عليها دوليا،"في: **دليل المفاهيم والتعريفات السياحية المتعرف عليها دوليا**، 01-04-2019.

الكتب:

1- مقريعبد الرزاق ،**مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**، الجزائر: دار الخلد للنشر والتوزيع، .2008

2- العبادي محمد وليد ، **الإدارة المحلية وعلاقاتها بالسلطة المركزية**، مكتبة دار الثقافة للنشروالاشهار والتوزيع،1998.

3-السيسي ماهر عبد الخالق ،**مبادئ السياحة**، القاهرة:مجموعة النيل العربية،2016.

4- مصباح عامر ، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، الجزائر**، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط.

5- جندلي عبد الناصر ، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية الجزائر**، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط.

6- عوابدي عمار، **مبدأ الديمقراطية الإدارية في الجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، .1981

7- عبد الجبار صفاء ، طه مهدي محمود، **التنظيم الاقتصادي والتنمية السياحية**، عمان: الأيام للنشر والتوزيع ،.2014

8- عبد الله فريد محمد ، صفاء عبد الجبار الموسوي حيدر، **التخطيط والتنمية السياحية**، عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع ،2014 .

9- عقيم محمد عثمان ، بنيتا نبيل سعد، **تخطيط التنمية السياحية**، عمان: دار الإعصار العلمي للنشر التوزيع، 2006.[1]

710-الديدموني محمد ، محمد عبد العالي، **الرقابة السياسية والقضائية على أعمال الإدارة دراسة مقارنة**، مصر: دار لفكر والقانون للنشر والتوجيه ،د.ن.ط، .2002

11- عساف بدر حميد ، **التخطيط السياحي**، عمان :دار الراية للنشر والتوزيع، .2006

12-كافي مصطفى يوسف ،**أخلاقيات صناعة السياحة والضيافة**، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،.2014

13-كواش خالد ، "مؤشرات ومقومات السياحة في الجزائر"، **اقتصاديا كشمال إفريقيا** ،ع،1.

المجلات العلميةوالملتقيات:

المجلات العلمية:

1- أحمد خالد ،" السياسة الوطنية للتنمية السياحية في الجزائر"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية** م.11،ع.01، د.ن.ت.

2- بن لخضر الصعيد ،شني صورية،**مقومات ومؤشرات التنمية السياحة في الجزائر وبعض الدول المجاورة والمنافسة لها** "تونس المغرب " ع.03، 03 مارس .2018

3- هرمز نور الدين ، "التخطيط السياحي والتنمية السياحية"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسة العلوم الاقتصادية والقانونية**، م. 28، ع.03، 10 جويلية 2019.

الملتقيات

1- زين الدين صلاح ، "دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة"، **المؤتمر العلمي الدولي الثالث القانون والسياحة**، مصر: جامعة طنطا،كلية الحقوق..

2- العايد سمير، " صناعة السياحة في الجزائر : الواقع وسبل النهوض"، الملتقى الوطني حول **فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر** 19-20 نوفمبر 2012 جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

3- عبد الرسولعوض ياسر ، **معوقات التنمية السياحية المستدامة في مصر وأثارها الاقتصادية**، المعهد العالي للإدارة والحاسب الآلي برأس البرجام، جامعة مصر، 02 فيفري 2019.

القوانين:

1- المادة 01و02 من القانون 09/90 المؤرخ في 07 أفريل 1090 المتعلق بالولاية.

2- المادة 01 من القانون 10/11 المؤرخ في 20رجب 1432 الموافق نوينو 2011 المتعلق بالبلدية .

الهيئات الرسمية:

1- وزارة تهيئة الإقليم والسياحة الجزائرية،المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية،2008.

2- الحظيرة الوطنية لثنية الحد.

3- مديرية السياحة والصناعة التقليدية- تيسمسيلت-

4- مديرية السياحة والصناعة التقليدية.

5- غرفة الصناعات التقليدية والحرف لولاية تيسمسيلت، مطويات، 2015.

6- المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية برنامج الأعمال ذات الأولوية ،.2008

7- مديرية السياحة والصناعة التقليدية، مخطط ترقوي سياحي، تيسمسيلت.

8- مديرية السياحة والصناعة التقليدية، مونوغرافيا، .2007

9- وزارة السياحة والصناعات التقليدية، تيسمسيلت، مديرية السياحة والصناعات التقليدية، "توصيات اليوم الدراسي حول التنمية السياحية للولاية على ضوء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2030"، 25 جوان 2013.

الرسائل والمذكرات:

1-أعراج سليمان ، **دور الجماعات المحلية في صنع السياسة العامة العامة في الجزائر مابين 2000 2010** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية منشورة، جامعة الجزائر 03 :كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010.

2-عطا الله زكريا ، **دور الجماعات المحلية في صنع وتنفيذ السياسة العامة المحلية الجزائر نموذج إدارة قانون البلدية والولاية 2012/2011** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسيةمنشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012 - 2013.

3- لمير عبد القادر ، **الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، منشورة جامعة وهران : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013-2014.

4- بلجلالي أحمد ، **إشكالية عجز البلديات** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر غير منشورة تلمسان:جامعة أبو بكر بلقايد،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2009 -.2010

5- ناجي عبد النور، **نحو تفعيل دور الادراة المحلية (الحكم المحلي)الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة**، عنابة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012-2013.

6- عولمي بسمة ، **دور الجباية المحلية في تمويل التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة بلدية تبسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر منشورة، تبسة: المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، كلية العلوم التجارية، 2002- 2003.

7- ساكري صالح ، **المعوقات التنظيمية وأثارها على الجماعات المحلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة جامعة باتنة: كلية العلوم الاجتماعية الإسلامية،2007-.2008

8- يحيكمال محمد نهاد ، **مدخل إلى علم السياحة**، أطروحة دكتورة منشورة، جامعة المنوفية: كلية السياحة،2011-2012.

9- قعيد لطيفة ، **السياحة الخضراء كآلية لتحقيق تنمية سياحة مستدامة دراسة حالة الجزائر الإشارة إلى بعض النماذج**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة لجزائر 03: كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلو التسيير.

10- مغربي هشام ، **مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية بسكرة،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر منشورة جامعة محمد خيضر بسكرة:كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

11- الشارف بكري ، **دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية– دراسة حالة ولاية مستغانم**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحمد بن باديس مستغانم: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016-.2017

12- وزاني محمد، **السياحة المستدامة واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة حمام ربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، منشورة، تلمسان:جامعة أبي بكر بالقايد، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2010-.2011

13-فيلالي خديجة ، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة بلدية بوسعادة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية منشورة، جامعة المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012- 2013 .

14-حميدات نصر ، **النشاط السياحي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي:كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2014- 2015.

15- عميش سميرة، **دور إستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995 2015** أطروحة دكتورة منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف1: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير2014- 2015.

16- سماعين نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة، جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية لاقتصاد وإدارة الأعمال.

17- بنود يمينة، مالك فاطمة الزهراء، **أهمية السياحية البيئية في ظل التنمية المستدامة في الجزائر دراسة حالة تيسمسيلت**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس رسالة غير منشورة، جامعة تيسمسيلت: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014-.2015

18- رابحي رابح، بن عافية إبراهيم، **دور السياحة في التنمية المحلية، دراسة حالة لولاية تيسمسيلت**، مذكرة لنيل شهادة الماستر غير منشورة، المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015- 2016.

19- يخلف محسن ، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسةحالة ولاية بسكرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012- 2013 .

20- طالبي يمينة ،**الدور التنموي للجماعات المحلية دراسة حالة ولاية البيض**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر منشورة، جامعة الطاهر مولاي سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015- 2016.

21- مسيكة رابح، **الجماعات المحلية في الجزائر بين متطلبات التنمية والياتها دراسة حالة ولاية الجلفة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر منشورة، جامعة زيان عاشور الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2016، 2017.

22- حمير عبد القادر ،**الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة تطبيقية للميزانية بلدية أدرار**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجيستر منشورة، جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال2013-2014.

23-بوتاتة عبدالحق، العايب عبد الهادي، ديناميكية تفعيل الجماعات المحلية في تحقيقه التنمية الاقتصادية المحلية دراسة مشروع المخطط الخماسي2010-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة أحمد بوقرة بومرداس: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015-2016.

24- بن شيخة صحراوي ،**تسويق الجماعات المحلية**،ملتقى حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2004-2005، ص.05.

25- معمري عبد الحق ،لكحل عبد المالك ،**إصلاح الجماعات المحلية في ضل القانونين الجديدين (البلدية والولاية)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012-2013.

المواقع الالكترونية:

1- مفهوم التنمية السياحية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، www. Univ-chlef.dz>com-dic-8 -2008،2019-01-07، 11:36 .

2- موفق علي،"التنمية السياحية والبيئية ،"في: **pdf1506** ، تاريخ الإطلاع: 21 جانفي 2019.

- محمد فحل، "التنمية السياحية ومكوناتها،"في:al .com/t15-topic welcom de syrai 3montada،2019 -02- 02، 09:10.

4- طلبة مرحلة الثالثة قسم السياحة، " مراحل إعداد خطة التنمية السياحية،"في: www.google.com/url?https// sa=t&sourse=wep&rct=j&url= ،2019-02-17، 23:03 .

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1) السياحة الجبلية في ولاية تيسمسيلت

الملحق رقم (02)

الملحق رقم (03)